التقارير الحقوقية التوثيقية الصادرة

عن جمعية نادي الأسير ومؤسسات

الأسرى منذ عام

2014 وحتى عام 2021

نادي الأسير يصدر تقريراً توثيقياً حول أهم المحطات التي شهدها الأسرى الفلسطينيين خلال العام 2014

نشر نادي الأسير اليوم الأربعاء تقريراً توثيقياً حول أهم المحطات التي شهدها الأسرى في سجون الاحتلال عام 2014، وشمل التقرير على توثيق لحالات الإضراب، والتي كان أبرزها إضراب الأسرى الإداريين، ضد سياسية الاعتقال الإداري، والإضراب الذي خاضه الأسرى ضد سياسية العزل وتضامناً مع الأسير نهار السعدي.

كما وشمل التقرير على تفاصيل بشأن عمليات الاعتقال التي نفذتها سلطات الاحتلال بحقّ المواطنين الفلسطينيين خلال العام، والتي قاربت (6000) حالة اعتقال، من بينها ما يقارب (2000) حالة في القدس، وذلك وفقاً لرصد نادي الأسير.

واستعرض التقرير أبرز القضايا التي تتعلق بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وعلى رأسها قضية الأسرى المرضى، إضافة إلى قضية المعتقلين الإداريين وسياسية العزل واستمرار العقوبات، علاوة على استمرار الاحتلال باعتقال الأطفال والنساء والنواب واحتجازه لأسرى منذ أكثر من 20 عاماً، ونقضه لاتفاق بالإفراج عن (30) أسيراً من الأسرى المعتقلين ما قبل اتفاقية "أوسلو" خلال شهر آذار من السنة.

تقرير سنوي توثيقي صادر عن جمعية نادي الأسير الفلسطيني

أصدرت جمعية نادي الأسير الفلسطيني تقريراً توثيقياً حول أبرز محطات الحركة الوطنية الأسيرة لعام 2014، واستعرض فيه أبرز الأحداث التي جرت، وكذلك مجموعة القضايا التي أثرت على واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

الإضرابات التي خاضها الأسرى بأمعائهم

خاض عدد من الأسرى إضرابات فردية وجماعية خلال السنة، ضد العديد من السياسات التي تمارسها سلطات الاحتلال بحقهم وبأشكال متعددة، وهنا نستعرض أبرز هذه الإضرابات وأهمها إضراب الأسرى الإداريين ضد قانون الاعتقال الإداري التعسفي، والذي استمر في حينه لمدة (62) يوماً، وشارك فيه أسرى إداريون وأسرى محكومون، ووصل عدد من شارك فيه إلى أكثر من (300) أسير.

أما الأسرى الذين خاضوا إضرابات فردية خلال عام 2014 فقد كانوا على النحو التالي :-

1. الأسير أكرم الفسيسي، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (70) يوماً.
2. الأسير معمر بنات، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (70) يوماً.
3. الأسير أيمن اطبيش، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (122) يوماً.
4. الأسير وحيد أبو ماريا، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (83) يوماً.
5. الأسير عارف حريبات، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (20) يوماً.
6. الأسير عدنان شنايطة، من بيت لحم، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (51) يوماً.
7. الأسير أمير الشماس، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، استمر إضرابه لمدة (90) يوماً.
8. الأسير أحمد أبو راس، من الخليل، أضرب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، واستمر لمدة (18) يوماً.
9. الأسير عبد المجيد خضيرات، من طوباس، أضرب عن الطعام لـ(30) يوماً احتجاجاً على إعادة الاحتلال حكمه السابق قبل الإفراج عنه في صفقة التبادل (شاليط).
10. الأسيران حسام عمر وموسى صوفان، من طولكرم، أضربا عن الطعام، (30) يوماً احتجاجاً على عزلهما.
11. الأسير قتيبه مسلم، من نابلس، أضرب عن الطعام لعدّة أيام، للمطالبة بتوفير العلاج اللازم له.
12. القاصر عبيده اسعيد، من القدس، أضرب لأربعة أيام احتجاجا على احتجازه في سجن مدني.
13. صابر سليمان، من رام الله، أضرب لعدّة أيام احتجاجا على تعرضه للتعذيب في التحقيق.
14. الأسير كفاح حطاب، من طولكرم، خاض عدّة إضرابات خلال السنة وقبلها، مطالبا بالاعتراف به كأسير حرب.
15. الأسير إياد استيتي، من جنين، أضرب عن الطعام لعدّة أيام، لمطالبته بنقله من سجن "عسقلان" إلى سجون الشمال، ليكون قريب من منطقة سكن عائلته لتسهيل الزيارة ، واحتجاجا على استمرار عزله.
16. الأسير إبراهيم حامد أضرب عن الطعام لثلاثة أيام ضد عزله.
17. الأسير رائد موسى، من جنين، أضرب عن الطعام مرتين خلال السنة، الإضراب الأول لمدة (43 يوماً)، والإضراب الثاني لـ (60 يوماً) احتجاجاً على اعتقاله الإداري.

18.الأسير نهار السعدي من جنين خاض إضراباً عن الطعام لمدة (28) يوماً مطالباً بإنهاء عزله والسماح له برؤية والدته. كما وانضم للإضراب تضامناً معه أكثر من (100) أسير، استمرّ إضرابهم لعشرة أيام.

أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الأسرى الذين خاضوا إضرابات عن الطعام وفقاً لتقارير محامي النادي

1- تقوم مصلحة سجون الاحتلال منذ بدء الأسير بخوض إضرابه بعزله عزلاً إنفرادياً، وتمنع عائلته من زيارته.

2- هناك العديد من شهادات الأسرى الذين خاضوا إضرابات بأن مصلحة سجون الاحتلال منعت تزويدهم بالملح، والذي يعتبر المكمّل الوحيد الذي يمكن أن يحمي جسد الأسير في الإضراب، وهذا ما قامت به مصلحة السجون في بداية إضراب الأسرى الإداريين الذي خاضوه في نيسان من عام 2014.

3- عمليات التفتيش والتي تنفذها وحدات القمع على مدار الساعة خلال الإضراب كإجراء تنكيلي، مع العلم أن الأسير يحتجز في العزل وتتم مصادرة جميع مقتنياته، وما يتبقى له هو الغطاء وبعض الأدوات البسيطة التي يستخدمها.

4- نقل الأسير المضرب عبر "البوسطة"، وهي عربة تستخدم لنقل الأسرى إلى المحاكم والمستشفيات، مقاعدها من حديد وفيها يبقى الأسير مكبل اليدين والقدمين، ولا يتوفر مكان فيها لقضاء الحاجة، ويقدّم لهم وجبة طعام واحدة خلال اليوم، وتستمر الرحلة في بعض الأحيان لعدة أيام.

5 – يتعمّد السجانون تناول الطعام أمام الأسير المضرب، ووضع الطعام أمام باب الغرفة كنوع من الضغط على الأسير للعدول عن خطوته النضالية.

6 – تبدأ معاناة أخرى حسب وصف الأسرى المضربين الذين تتدهور حالتهم، وهي عند نقلهم إلى المستشفيات المدنية الإسرائيلية، وتتمثل المعاناة بوجود السجانين على مدار الساعة في غرفة الأسير، حيث يتناولون الطعام ويصدرون الأصوات، ويقومون بتصرفات استفزازية كنوع من الضغط لإنهاء إضرابه.

7- يبقى الأسير مكبلاً داخل المستشفى وعلى مدار الساعة، وذلك من قدمه اليسرى ويده اليمنى، وفي المساء يتم فك قيود القدم وفقاً لساعات يحددها السجانون.

8- كما ومارس السجانون إجراءات تنكيلية داخل المستشفيات المدنية، فبعض الأسرى قدموا شكاوى بخصوص مضايقات تعرضوا لها عند قضاء حاجتهم، فهم يضطرون للدخول لدورة المياه وهم مكبلين، وبعضهم نقل لنا أن السجانين يطالبون ببقاء الباب مفتوحاً، بالإضافة إلى حرمان البعض من الاغتسال أو حلاقة ذقونهم. ووصل الأمر بالسجانين بإدارة أسرّة الأسرى المضربين في المستشفيات بحيث تكون وجوههم نحو الحائط حتى لا يستطيعوا رؤية المارين، وعدد منهم تعرضوا للضرب والاعتداء، وسجلت العديد من الحالات في هذا الشأن.

وقد خاض الأسرى معارك أخرى داخل أروقة المستشفيات مع السجانين، وذلك بامتناعهم عن إجراء فحوصات أو تناول المدعمات في محاولة للاحتجاج على الإجراءات التنكيلية بحقهم، وعدد منهم توقف لأيام عن تناول الماء ردا على ذلك. هذه كانت أبرز الشكاوى التي تقدم بها الأسرى المضربين أثناء إضرابهم.

سياسية الاعتقال الإداري: عدد أوامر الاعتقال الإداري لعام 2014 وصلت إلى (1140) أمراً إدارياً.

على الرغم من الخطوة النضالية الجماعية التي خاضها الأسرى ضد سياسية الاعتقال الإداري ومجموعة من الإضرابات الفردية التي سبقته واستمرت كذلك بعده، إلا أن شهر حزيران والذي وقع فيه عدة أحداث على الساحة الفلسطينية أبرزها اختطاف ثلاثة مستوطنين؛ أثرت على مجريات الإضراب الجماعي، وكذلك على ارتفاع وتيرة الاعتقالات الإدارية.

فقد أصدرت سلطات الاحتلال حتى منتصف العام، (424) أمراً إدارياً، وبعد شهر حزيران وحتى نهاية العام وصل عدد الأوامر الإدارية إلى (698)أمراً إدارياً، ليصل مجموع الأوامر التي أصدرت خلال عام 2014 إلى (1140)، وجدير بالذكر أن من بينهم سبعة أسرى من القدس التي لم تشهد منذ سنوات اعتقالات إدارية.

علماً أن قانون الاعتقال الإداري، تتذرع سلطات الاحتلال من خلاله بوجود مادة سرية بحق الأسير لا يسمح له أو لمحاميه بالإطلاع عليها، وتتراوح مدة الاعتقال الإداري من شهرين حتى ستة شهور قابلة للتجديد، وكان من أبرز من تعرضوا للاعتقال الإداري عالم الفلك الفلسطيني عماد البرغوثي، وعدد من المحررين الذين خاضوا إضرابات عن الطعام ضد الاعتقال الإداري، وكذلك عدد من نواب المجلس التشريعي.

تصاعد عمليات الاعتقال خلال العام– القدس كانت المحطة الأبرز

صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات الاعتقال لتكون الأوسع منذ عدة سنوات وقد طالت كافة شرائح المجتمع وفئاته، ويمكن الحديث عن مرحلتين بهذا الخصوص خلال عام 2014 ، المرحلة التي سبقت أحداث حزيران، فقد كان عدد من اعتقلوا قبل الحملة من كانون الثاني 2014 – حزيران 2014 ما يقارب (2600) معتقلاً، وهذه إحصائية تشمل جميع محافظات الضفة بما فيها القدس، بينما وبعد شهر حزيران، والذي شهد اختطاف ثلاثة مستوطنين وقتلهم في مدينة الخليل، وقتل المستوطنين للطفل الشهيد محمد أبو خضير والتنكيل به في القدس في شهر تموز، وعدوان الاحتلال على حرب غزة؛ تعرض أكثر من (3400) مواطن فلسطيني للاعتقال من كافّة المحافظات، وكان أقصاها في شهري حزيران وتموز، علماً أن عدداً منهم جرى تحويلهم للاعتقال الإداري أو إصدار أحكام بحقهم التي غالباً ما كان يرافقها دفع الغرامات المالية، وعدد آخر لا زالوا موقوفين، كما وجرى الإفراج عن عدد منهم لاحقاً.

وكانت القدس مسرحاً لعمليات الاعتقال؛ فقد شهدت أكبر عمليات اعتقال بعد شهر حزيران، وتحديداً بعد حادثة اختطاف وقتل الشهيد محمد أبو خضير من شعفاط على يد المستوطنين، ليصل عدد من تعرضوا للاعتقال في القدس –وفقاً لمتابعتنا القانونية– إلى ما يقارب (2000) مقدسي، 40% منهم، من الأطفال، ومعظمهم أفرج عنهم بشروط تمثلت بدفع غرامات مالية أو فرض ما تعرف بكفالة طرف ثالث، أو تم حبسه منزليا أو إبعاده عن مكان سكنه أو خارج القدس.

وتعتبر محافظة الخليل من بين مدن الضفة الأكثر تعرضا للاعتقال، فقد تراوح عدد من تعرضوا للاعتقال شهرياً ما بين (100) و(150) مواطناً، وفي بعض الأشهر تجاوزت الاعتقالات هذه النسبة.

وكان الحدث الأبرز في عمليات الاعتقال إعادة سلطات الاحتلال اعتقال أكثر من (60) محرراً، أفرج عنهم ضمن صفقة وفاء الأحرار (شاليط) عام 2011، متذرعة بوجود مواد سرية، وتطالب سلطات الاحتلال اليوم بإعادتهم لأحكامهم السابقة قبل عملية الإفراج عنهم، علماً أن المعظم منهم كانوا محكومين بالسجن المؤبد، وقد عينت سلطات الاحتلال لجنة عسكرية خاصة للنظر في قضاياهم، علماً أن ما يقارب (15) محرراً أعاد الاحتلال أحكام المؤبد بحقهم، منهم ستة أسرى من القدس.

العقوبات التي تزامنت مع حملات الاعتقال في حزيران والتي تمثلت بحرمان عدد كبير من الأسرى من الزيارة والتلاعب في نظامها وبدل أن تكون كل أسبوعين أصبحت كل شهرين، بالإضافة إلى تقليص وقتها، كذلك فرض تقليصات على "الكانتينا"، وسحب الكثير من مكتسبات الأسرى على مدى سنين نضالهم.

استشهاد الأسير رائد الجعبري

استشهد الأسير رائد الجعبري، (35 عاماً)، من الخليل، بتاريخ 9 أيلول من العام 2014.

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت الشهيد الأسير بتاريخ 26 تموز 2014، بذريعة محاولته دهس مستوطنين أثناء قيادته لسيارته، وظلّ موقوفاً عقب رفض مدّعي عام الاحتلال قراراً بالإفراج عنه بكفالة مالية قدرها (8000 شيكل)، ومكث فترة في سجن "عوفر"، ومن ثم نقل لعزل سجن "ايشل" بتاريخ 3 أيلول 2014، وبقي هناك حتى استشهاده.

ادّعاء الاحتلال:

ادّعت سلطات الاحتلال في حينه، أن سبب وفاة الأسير الجعبري هي إقدامه على الانتحار.

نتائج التشريح:

أكدت نتائج التشريح أن قوات الاحتلال اغتالت الأسير رائد الجعبري بالاعتداء عليه بالضرب المبرح على الرأس في سجن "ايشل"، وأوضحت أن قوة من وحدات "النحشون" المسؤولة عن التنقلات بين السجون اعتدت عليه، بعدما رفض الانصياع والنزول لسجن "ايشل" عقب نقله من "عوفر".

وأشارت النتائج أن الشهيد الجعبري تعرض إلى ضربة شديدة في الرأس في المنطقة الواقعة أسفل الأذن اليسرى، وبدت واضحة ندبة واسعة في الرأس، الأمر الذي تسبب بنزيف وارتجاج في الدّماغ، وتطور الأمر حتى وفاته بعد مدّة قصيرة من الاعتداء.

وتبين في التشريح وجود نزيف حاد في أنسجة الدماغ، وهو السبب الأساسي للوفاة حسبما أكده التقرير الصادر عن معهد الطب العدلي في جامعة القدس الذي جرى نقل الجثمان إليه، عقب رفض الاحتلال الإفصاح بأيّة نتائج للتشريح الذي أجرته في معهد الطب العدلي الإسرائيلي "أبو كبير" في مدينة "تل أبيب".

تعقيب نادي الأسير:

وتعقيباً على استشهاده، كان رئيس نادي الأسير قدورة فارس، قد أصدر بياناً في حينه، قال فيه: "أنه وفي ضوء نتائج التحقيق في قضية الشهيد رائد الجعبري، وبعد أن اتضح أن إسرائيل تمارس جريمة قتل وإخفاء الجريمة بطريقة فقط تقوم بها عصابات الإجرام، وفي ضوء استمرار الاحتلال في جرائمه، بات من الضروري والملّح فتح جبهة دولية مع الاحتلال على الصعيد الدولي، والانضمام للجنايات الدولية، خاصة أن هناك توافق فصائلي على هذا التوجه، حيث أن لا تغيير على عقلية الاحتلال إذ أن كل يوم يمرّ على الاحتلال فإنه يتوغل في دمنا أكثر". مشيراً أنه وفي السنوات الأربعة الأخيرة ارتقى 5 شهداء من الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال، معتبراً أن ما جرى سبباً إضافياً للإسراع في وضع حد لجرائم الاحتلال المستمرة.

الأطفال في سجون الاحتلال

يتواجد اليوم في سجون الاحتلال ما يقارب (200) طفل، محتجزون في ثلاثة سجون مركزية وهي (هشارون، مجدو، وعوفر).

وقد شهد هذا العام نسبة اعتقالات عالية للأطفال مقارنة مع الأعوام السابقة لتصل من مجمل المعتقلين إلى 40%، وكانت أعلاها في القدس والخليل.

ومن الانتهاكات التي وثقت بحق الأطفال أثناء عمليات الاعتقال وبعدها: الاعتقال الليلي، الاعتداء عليهم بالضرب، واحتجازهم لساعات في البرد، إهانتهم باستخدام ألفاظ بذيئة بحقهم، حرمانهم من المساعدة القانونية في بداية الاعتقال، التحقيق معهم في ظروف صعبة والضغط عليهم للإدلاء باعترافات، عدم السماح لذويهم بمرافقتهم أثناء التحقيق، إضافة إلى تسجيل حالات الاعتداء عليهم بالكلاب البوليسية.

أسرى ما قبل البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو

نكثت سلطات الاحتلال في آذار من عام 2014 بالاتفاق بالإفراج عن (30) أسيراً أو ما عرفت بالدفعة الرابعة من الأسرى المعتقلين (ما قبل البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو)، في إطار جهود المفاوضات التي تمت في حينه، والتي على إثرها تم إيقاف المفاوضات، وأقدمهم **الأسير كريم يونس الذي قضى في سجون الاحتلال (33) عاماً**.

النواب المعتقلون

تحتجز سلطات الاحتلال (20) نائباً، (14) نائباً منهم في الاعتقال الإداري والباقي محكومين أبرزهم القائد مروان البرغوثي والمحكوم بالسجن 5 مؤبدات، وكذلك القائد وأمين الجبهة الشعبية أحمد سعدات المحكوم بالسجن (30) عاماً، كما وتحتجز رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك.

الأسرى المعزولون

لم تتوقف سلطات الاحتلال، يوماً عن سياسية العزل سواء فرضها كعقوبات أو كأوامر من المخابرات، وقد خاض عدد من الأسرى إضرابات ضد سياسة العزل، ووصل عدد المعزولين بأوامر من المخابرات (الشاباك) لأكثر من 15 أسيراً.

مراكز الاعتقال (عتصيون، وحوارة).

يعتبر مركزي (عتصيون، وحوارة) من أسوأ المعتقلات التي يتم فيها احتجاز الأسرى الفلسطينيين، وهما يتبعان لقيادة جيش الاحتلال وليس لمصلحة السجون، وفيهما يتم احتجاز الأسرى لفترة معينة بعدها يتم نقلهم إلى السجون التابعة لمصلحة سجون الاحتلال، وكما يصفها الأسرى بأنها لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة البشرية.

الأسرى المرضى في السجون

هناك مئات من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال يعانون من أمراض تتفاوت خطورتها، إذ وصل عدد الأسرى المرضى إلى أكثر من (600) حالة، منهم (160) حالة مرضية صعبة، تحتاج إلى رعاية صحية دائمة، وأخطر الحالات هم من يقبعون في "عيادة سجن الرملة" والتي تفتقر لأدنى احتياجات الرعاية الصحية السليمة لأسرى مرضى يهددهم خطر الموت في أية لحظة.

ومن أبرز حالات الأسرى المرضى في سجون الاحتلال:

الأسير **منصور موقده**، (46 عاماً)، من سلفيت، يعاني من شلل نصفي، ويعيش على معدة وأمعاء بلاستيكية، ويعتمد على أكياس للإخراج، وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن لـ(30) سنة، وكان يعمل عسكرياً في جهاز الأمن الوطني قبل اعتقاله.

الأسير **رياض العمور**، (42 عاماً)، من بيت لحم، محكوم بالسجن المؤبد 11 مرة، يعيش على جهاز لتنظيم دقات القلب لم يتم تغييره منذ أكثر من 10 سنوات، ويتعرض لحالات إغماءات متكررة، وبعد مماطلة وسنوات من الانتظار بدأ الجهاز يبرز من تحت الجلد ويتسبب له بألم شديد. يذكر أن الأسير العمور معتقل منذ العام 2002، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير **ناهض الأقرع**، (43 عاماً)، من غزة، محكوم بالسجن 3 مؤبدات، ومعتقل منذ العام 2007، وبترت ساقيه خلال ثلاث عمليات جراحية أخضع لها، وهو ينتظر العملية الرابعة، ويقبع حالياً في "عيادة سجن الرملة".

الأسير **خالد الشاويش**، (40 عاماً)، محكوم بالسجن مدى الحياة، ويعاني من إصابات تعرض لها قبل الاعتقال عام 2004، أدت إلى انتشار الشظايا في جميع أنحاء جسده، فالألم يرافقه على مدار الساعة وهو يعيش على المسكنات المخدرة، ويقبع حالياً في "عيادة سجن الرملة".

الأسير **مراد أبو معيلق**، (36) عاماً، من غزة، والذي أصبح يعاني من التهابات حادة في الأمعاء الدقيقة والغليظة، بعد إضراب الأسرى عام 2004، أسفرت عن خضوعه لثماني عمليات استئصال وتنظيف للأمعاء. وكان الأطباء قد أخبروا أبو معيلق بأنه لا يوجد علاج للفيروس الذي يعاني منه، سوى مسلسل الاستئصال من الأمعاء، ووصلت نسبة دمه مؤخراً لـ8 درجات، علماً أن الأسير محكوم بالسجن (22) عاماً وهو معتقل منذ عام 2001، ويقبع في سجن "هداريم."

الأسير **معتصم ردّاد**، (32 عاماً)، من طولكرم، يعاني من التهابات مزمنة وحادة في الأمعاء تعرف "بالكولايتس"، كما ويعاني من وارتفاع في ضغط الدم، هذا بالإضافة إلى قصور في عمل القلب. ويعتبر الأسير رداد من أكثر الحالات المرضية صعوبة داخل سجون الاحتلال. بالمقابل تستمر سلطات الاحتلال باحتجازه داخل سجونها، وذلك بعد سلسلة طويلة من الشواهد التي تؤكد على أن ما وصل إليه الأسير كان نتيجة لسياسية الإهمال الطبي. والأسير رداد، من طولكرم، معتقل منذ عام 2006 ومحكوم بالسجن 20 عاماً، ويقبع في سجن "هداريم".

الأسير **معتز عبيدو**، (34 عاماً)، من الخليل، فهو يعاني جرّاء إصابته عام 2011 أثناء الاعتقال برصاص قوات الاحتلال، ما أدى إلى تفجير معدته وجزء من الأمعاء وشلل في رجله اليسرى، وهو يحمل كيسين للإخراج والبول. ومنذ لحظة اعتقال الأسير وحتى هذه اللحظة، تم إبلاغه بأن ستجرى له ثلاث عمليات جراحية، ولم تجرى له بعد، وما يُقدّم له هو المسكنات فقط، في ظل آلام غير محتملة يعاني منها الأسير. وهو محكوم بالسجن لثلاث وثلاثون شهراً وكان قد تعرّض سابقاً للاعتقال عدة مرات، بينها اعتقال إداري لمدة عامين.

الأسير **صلاح الطيطي**، (23) عاماً، يعاني من مشاكل صحية منذ طفولته، حيث تعرض لأكثر من عملية جراحية قبل اعتقاله، وتم استئصال إحدى كليتيه، وقد ازدادت حالته سوءاً بعد اعتقاله فأصبح يعاني من التهابات حادة في الأمعاء، ومن ارتفاع في ضغط الدم. وقد اعتقل في 6 شباط 2013، ولا زال موقوفاً، ويقبع في سجن "ريمون".

الأسير **يوسف النواجعة**، (48 عاماً)، من الخليل، يعاني من مرض الصرع ومشاكل في المعدة، وآلام حادة في الرأس ومشاكل في النظر، وفقد جزئي بالذاكرة، بالإضافة إلى معاناة الأسير من إعاقة حركية جرّاء إصابة كان قد تعرض لها عام 2000. ويقبع الأسير يوسف النواجعة، في "عيادة سجن الرملة"، ولا زال موقوفاً، علماً أنه معتقل منذ عامين.

الأسير **محمد ابراش**، (33 عاماً)، من رام الله، ويعتبر أحد الحالات المرضية المزمنة، فقد أصابته قوات الاحتلال قبل اعتقاله، في جميع أنحاء جسده، وتفاقمت حالته جرّاء الإهمال الطبي الذي تعرض له خلال اعتقاله، فكان يعاني من إصابة في عينه اليسرى، وفقد النظر في عينه اليمنى داخل السجن، وهو اليوم مقعد وفاقد للنظر، كما أن سمعه بدا يتلاشى، علماً أنه محكوم بالسجن (3) مؤبدات و(30) عاماً، وهو معتقل منذ عام 2002.

الأسير **يسري المصري**، (31 عاماً)، من غزة، يعاني من آلام شديدة في جميع أنحاء جسده عقب استئصال ورم سرطاني في الغدة العام الماضي (2013)، تطورت المضاعفات لديه بسبب ما تعرض له من إهمال طبي. وهو محكوم بالسجن لـ(20 عاماً) قضى منها (11)، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير **عامر بحر**، (33 عاماً)، من القدس، يعاني من التهابات حادّة في الأمعاء (كولايتس) منذ عدّة سنوات، علماً أنه محكوم بالسجن لـ(12) عاماً، قضى منها عشرة، ويقبع في سجن "النقب".

الأسير **علاء الهمص**، (41 عاماً)، من رفح، كان قد أصيب بمرض السل عام 2012، وعلى إثر إصابته تم إعطاؤه علاج قوي لمدة 6 شهور متتالية، وتسبب الدواء بمضاعفات خطيرة عليه؛ فأصيب بورم في الغدة اللمفاوية، ومشاكل في المعدة ومشكلة في الأعصاب وارتجاف في الأيدي والأرجل، علاوة على عدم القدرة على حمل أي شيء في الأيدي إلا بعد أخذ دواء. وهو محكوم بالسجن (29) عاماً، قضى منها ست سنوات، ويقبع في سجن "ريمون".

الأسير **ابراهيم أبو مصطفى**، (30) عاماً، من خانيونس، يعاني من تشنجات في القلب، وارتفاع في الكولسترول، وقرحة في المعدة، وحصوة في الكلية، وأمراض أعصاب، ويقضي يومه بالنوم من شدة المرض. والأسير أبو مصطفى محكوم بالسجن لـ (15) عاماً، قضى منها (11)، ويقبع في سجن "عسقلان".

الأسير **زامل أبو شلوف**، (35 عاماً)، من بلدة بيت حانون في قطاع غزة، يعاني من التوقّف المستمر والمتكرر لجهاز تنظيم نبضات القلب الذي يحمله في صدره، إضافة إلى الهبوط في قوة الدم وفي وزنه، كما ويعاني من مشاكل عديدة في عضلات الجسم والغدد، ومن خمول وإرهاق دائمين، وهو لا يقوى على المشي بسبب مشاكل في الأعصاب، وتكوّنت لديه جميع المشاكل الصحية التي يعاني منها جرّاء ظروف التحقيق القاسية التي تعرّض لها في بداية اعتقاله عام 2008، يذكر أن الأسير أبو شلوف محكوم بالسجن لـ(15) عاماً، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير **ربيع صبح**، (21 عاماً)، من قرية الخضر في بيت لحم، يعاني من آلام شديدة في الصدر وإرهاق دائم، ونتجت المضاعفات لديه عقب إمداد أطباء السجن له بأدوية للكلى والمعدة، أثرت على عمل عضلة القلب، ونقل في حينه إلى "عيادة سجن الرملة"، وهناك تَقرر إجراء عملية جراحية عاجلة له في القلب، ولكنّ مصلحة سجون الاحتلال رفضت إجراء العملية بذريعة التكاليف الباهظة، ونقلته من "عيادة سجن الرملة" إلى سجن "ريمون"، رغم خطورة وضعه. جدير بالذكر أن الأسير صبح معتقل منذ العام الماضي، ويقضي حكماً بالسجن لـ(22) شهراً.

الأسير **جعفر عوض**، (22) عاماً، من بلدة بيت أمر قضاء الخليل، يعاني من مشاكل صحية خطيرة في الغدة الدرقية، إضافة إلى معاناته من وجود مياه زرقاء في العينين، وآلام حادة في اليدين والقدمين والمفاصل، وارتفاع حادّ في السكر، وتدهورت صحته في شهر ديسمبر من العام 2014، ونقل على إثرها لمشفى مدني احتلالي، وحتى نهاية العام كان لا يزال قابعاً في مشفى "أساف هروفيه"، علماً أنه معتقل منذ الأول من نوفمبر عام 2013، ولا يزال موقوفاً.

الأسير **حسين السواعدة** "اللواء سمور"، (52 عاماً)، من رام الله، خضع لعمليتي قسطرة في شهر تشرين الثاني من العام 2014، عقب إصابته بجلطة قلبية، كما ويعاني من ورم متضخم في رقبته ولم يتم علاجه. جدير بالذكر أن الأسير سواعدة، محكوم بالسجن (14) عاماً، قضى منها (12).

الأسير **عدنان محيسن**، (41) عاماً، من بيت لحم، يعاني من شلل ثلاثي، وما زاد من معاناته تعرضه لحادثة سقوط من على كرسيه المتحرك وهو محتجز في معتقل "عتصيون"، أدت إلى إصابته بألم شديد في الظهر وفقدانه للشعور بقدمه اليمنى. إضافة إلى معاناته من التهابات حادّة في الحالب بسبب اعتماده على أنبوب للإخراج. يذكر أن الأسير معتقل منذ تاريخ 18 حزيران 2014، وصدر بحقّه عدّة أوامر إدارية.

الأسير **شادي ضراغمة**، من مخيم قلنديا، أسير مقعد، ويعاني من وضع صحي صعب وهو بحاجة لرعاية خاصة. الجدير ذكره أن الأسير اعتقل في تاريخ السابع من آب 2014، ولا يزال موقوفاً.

الأسير **أشرف أبو الهدى**، (35 عاماً)، من نابلس، لا يقدم للأسير أبو الهدى سوى المسكنات، علماً أن قوات الاحتلال كانت قد أطلقت النار عليه وأصابته في خاصرته، في شهر آذار من العام 2014، ثم اعتقلته ونقلته إلى مشفى "بلنسون"، وهو يقبع حالياً في "عيادة سجن الرملة"، ولا يستطع الوقوف على رجليه دون "العكازات". ولا يزال الأسير موقوفاً.

الأسير **ماهر الهشلمون**، (30 عاماً)، من الخليل، وكان قد اعتقل من على مفرق "مجمع غوش عتصيون" بعد أن أصابته قوات الاحتلال في شهر نوفمبر من السنة، بادّعائها أنه منفذ عملية دهس وطعن ثلاثة مستوطنين على مفترق "عتصيون"، ولا يزال الأسير يقبع في "عيادة سجن الرملة"، وهو أسير محرر سبق وأن قضى خمسة أعوام ونصف في سجون الاحتلال.

الأسيرة **أمل جهاد طقاقطة**، (21) عاماً، من بيت فجار في بيت لحم، حتى نهاية العام 2014 كانت لا تزال محتجزة في مستشفى "هداسا" عين كارم الاحتلالي، ووضعها الصحي مستقر، وذلك بعدما تعرّضت لعدة إصابات بالرصاص أثناء اعتقالها في بداية شهر ديسمبر، بذريعة محاولتها طعن مستوطن، وأخضعت خلال فترة اعتقالها لعدة عمليات جراحية في الصدر والخصر إضافة إلى رجلها اليسرى.

الأسير **عرفه أبو سرور**، (22) عاماً، من مخيم عايدة في بيت لحم، خضع لعملية جراحية في مستشفى "هداسا" عين كارم في قدمه، إثر إصابة تعرض أثناء اعتقاله. واعتقلته قوات الاحتلال بتاريخ 14 من آب الجاري، وذلك بعد إطلاق النار عليه عن مسافة تقل عن متر، ونُقل على إثرها للمستشفى وتم إجراء عملية جراحية له وزرع بلاتين في قدمه. علماً أن الأسير أبو سرور كان معتقلاً سابقاً منذ أن كان طفلاً لمدة ثماني سنوات وأفرج عنه في تاريخ 10 آذار الماضي.

الأسير **سعيد البنا**، من طولكرم، وضعه الصحي يتفاقم جراء معاناته من آلام شديدة بعدما خضع لعملية جراحية في نوفمبر، خلالها تم استئصال ورم في المثانة وذلك بعد مماطلة في العلاج استمرت لعامين كاملين، وذكر الأسير لمحامي النادي الذي زاره في سجن

"إيشل"، أنه خرج عدة مرات لعيادة السجن عقب إجراء العملية، إلا أن طبيب السجن لم يقم بفحصه وزوده فقط ببعض المسكنات. يذكر أن الأسير البنا محكوم بالسجن لمؤبد، وهو معتقل منذ العام 2003.

الأسيرات

كان العام 2014 عاماً صعباً على الأسيرات الفلسطينيات، إذ طالت حملة الاعتقالات التي زادت وتيرتها بعد منتصف شهر حزيران من العام النساء الفلسطينيات، سيما المقدسيّات، كما وطالت سلسلة العقوبات التي فرضتها سلطات الاحتلال على الحركة الأسيرة خلال العام الأسيرات أيضاً، إضافة إلى معاناتهن من الظروف الحياتية الصعبة التي يعشنها.

ظروف الأسر الصعبة

تعيش الأسيرات في سجن "هشارون" ظروفاً صعبة معيشية صعبة في ظل حرمانهن من التدفئة، وإدخال الملابس، والأغطية الشتوية، والأحذية النسائية، كما ويعانين من وجود غرفهن بالقرب من غرف الأسيرات الجنائيات الإسرائيليات، ما يضطرهن لسماع الصراخ المستمر، والشتائم البذيئة.

هذا وتشتكي الأسيرات من ظروف النقل عبر "البوسطة"، عند نقلهن إلى المحاكم والمستشفيات، علماً أن عدداً منهن يعانين أمراضاً مختلفة.

و"البوسطة" هي عربة حديدية تستخدم لنقل الأسرى والأسيرات إلى المحاكم، وفيها يجلس الأسرى على مقاعد من حديد مع بقائهم مكبلي الأيدي والأرجل طوال فترة الرحلة التي قد تستغرق أكثر من (24 ساعة)، يقدّم خلالها وجبة طعام واحدة للأسيرة، ولا يسمح لهنّ بأخذ أي من احتياجاتهن الخاصة.

وتزداد معاناة الأسيرات عبر النقل بـ"البوسطة" بسبب البرد القارس، ورغم مطالباتهن العديدة لإدارة سجون الاحتلال بتوفير أغطية أو أي وسيلة أخرى لتوفير الدفء إلا أن طلباتهن دائماً ما كانت تقابل بالرفض.

أحداث القدس

بالتزامن مع تصاعد أحداث القدس واقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال المتكررة للمسجد الأقصى وازدياد المواجهات عقب قتل الشهيد الطفل محمد أبو خضير؛ ارتفع عدد المعتقلات المقدسيات واللّواتي غالباً ما يتمّ احتجازهن لعدّة ساعات أو أيام ومحاكمتهن ثم الإفراج عنهن بكفالة مالية أو بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى.

أقدم الأسيرات

إن أقدم الأسيرات في سجون الاحتلال هي الأسيرة لينا أحمد صالح الجربوني، من بلدة عرابة البطوف في الأراضي المحتلة عام 1948، واعتقلت بتاريخ 18 نيسان 2002، وحكمت بالسجن لـ(15 سنة)، وهي ممثلة الأسيرات في سجن "هشارون".

الأسيرات المريضات

إن عدداً من الأسيرات تعاني من مشاكل صحية، فاقمت منها ظروف الأسر الصعبة، والتي تنعدم لأدنى شروط الحياة الصحيّة.

والأسيرات المريضات هنّ: الأسيرة لينا الجربوني، من عرابة البطوف، والتي تعاني من التهابات شديدة في المرارة، ونهيل أبو عيشة من الخليل، والتي تعاني من الروماتزم، وفداء الشيباني، من جنين، والتي تعاني من مشاكل في الكلى وفقر الدم، فيما تعاني الأسيرة رسمية بلاونة، من طولكرم، من ارتفاع في الضغط والسكري، كذلك الأسيرة ياسمين شعبان، من جنين، والتي تعاني من الربو ومشاكل في الغدة الدرقية، كما وتعاني الأسيرة أمل طقاطقة من بيت لحم من إصابة تعرضت لها وتقبع حالياً في مستشفى "هداسا".

الأسيرات الممنوعات من اللّقاء بأقاربهن من الدرجة الأولى من الأسرى

تمنع سلطات الاحتلال سبع أسيرات في سجن "هشارون"، هنّ قريبات من الدرجة الأولى لأسرى في سجون الاحتلال، من اللّقاء بهم.

والأسيرات هنّ: الأسيرة سماهر زين الدين، من نابلس، وهي زوجة الأسير نادر زين الدين، وشقيقة الأسرى أحمد ونزيه وعبد الرحمن عثمان، والأسيرة فداء سليمان، من رام الله، وهي شقيقة الأسرى: علاء وخضر وأحمد سليمان، الأسيرة منى قعدان، من جنين، هي شقيقة الأسير الإداري طارق قعدان، وخطيبة الأسير ابراهيم اغبارية والمعتقل منذ العام 1992، وهي محرومة من زيارة جميع أفراد عائلتها بذريعة المنع الأمني، بالإضافة إلى الأسيرة دنيا واكد، من طولكرم، وهي خطيبة الأسير محمد فؤاد واكد، والمحكوم بالسجن لـ(26 عاماً)، والمعتقل منذ العام 2002، والأسيرة فداء الشيباني، من رام الله، وهي زوجة الأسير أحمد الشيباني المحكوم بالسجن ثلاثة مؤبدات، والمعتقل منذ العام 2003، والأسيرة شيرين العيساوي، من القدس، وهي شقيقة الأسيرين سامر ومدحت العيساوي، والأسيرة بشرى الطويل، من رام الله، وهي ابنة الأسير جمال الطويل.

الأسيرات حتى نهاية شهر كانون الأول:

الأسيرة لينا أحمد صالح الجربوني من عرابة البطوف في الأراضي المحتلة عام 1948، والأسيرات نهيل أبو عيشة وإحسان الدبابسة وهالة أبو سل من الخليل، والأسيرات منى قعدان وفداء الشيباني وياسمين شعبان من جنين، ومن نابلس، الأسيرات: وئام عصيدة وفلسطين نجم وسماهر زين الدين، ومن القدس الأسيرات: شيرين العيساوي وديما السواحرة ويثرب صلاح ريان، ومن طولكرم الأسيرات: دنيا واكد، رسمية بلاونة،أسماء بلحاوي ، والأسيرات: بشرى جمال الطويل، ثريا كمال بزار، فداء سليمان، لينا خطاب، هنية ناصر من رام الله، والأسيرة أمل طقاطقة من بيت لحم.

جدول إحصائي حول الأسرى الفلسطينيين وأبرز قضاياهم لعام 2014

عدد الأسرى في سجون الاحتلال	6000 أسير
عدد الأطفال	ما يقارب 200
عدد النساء	20
عدد الأسرى الإداريين	450
عدد الأسرى المرضى	600– منهم 160 حالة مزمنة
أسرى ما قبل البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو	30 أسيرا
عدد النواب المعتقلين	16نائب

تقرير إعلامي حول الحركة الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال للعام 2015

يعدّ العام 2015 من أسوأ المراحل التي تمرّ على الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات، بالإضافة إلى المعتقلين الجدد باختلاف فئاتهم.

فقد صعّد الاحتلال من سياساته التشريعية والتنفيذية والقضائية خلال هذا العام، باغياً إضعاف الحركة الأسيرة، وفرض العقوبات التي تصل حدّ القتل خارج القانون بحقّ المعتقلين الجدد.

ووثّقت جمعية نادي الأسير الفلسطيني العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، التي مارسها الاحتلال بحقّ الأسرى خلال العام 2015، كانت أعلاها خلال الأشهر الأخيرة من العام.

وقد شهد العام 2015 اعتقال مواطن ومواطنة، 6815) مواطن ومواطنة، من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948، وتراوحت أعمارهم بين (10 أعوام – 73 عاماً)، منهم أكثر من (2000) طفل وقاصر، ونحو (200) امرأة وفتاة، علماً أن نادي الأسير يوثّق جميع الحالات التي تعرّضت للاعتقال، حتى لو تمّ الإفراج عنها لاحقاً.

ومع نهاية العام، يصل عدد الأسرى في السجون إلى قرابة (7000)، منهم نحو (450) طفلاً وقاصراً، و(57) سيدة وفتاة، وأكثر من (600) أسير إداري.

ويستعرض نادي الأسير في تقرير إعلامي أهم القضايا التي عانت منها الحركة الأسيرة خلال العام، بالإضافة إلى القضايا التي لا تزال عالقة منذ سنين.

الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2015

شهدت أشهر تشرين أول، تشرين ثاني وكانون أول أحداثاً بارزة في السّاحة الفلسطينية، تزامنت مع الاعتداءات الإسرائيلية المستمرّة على حرمة السجد الأقصى، وكان لها الأثر الواضح والخطير على قضية الأسرى، فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلالها نحو (3000) مواطن، منهم نحو (1000) طفل وقاصر غالبيتهم من مدينتي القدس والخليل، وأكثر من (100) سيدة وفتاة منهن قاصرات، و(70) منهنّ من القدس.

ووثّق محامو نادي الأسير من خلال الدفاع عن المعتقلين عدّة ملاحظات، كان أبرزها في نوعية لوائح الاتهام الموجهة لهم، إذ أدرجت غالبيتها تحت بنود (المشاركة في المواجهات، رشق الحجارة، استخدام

المقلاعة، المولوتوف، نوعية الحجارة المستخدمة في الرشق، عددها، وضعية إلقائها، محاولات الطعن، الدهس، التحريض).

كما واشتدّ قضاة الاحتلال في فرض العقوبات على المعتقلين وتعاملهم مع بعض التهم الموجهة للأسرى، تحديداً في تهم رشق الحجارة، وتهم الطعن.

وفي هذا الإطار أكد محامو نادي الأسير على أن عدد الأسرى الذين تم تمديدهم داخل المحاكم العسكرية تضاعف، ففي المحكمة العسكرية للاحتلال في "عوفر" تجاوز عدد المعتقلين الذين يتم تمديدهم أكثر من (50) أسيراً خلال اليوم الواحد، وهذا العدد كبير مقارنة مع جلسات التمديد التي كانت تتم قبل الأحداث، مضيفين أن غالبية المعتقلين الذين ينتقلون للمرحلة الأولى وهي جلسات التمديد كانت تظهر عليهم علامات تنكيل وتعذيب تعرضوا لها أثناء اعتقالهم على يد جيش الاحتلال.

وقد وثّقت العديد من الخروقات القانونية بهذا الشأن، لاسيما بحقّ الأطفال المعتقلين أبرزها: تعرضهم للضرب أثناء الاعتقال، نقلهم للتحقيق دون وجود طرف من عائلاتهم، استخدام عملية ترهيب ممنهجة بحقهم لانتزاع اعترفات منهم تحت الضغط.

وغالبية المعتقلين أفرج عنهم بشروط أبرزها: دفع غرامات مالية عالية والتوقيع على كفالات مالية، سواء في المحاكم العسكرية للاحتلال أو المدنية في القدس، علاوة على الحبس المنزلي والإبعاد بحقّ المواطنين المقدسيين.

ومما تمّ توثيقه أيضاً، كيفية تعامل الاحتلال مع الصفحات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي للمعتقلين، فجملة واحدة كافية لأن يتم اعتقال مواطن عليها، آخذين بعين الاعتبار عدد المشاركين في المنشور على الصفحة والتعليقات، وهناك بعض الحالات اعتقلت استناداً إلى تعليقاتها، أو مشاركتها لمنشور على الصفحة الشخصية.

وعندما يعجز الاحتلال عن إثبات أي تهمة ضد المعتقل يبرز الصفحة الشخصية له ليبحث فيها عن منشور تتخذ منه تهمة لتحويله للاعتقال الإداري، أو حرمانه من استخدام "الفيس بوك" وفرض الحبس المنزلي كما جرى بحق معتقلي القدس.

سياسية الاعتقال الإداري

تواصل سلطات الاحتلال انتهاج سياسة الاعتقال الإداري المحظور في القانون الدولي كإجراء عقابي، وطالت هذه السياسة جميع فئات الشعب الفلسطيني، ممّن لم تستطع سلطات الاحتلال إثبات أي تهمة ضدهم، من قاصرين ونساء ونوّاب وأكاديميين ونشطاء وذوي شهداء.

وتتذرع سلطات الاحتلال من خلال قانون الاعتقال الإداري، بوجود "مادة سرّية" ضد الأسير، لا يسمح له أو لمحاميه الإطّلاع عليها، وتتراوح مدة الأمر الإداري ما بين شهرين حتى ستة شهور قابلة للتجديد عشوائياً عدّة مرات.

وكان العام 2015، عام تحوّل سلبي في مسار سياسة الاعتقال الإداري، فقد ارتفع عدد الأسرى الإداريين مع نهاية العام إلى أكثر من (600) أسير، وذلك لأول مرة منذ العام 2009، فقد صدر خلاله (1248) أمراً إدارياً بين جديد ومجدّد، منها (498) أمراً جديداً صدرت بحقّ أسرى اعتقلوا خلال هذا العام.

وازدادت وتيرة الاعتقالات الإدارية، في الأشهر الثلاثة الأخيرة منه، والتي صدر خلالها (447) أمراً إدارياً، منها (326) أمراً جديداً.

ويعتقل الاحتلال ثلاث فتيات ضمن الاعتقال الإداري بذريعة نشرهنّ لمنشورات على صفحات التواصل الاجتماعي، وهنّ: سعاد عبد الكريم ارزيقات (22 عاماً)، من بلدة تفوح قضاء الخليل، وجورين قدح (19 عاماً) من رام الله، وأسماء حمدان (19 عاماً) من الناصرة، واللواتي أصدرت بحقهنّ أوامر إدارية لثلاثة أشهر.

بالإضافة إلى اعتقال (30) مقدسياً خلال شهري أكتوبر ونوفمبر؛ رغم أن سلطات الاحتلال لا تطبّق سياسة الاعتقال الإداري بحقّ حملة الهوية الإسرائيلية من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، والمقدسيين حملة الهوية الزرقاء (ما تسمّى بالإقامة)؛ إلّا في الحالات النّادرة، لأن ذلك يعني أنه لن يكون هناك مانع من تطبيق إسرائيل للقانون على اليهود أيضاً.

معارك الأمعاء الخاوية (الإضرابات)

استمرت الإضرابات الفردية التي خاضها عدد من الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام ضد سياسات الاحتلال التي مورست بحقهم، وتصدرت قضية الاعتقال الإداري هذه السياسات، للمطالبة بإنهائها.

ووثق النادي نحو (25) أسيراً خاضوا إضرابات خلال العام، وكانت أبرز هذه الإضرابات إضراب الأسير خضر عدنان من جنين، الذي استمر مدة (56) يوماً على التوالي، ورفض خلاله المثول أمام المحاكم العسكرية للاحتلال، إلى أن استطاع تحقيق حريته وكسر الاعتقال الإداري في الثاني عشر من تموز/ يونيو.

وخاض الأسير عدي استيتي من جنين إضراباً مفتوحاً عن الطعام ضد اعتقاله الإداري، واستمر مدة (42) يوماً، وعلّقه باتفاق يقضي بالإفراج عنه في تاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول، كما وخاض الأسير داود حمدان من بيت لحم إضراباً عن الطعام ضد اعتقاله الإداري، وعلّقه بعد اتفاق مع نيابة الاحتلال، فيما خاض الأسيران نور وعمار عليان من مخيم الجلزون إضراباً ضد اعتقالهما الإداري واستمر لعدة أيام.
كذلك يعتبر إضراب الأسير محمد علان من نابلس، من أبرز الإضرابات، واستمر لأكثر من شهرين، وعلقه بعد اتفاق يقضي بتعليق الاحتلال أمر اعتقاله الأخير، وقد نال الأسير علان حريته في تاريخ الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني، كما وخاض إلى جانبه عدد من الأسرى إضرابات تضامنية وهم: سامر العيساوي، محمد الأقرع، مصطفى بريجيه، حسن ثوابتة ورمزي موسى.

وأنهى كل من الأسرى: عبد الرحمن عثمان من نابلس، فتحي الخطيب من طولكرم، خيري دراغمة من طوباس، عثمان أبو عرام من الخليل وعبد المجيد خضيرات من طوباس إضرابات خاضوها خلال شهر آب/ أغسطس، احتجاجاً على قضايا مختلفة، كالحرمان من الزيارة والاتصال بالعائلة والإهمال الطبي والنقل التعسفي بعد تحقيقها أو وعود بتحقيقها.

وفي 20 من شهر آب/ أغسطس، أعلن خمسة أسرى في سجن "النقب" إضرابهم المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على اعتقالهم الإداري، والأسرى هم: نضال أبو عكر وشادي معالي وغسان زواهرة، وهم من بيت لحم، إضافة إلى الأسيرين بدر رزة من نابلس ومنير أبو شرار من الخليل، واستمر إضرابهم لـ(41) يوماً وأنهوه في 29 من أيلول/ سبتمبر، عقب التوصل إلى اتفاق مع مصلحة السجون، إضافة إلى الأسير بلال داود والأسير أمير الشماس وعدد من الأسرى المتضامنين معهم والذين خاضوا الإضراب وعلّقوه بناء على نفس الاتفاق.

وفي الثامن شهر نوفمبر/ تشرين الثاني أعلن الأسير عبد الله ابو جابر وهو أسير أردني، إضرابه المفتوح عن الطعام للمطالبة بنقله إلى الأردن وإكمال فترة حكمه المتبقية هناك، ويعتبر هذا الإضراب الثاني له خلال العام، كذلك أعلن الأسير محمد القيق من الخليل إضرابه عن الطعام في 25 نوفمبر، احتجاجاً على ظروف التحقيق معه وعلى اعتقاله الإداري ولا زال مستمراً في إضرابه حتى نهاية العام.

القوانين

تسعى دولة الاحتلال إلى فرض العقوبات والتقييدات على الفلسطينيين وتشريعها عبر القانون، لاسيما ضد الحركة الأسيرة، فقد شرّع "الكنيست" الإسرائيلي قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام خلال العام 2015.

كما وصادق على قانون تشديد العقوبة على راشقي الحجارة وإلزام المحاكم بضرورة الحكم كحد أدنى عامين وحد أقصى أربعة أعوام على ملقي الحجارة، وذلك في خطوة استثنائية تتعارض مع جوهر ومعنى سياسة العقوبات في القانون الجنائي.

وصادق بالقراءة الأولى على مشروع قانون يسمح بإنزال عقوبة الحبس الفعلي على الأطفال الفلسطينيين دون (14 عاماً).

وشرّع الاحتلال اعتقال الفلسطينيين على خلفية نشر آراء وصور على وسائل التواصل الاجتماعي، واعتقل واستدعى العديد من المواطنين ضمن هذا الإطار، وفرض على عدد منهم الاعتقال الإداري.

بالإضافة إلى مشاريع لقوانين خطيرة أخرى، وهي: مشروع قانون إعدام الأسرى، وحرمانهم من التعليم والاتصال علماً أن هذا الحرمان كان قائما دون قوانين، علاوة على مشروع قانون "الإرهاب"، وتشديد العقوبة على محرري صفقة شاليط، وتطبيق القانون الجنائي على الأسرى الأمنيين.

الأسرى الجرحى

اعتقل الاحتلال العشرات من الجرحى الذين تعرضوا لإصابات بليغة بعد إطلاق جيشه النار عليهم أثناء اعتقالهم، ووثّق النادي نحو (30) أسيراً تعرضوا لإصابات بالرصاص الحي والدهس وبالحروق، علاوة على العشرات ممن تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب.

واستعرض نادي الأسير أخطر هذه الحالات، وهم: محمد الشلالدة، مقداد الحيح، عبلة العدم، جلال الشروانة، محمد الشلالدة، استبرق نور، إسراء عابد، علي الجعبة، قيس شجاعية، شروق دويات، مرح باكير،

بلال أبو غانم، طارق دويك، صلاح البايض، مصعب غنيمات، حمزة أبو الفيلات، عزام الشلالدة، حلوة حمامرة، علي علقم، حماده عطاونة، نورهان عواد، عزمي نفاع، لمى البكري، جلال نزال.
إضافة إلى إسراء جعابيص المصابة بالحروق، وأحمد مناصرة وماهر الفروخ المصابان بالدهس، علماً أن العشرات من المصابين بالرصاص المطاطي والضرب المبرّح نقلوا إلى السجون بعد الاعتقال.

وتعمّدت سلطات الاحتلال نقل الجرحى والمصابين إلى السجون قبل تماثلهم للشفاء الكامل، ما تسبب للعديد منهم بمشاكل صحية خطيرة، منهم الأسير القاصر جلال الشراونة الذي تسبب نقله إلى "عيادة سجن الرملة" ببتر ساقه.

الأسرى القاصرون والأطفال

تواصل قوات الاحتلال اعتقال الأطفال والقاصرين (دون سن 18 عاماً)، ليصل عددهم إلى أكثر من (450) طفلاً وقاصراً يقبعون في سجون الاحتلال، دون مراعاة لأبسط الحقوق التي ضمنتها المواثيق الدولية، ويواجهون كافة أساليب التنكيل والتعذيب النفسية والجسدية التي تواجهها الفئة العمرية الأكبر.
وتعتقلهم سلطات الاحتلال في ثلاثة سجون، وهي "عوفر" و"هشارون" و"مجدو"، وقد تضاعفت أعدادهم منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم، فالمئات من الأطفال تعرضوا للاعتقال، ووفقاً للمتابعة القانونية فإن القدس والخليل تحتلّان النسبة الأعلى في اعتقال الأطفال والقاصرين، الذين أُفرج عن غالبيتهم بشروط كان منها دفع غرامات مالية أو كفالات أو تحويلهم للحبس المنزلي، وإبعادهم عن مكان سكنهم، أو بشرط آخر اخترعه الاحتلال هذا العام، وهو حرمانهم من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بذريعة التحريض.
أما على صعيد الانتهاكات التي مورست بحقهم، فكان أبرزها: إطلاق الرصاص الحيّ، الاعتقال الليلي، استخدام الكلاب البوليسية أثناء اعتقالهم، الاستجواب في مراكز التحقيق والتوقيف دون حضور ذويهم، انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط، عدم السماح لهم بالمساعدة القانونية فور الاعتقال، ومعاملتهم معاملة البالغين سواء في المحاكم المدنية في القدس أو في المحاكم العسكرية، احتجازهم في ظروف حياتية صعبة داخل السجون، إضافة إلى تعرّضهم للتعذيب الجسدي والنفسي، وكان مركز تحقيق وتوقيف "عتصيون" شاهداً على اعتقال العشرات من الذين تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب أثناء الاعتقال.
كما وتعرّض العشرات من الأطفال لإطلاق الرصاص الحي، خاصة على الأطراف خلال عملية اعتقالهم، أو اعتقالهم وهم يعانون من إصابات سابقة ولم يتماثلوا للشفاء، منهم الأطفال: قيس شجاعية، جلال الشراونة، علي الجعبة، إضافة إلى الطفل أحمد مناصرة الذي تعرض لعملية دهس، وقد شهد العالم عبر مشاهد من مقطع فيديو تعرضه لأبشع أنواع الانتهاكات من قبل المستوطنين أثناء اعتقاله، وكذلك المحققين أثناء التحقيق

معه، ويذكر أن طفلين آخرين بترت أطرافهما نتيجة لإصابات خطيرة تعرضا لها، وهما الأسيران: جلال الشراونة، وعيسى المعطي.

وقد احتجزت مصلحة السجون أكثر من (60) طفلاً وقاصراً غالبيتهم من القدس في سجن "جيفعون"، الذي يعتبر من أسوأ السجون التي احتجز فيها الأطفال والقاصرين إلى أن تم نقلهم في نهاية العام إلى سجون أخرى، وذلك بعد مطالبات عديدة بإغلاقه، علماً أن "جيفعون" أحد السجون التي تم فتحها بسبب ارتفاع أعداد المعتقلين الأطفال والقاصرين.

الأسيرات

تعتقل سلطات الاحتلال في سجني "هشارون" و "الدامون" (57) أسيرة حتى نهاية العام 2015، أقدمهن الأسيرة لينا الجربوني والمعتقلة منذ عام 2002.

ومن بينهنّ (12) طفلة وقاصر، ازداد عددهن خلال الأشهر الأخيرة، ومنهنّ من أطلق الرصاص الحيّ عليهن أثناء الاعتقال كالطفلات استبرق نور (15 عاماً)، مرح باكير (16 عاماً)، لمى البكري (15 عاماً)، نورهان عواد (14 عاماً).

ويشار إلى أن (42) أسيرة وفتاة موقوفات، و(11) أصدرت بحقهن أحكام، وثلاث أصدرت بحقهن أوامر اعتقال إداري.

الأسرى المعزولون

يعزل "الشاباك" الإسرائيلي (16) أسيراً عزلاً انفرادياً، بذريعة "الدّواعي الأمنية والملفات السرّية"، سبعة منهم معزولون منذ العام 2013، وهم الأسرى: نور الدين اعمر، محمد البل، حسام عمر، موسى صوفان، مراد نمر، عبد الرحمن عثمان، نهار السعدي، فيما عزل الأسرى: شكري الخواجا، عصام زين الدين، فارس السعدة، عبد العظيم عبد الحق، وليد ملوح، محمد أبو ربيعة، غالب غنيم، ماجد الجعبة وحسن خيزران خلال العامين 2014 و2015.

علاوة على سياسة العزل شبه اليومي للعديد من الأسرى بذريعة "العقوبة"، والتي غالباً ما تكون نتيجة لاحتجاج الأسرى على الظروف والمعاملة السيئة.

ويمدّد الاحتلال أوامر العزل الأمني بعد مرور كل ستة شهور، ويمارس بحقّهم أساليب التنكيل، ومنها التنقيل المستمرّ بين السجون، واحتجازهم في غرف منفردة وصغيرة لا تدخلها أشعة الشمس، ولها باب حديدي يحتوي على فتحة صغيرة لإدخال الطعام، وتنتشر في الغرف الحشرات، وتفتقر للتهوية السليمة، وتحتوي على المراحيض بداخلها، وقرب غرفهم من غرف السجناء الجنائيين الإسرائيليين الذين يصرخون

ويكيلون الشتائم طيلة الوقت. إلى جانب حرمانهم من زيارة عائلاتهم أو الاتصال الهاتفي بهم، بالإضافة إلى الاعتداء عليهم بالضرّب وحرمانهم من العلاج ومن إدخال الكتب.

ويشكل العزل ضرباً من ضروب التعذيب النفسي، وتخلق ظروفه أمراضاً جسدية ونفسية لدى الأسرى، قد يكون من الصعب علاجها عقب إنهاء عزلهم.

نواب المجلس التشريعي

تعتقل سلطات الاحتلال في سجونها خمسة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، أقدمهم الأسير النائب مروان البرغوثي والمعتقل منذ العام 2002، والمحكوم بالسّجن لخمسة مؤبدات، إضافة إلى الأسير النائب أحمد سعدات والمعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسّجن لثلاثين عاماً.

كما واعتقل الاحتلال النائب خالدة جرار في 2 نيسان 2015، وحكم عليها بالسّجن الفعلي لـ(15 شهراً) وغرامة مالية، فيما يعتقل إدارياً "دون سند قانوني"، النائبين محمد جمال النتشة منذ العام 2013، وحسن يوسف منذ أكتوبر 2015.

الأسرى القدامى

نكثت سلطات الاحتلال في آذار من عام 2014 بالاتفاق الذي جاء ضمن مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؛ بالإفراج عن (30) أسيراً، أقدمهم الأسير كريم يونس الذي أمضى في سجون الاحتلال (34) عاماً، علماً أن هؤلاء الأسرى هم الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى القدامى المعتقلين ما قبل البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو.

محرري صفقة "شاليط" المعاد اعتقالهم

بعد أن أعادت سلطات الاحتلال اعتقال ما يقارب (70) أسيراً محرراً من محرري صفقة "شاليط" في حزيران عام 2014؛ أقدمت على إعادة الأحكام لأكثر من (45) أسيراً منهم، غالبيتهم من الأسرى المؤبدات، وذلك وفقاً للقانون التعسفي الذي تنفذه ما تعرف بلجان الاعتراضات العسكرية والمدنية للاحتلال والتي خصصت للنظر في قضايا المحررين المعاد اعتقالهم، وكان نادي الأسير قد أصدر موقفاً بشأن قضيتهم، عبر من خلاله رئيس نادي الأسير قدورة فارس عن ذلك بقوله: "أن إعادة اعتقال محرري صفقة "شاليط" هو سلوك ينسجم مع سلوك العصابات، ونرى في هؤلاء الأسرى رهائن لدى دولة الاحتلال، وعلى الرغم من أننا توقعنا أن تُعالج هذه القضية وعلى وجه الخصوص من قبل الجهات ذات العلاقة بصفقة التبادل التي تمت عام 2011، ولكن من المؤسف أننا لم نلمس نتائج للجهود المبذولة والتي بُلغنا عنها رسمياً".

الانتهاكات في السّجون

تمارس إدارة مصلحة سجون الاحتلال وقوّات قمع السّجون أساليب التنكيل والتعذيب بحقّ الحركة الأسيرة في السجون ومراكز التحقيق والتوقيف، وخلال التحقيق معهم، وخلال نقلهم إلى المحاكم والمستشفيات عبر عربة "البوسطة".

وقد سجّلت العديد من حالات الانتهاكات بحقّ الأسرى، كالحرمان من العلاج والأدوية، والاقتحامات الليلية المفاجئة والنقل التعسفي بين السّجون والأقسام، وحرمان الأسرى من الدرجة الأولى للقرابة من التجمع في نفس السجن في بعض الحالات، والاعتداء على الأسرى بالضرب وإطلاق قنابل الغاز بين الأقسام والغرف المغلقة، وإطلاق الرصاص في الساحات، إضافة إلى حرمان بعض الأهالي من الزيارة ووضع حاجز زجاجي بين الأسير وعائلته خلال الزيارة، وفرض عقوبات العزل ودفع الغرامات المالية وقطع الإمدادات الكهربائية والمائية عنهم.

الأسرى المرضى

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة الإهمال الطبي والمتابعة العلاجية للأسرى المرضى والجرحى، بالإضافة إلى الاعتداء عليهم وتكبيلهم ونقلهم عبر عربات "البوسطة" دون مراعاة لحالتهم الصحية.

ووصل عدد الأسرى المرضى إلى أكثر من (700) أسير، منهم (23) أسيراً يقبعون في "عيادة سجن الرملة"، وغالبيتهم لا يتلقّون سوى المسكّنات والأدوية المخدّرة.

ولا يمنع وضعهم الصحي من الاعتداء عليهم، وقد سجّلت العديد من الحالات في هذا الإطار، ومنها اعتداء قوات "النحشون" على الأسير محمد عبد ربه بالضرب المبرح خلال عملية نقله إلى مستشفى "سوروكا" لإجراء فحوصات طبية، بالإضافة إلى الاعتداء على الأسير رامي صبارنة، خلال إعادته إلى سجن "ريمون" عبر عربة "البوسطة"، وذلك عقب خضوعه لعملية جراحية لاستئصال الزائدة في إحدى مستشفيات الاحتلال.

وقد استشهد أسيرين خلال العام 2015 جرّاء سياسة الإهمال الطبي، ليرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (207)، وهما: الأسير المحرر جعفر عوض (22 عاماً)، من الخليل، والذي استشهد في العاشر من أبريل/

نيسان 2015 بعد معاناته من عدّة أمراض أصيب بها خلال اعتقاله، وهي السكري والتهاب رئوي حادّ ومشاكل في الغدد.

وتفاقم وضعه الصحي إزاء ما مارسته سلطات الاحتلال بحقّه من إهمال طبي ومماطلة في تقديم العلاج منذ اعتقاله، علماً أنه اعتقل في الأول من نوفمبر عام 2013، وأفرج عنه في كانون الثاني 2015 بجهود قانونية وذلك بعد بلوغ حالته الصحية لمرحلة الخطورة القصوى، وكان قد تعرّض لاعتقال سابق استمر ثلاث سنوات.

كما واستشهد الأسير فادي علي أحمد الدربي (30 عاماً)، من مدينة جنين، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2015، بعد إصابته بجلطة دماغية ودخوله مرحلة موت سريري لعدّة أيام، وعقب معاناة من الإهمال الطبي الذي انتهجته إدارة مصلحة سجون الاحتلال بحقّه استمرّت لعامين، لا سيما وأنه عانى من نزيف في منطقة السرّة، وكان في حينه معزولاً ولم يقدّم له أي علاج.

وكانت سلطات الاحتلال اعتقلت الأسير الدربي، بتاريخ 16 آذار 2006، وحكمت عليه بالسّجن لـ(14) عاماً، وتنقّل بين عدّة سجون وكان آخرها سجن "ريمون".

ويستعرض نادي الأسير أبرز حالات الأسرى المرضى في السجون:

الأسير مراد أبو معيلق، (37 عاماً)، من غزة، يعاني من التهابات حادة في الأمعاء الدقيقة والغليظة، أصيب بها بعد إضراب الأسرى عام 2004، أسفرت عن خضوعه لثماني عمليات استئصال وتنظيف للأمعاء. وكان الأطباء قد أخبروا أبو معيلق بأنه لا يوجد علاج للفيروس الذي يعاني منه، سوى مسلسل الاستئصال من الأمعاء، علماً أن الأسير محكوم بالسجن (22) عاماً وهو معتقل منذ عام 2001، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير رياض العمور، (43 عاماً)، من بيت لحم، يعيش على جهاز لتنظيم دقات القلب، لم يتم تغييره منذ أكثر من (11) عاماً، ويتعرض لحالات إغماءات متكررة، وبعد مماطلة وسنوات من الانتظار بدأ الجهاز يبرز من تحت الجلد ويتسبب له بألم شديد. وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن المؤبد 11 مرة، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير إياس الرفاعي (32 عاماً)، من رام الله، خضع لعملية جراحية لاستئصال ورم في الأمعاء في مستشفى "سوروكا" في شهر أكتوبر 2015، وذلك بعد مماطلة لعدّة أشهر، ونُقل من المستشفى إلى "عيادة سجن الرملة"، بعد إجراء العملية بعدّة أيام عبر عربة "البوسطة" وكان مكبّل اليدين والسّاقين، وذلك قبل تماثله

للشفاء الكامل. والأسير الرفاعي محكوم بالسجن لـ(11) عاماً، ومعتقل منذ العام 2006، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير علاء الهمص، (42 عاماً)، من رفح، كان قد أصيب بمرض السل عام 2012، وعلى إثر إصابته تم إعطاؤه علاج قوي لمدة ستة شهور متتالية، وتسبب الدواء بمضاعفات خطيرة عليه؛ فأصيب بورم في الغدة اللمفاوية، ومشاكل في المعدة ومشكلة في الأعصاب وارتجاف في الأيدي والأرجل، وكان قد خاض إضراباً ليومين خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول مطالباً بالعلاج. وهو محكوم بالسجن (29) عاماً، ومعتقل منذ العام 2009، ويقبع في سجن "ريمون".

الأسير ابراهيم أبو مصطفى، (31) عاماً، من خانيونس، يعاني من تشنجات في القلب، وارتفاع في الكولسترول، وقرحة في المعدة، وحصوة في الكلية، وأمراض أعصاب، ويقضي يومه بالنوم من شدة المرض. والأسير أبو مصطفى محكوم بالسجن لـ (15) عاماً، قضى منها (12).

الأسير زامل أبو شلوف، (36 عاماً)، من بلدة بيت حانون في قطاع غزة، أصيب بضعف في القلب بعد اعتقاله، ويحمل في صدره جهاز تنظيم نبضات القلب، كما ويعاني من مشاكل عديدة في عضلات الجسم والغدد، ومن خمول وإرهاق دائمين، وهو لا يقوى على المشي بسبب مشاكل في الأعصاب، وتكوّنت لديه جميع المشاكل الصحية التي يعاني منها جرّاء ظروف التحقيق القاسية التي تعرّض لها في بداية اعتقاله عام 2008. يذكر أن الأسير أبو شلوف محكوم بالسجن لـ(15) عاماً، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير ناهض الأقرع، (44 عاماً)، من غزة، وبترت ساقيه خلال أربع عمليات جراحية أخضع لها، وهو يعتمد على كرسي متحرك في التنقل، ونُقل مؤخراً من "عيادة سجن الرملة" إلى سجن "جلبوع" رغم حاجته لرعاية صحية دائمة. وهو محكوم بالسجن لثلاث مؤبدات، ومعتقل منذ العام 2007.

الأسير يوسف النواجعة، (49 عاماً)، من الخليل، يعاني من مرض الصرع ومشاكل في المعدة، وآلام حادة في الرأس ومشاكل في النظر، وفقد جزئي بالذاكرة، بالإضافة إلى معاناته من إعاقة حركية جرّاء إصابة كان قد تعرض لها عام 2000. والأسير معتقل منذ العام 2012، ومحكوم بالسجن لست سنوات، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير خالد أبو عمشة (52 عاماً)، من بيت حانون في قطاع غزة، يعاني من عدة أمراض، منها ضعف في عضلة القلب وضيق في التنفس والتهابات مزمنة في المفاصل، إضافة إلى ضعف شديد في النظر ومشاكل

في الأسنان، وهو محكوم بالسجن لستة مؤبدات و(60 عاماً)، ومعتقل منذ العام 2006، ويقبع في سجن "نفحه".

الأسير إبراهيم البيطار،(34 عاماً)، من قطاع غزة، يعاني من التهابات حادّة في الأمعاء (داء الكرونز)، والذي أصيب به بعد اعتقاله بعدّة أشهر، وتفاقمت حالته وأصيب بفقر الدّم وهشاشة العظام؛ جرّاء إهمال أطباء الاحتلال في علاجه، علاوة على معاناته من إصابة أدّت إلى فقده للنظر في إحدى عينيه. وهو محكوم بالسجن لـ(17 عاماً)، ومعتقل منذ العام 2003، ويقبع في سجن "نفحه".

الأسير كامل منصور، من نابلس، يعاني من مشاكل في المسالك البولية، وكان قد أُخضع لعمليتين جراحيتين، ولم يطرأ أي تحسّن على وضعه، وينتظر إجراء عملية أخرى. وهو محكوم بالسجن لـ(23 عاماً)، ومعتقل منذ العام 2002، ويقبع في سجن "شطة."

الأسير شادي حلاوة، (35 عاماً)، من مخيم جباليا في قطاع غزة، يعاني من فيروس في الكبد أصيب به قبل سبعة أعوام، وهو لا يتلقى أي علاج، إضافة إلى معاناته من مشاكل في الأسنان وفي الجهاز العصبي نتجت جرّاء إصابته برصاص قوات الاحتلال أثناء عملية اعتقاله عام 2005، وهو محكوم بالسجن لأربعة مؤبدات و(40 عاماً)، ويقبع في سجن "ريمون".

الأسير يسري المصري، (32 عاماً)، من غزة، يعاني من وجود أورام في الكبد، ومن آلام شديدة في جميع أنحاء جسده، وكان قد خضع لعملية استئصال لورم سرطاني في الغدة عام 2013، وتطورت المضاعفات لديه بسبب ما تعرض له من إهمال طبي. وهو محكوم بالسجن لـ(20 عاماً) قضى منها (11)، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير محمد ابراش، (34 عاماً)، من رام الله، أصابته قوات الاحتلال قبل اعتقاله، في جميع أنحاء جسده، وتفاقمت حالته جرّاء الإهمال الطبي الذي تعرض له خلال اعتقاله، فكان يعاني من إصابة في عينه اليسرى، وفقد النظر في عينه اليمنى داخل السجن، وهو اليوم مقعد وفاقد للنظر، كما أن سمعه يتلاشى مع مرور السنين. وهو محكوم بالسجن لـ(3) مؤبدات و(30) عاماً، معتقل منذ عام 2002، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير عامر بحر، (34 عاماً)، من القدس، يعاني من التهابات حادّة في الأمعاء (كولايتس) منذ عدّة سنوات، وهو محكوم بالسجن لـ(12) عاماً، قضى منها عشرة، ويقبع في سجن "النقب".

الأسير هيثم جابر (40 عاماً)، من سلفيت، يعاني من آلام حادة في الرأس، علاوة على إصابته بحالات تقيؤ مستمرة دون أن تشخص حالته المرضية، وهو محكوم بالسجن (28) عاماً، ومعتقل منذ العام 2002، ويقبع في "ريمون".

الأسير خالد الشاويش، (41 عاماً)، من طوباس، يعاني من إصابات تعرض لها قبل الاعتقال عام 2004، أدت إلى انتشار الشظايا في جميع أنحاء جسده، فالألم يرافقه على مدار الساعة وهو يعيش على المسكنات المخدرة. وهو محكوم بالسجن مدى الحياة، ويقبع حالياً في "عيادة سجن الرملة".

الأسير منصور موقده، (47 عاماً)، من سلفيت، يعاني من شلل نصفي، ويعيش على معدة وأمعاء بلاستيكية، ويعتمد على أكياس للإخراج، وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن لـ(30) سنة، وكان يعمل عسكرياً في جهاز الأمن الوطني قبل اعتقاله.

الأسير معتصم ردّاد (32 عاماً)، من طولكرم، يعاني من التهابات مزمنة وحادة في الأمعاء تعرف "بالكولايتس"، كما ويعاني من وارتفاع في ضغط الدم، بالإضافة إلى قصور في عمل القلب. وهو معتقل منذ عام 2006 ومحكوم بالسجن (20) عاماً، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير شادي ضراغمة (25 عاماً)، من مخيم قلنديا، أسير مقعد، ويعاني من وضع صحي صعب وهو بحاجة لرعاية خاصة. الجدير ذكره أن الأسير اعتقل في تاريخ السابع من آب 2014، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير نزار زيدان (53 عاماً)، من بلدة بيرنبالا في القدس، ينتظر منذ أكثر من ثمانية شهور إجراء عملية قسطرة عاجلة، علماً بأنه يعاني أيضاً من شلل في أطرافه اليسرى، نتج عن إمداد أطباء السّجن له بحقنة عام 2009، بشكل خاطئ، وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن لـ(37) عاماً، ويقبع في سجن "ايشل".

الأسير حسين السواعدة (53 عاماً)، من رام الله، يعاني من ورم متضخم في رقبته ولم يتم علاجه، وكان قد خضع لعمليتي قسطرة خلال اعتقاله. جدير بالذكر أن الأسير سواعدة، محكوم بالسجن (14) عاماً، قضى منها (13).

الأسير سامي أبو دياك (33 عاماً)، من جنين، كان قد تعرّض لإهمال طبي واضح ومتعمّد، عقب خضوعه لعملية جراحية في الأمعاء في أيلول 2015 في مستشفى "سوروكا" الاحتلالي، وتنقيل الاحتلال له بين

السجون والمشافي عبر "البوسطة" قبل تماثله للشفاء، ما أدّى إلى تدهور حادّ في وضعه الصحي وإصابته بتسمم في جسده وفشل كلوي ورئوي، وخضوعه لثلاث عمليات جراحية، وظلّ موصولاً بأجهزة التنفس الاصطناعي والمخدّر لمدّة شهر. وهو معتقل منذ العام 2002، ومحكوم بالسجن لثلاثة مؤبدات و(30) سنة، ويقبع في "عيادة سجن الرملة".

الأسير ابراهيم الشاعر (20 عاماً)، من مدينة رفح، يعاني من ورم في الفك السفلي، لا يمكّنه من تناول الطعام والشراب بسهولة، كما ويشكل صعوبة في النطق لديه، علماً أن الاحتلال اعتقله في التاسع من تمّوز 2015 أثناء مغادرته لقطاع غزة عبر حاجز "ايرز" لتلقي العلاج في الضفة الغربية، وهو يقبع في سجن "ايشل".

الأسير ربيع عطا جبريل (30 عاماً)، من بيت لحم، مصاب بمرض تشمّع الكبد، ويعاني من مشاكل في المعدة ويستفرغ بشكل يومي، وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلته في 20 آب 2015، وحوّلته للاعتقال الإداري رغم صعوبة وضعه الصحي وتشخيص الأطباء في المستشفيات الفلسطينية بأنه بحاجة لزراعة كبد، وهو يقبع في سجن "النقب".

مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل (6440) مواطناً خلال العام 2016

ملخّص إحصائي

- **حصيلة الاعتقالات خلال العام 2016 (6440) مواطناً، بينها:**
  - (164) امرأة
  - (1332) طفلاً
- **(1742) أمر اعتقال إداري**، بينها:
  - (635) أمراً جديداً
  - أوامر بحقّ قرابة (20) طفلاً
  - و(3) نساء
  - و(5) نواب
  - و(9) صحفيين
- **عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية العام 2016 بلغ (7000) أسير، بينهم:**
  - (300) طفل وقاصر (أقل من 18 عاماً)
  - (53) أسيرة، بينهنّ (11) فتاة قاصر
  - (700) أسير مريض
  - (10) أسرى في زنازين العزل الانفرادي
  - (6) نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني
  - (29) أسرى قدامى جرى اعتقالهم قبل توقيع اتفاقية أوسلو 1993
  - (700) أسير إداري
  - (22) صحفياً

كشفت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، أن (6440) مواطناً اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2016، كان من بينهم (1332) طفلاً، و(164) امرأة.

وقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية العام نحو (7000) أسير، منهم نحو (300) طفل قاصر، و(53) أسيرة، بينهنّ (11) فتاة قاصر، و(700) أسير إداري و(22) صحفياً.

وأكّدت المؤسسات في تقريرها المشترك أن فئتي الشباب والفتية كانتا الأكثر عرضة لعمليات الاعتقال، إضافة إلى أنهما أكثر الفئات التي تعرضت لعمليات اعتداء خلال حملات الاعتقالات التي ينفّذها جيش الاحتلال بشكل يومي، يلي ذلك فئة الأسرى المحررين الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم بعد قضائهم لشهور وسنوات سابقة في سجون الاحتلال.

وقد كان مواطنو محافظة القدس الأكثر عرضة للاعتقال خلال العام 2016، باعتقال (2029) مواطناً، بينهم (757) طفلاً، و(79) سيدة، وقد شهدت القدس حملات اعتقالات طالت الأطفال والفتية في غالبيتها، وكان معظمهم قد تعرّضوا للاعتقال سابقاً وأُفرج عنهم بشروط، إما بغرامات مالية وكفالات مالية، أو ضمن ما يسمى بـ"الحبس المنزلي".

واستعرض التقرير حجم الاعتقالات بشكل عام، إضافة إلى اعتقالات الأطفال والنساء والفتيات من خلال توزيعها على الأشهر خلال العام.

ووفقاً لعمليات التوثيق فقد شهد شهر آذار/ مارس 2016 أعلى عدد اعتقالات، حيث وصل إلى (647) معتقلاً، وفيما يتعلق باعتقال الأطفال والقاصرين تحت سن (18) عاماً، فقد شهد شهر شباط / فبراير أعلى عدد اعتقالات للأطفال، حيث وصل إلى (140) حالة اعتقال، أما على صعيد اعتقالات النساء والفتيات فقط سُجل خلال شهر نيسان/ أبريل أعلى عدداعتقالات في صفوف النساء والفتيات، حيث جرى اعتقال (24) مواطنة.

ويستعرض التقرير أبرز القضايا المتعلقّة بالحركة الأسيرة خلال العام 2016:

الاعتقال الإداري

منذ بداية العام 2016 وحتى نهايته، أصدرت سلطات الاحتلال (1742) أمر اعتقال إداري، بينها (635) أمراً جديداً، ومنها أوامر جديدة ومكرّرة بحقّ قرابة (20) طفلاً، وبحقّ ثلاثة نساء، وخمسة نواب، علاوة على أوامر جديدة ومكرّرة بحقّ تسعة صحفيين.

وجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال أصدرت خلال العام 2016 قرابة (40) أمر اعتقال إداري بحقّ أسرى مقدسيين من حملة الهوية الزرقاء (ما تسمّى بالإقامة)؛ رغم أن سلطات الاحتلال لم تطبّق سياسة الاعتقال

الإداري بحقّهم ولا بحقّ حملة الهوية الإسرائيلية من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 إلّا في الحالات النّادرة، ففي حالتهم يصدر الأمر ما يسمّى بـ"وزير الدفاع الإسرائيلي"، وذلك لخضوع منطقتي القدس وأراضي 48 لقواعد القوانين المدنية وليس كما في الضفة المحتلة التي تخضع للأوامر العسكرية.

ومن اللّافت أن غالبية الاعتقالات الإدارية لهذا العام كانت بحقّ فئات الشّباب، لا سيما طلّاب الجامعات وممّن لا ينتمون للفصائل.

ويشار إلى أن كافة المواثيق والأعراف الدولية الإنسانية والحقوقية نصّت على أن سجن أي شخص دون توجيه تهمة له أو تقديمه للمحاكمة خلال فترة زمنية محددة يعدّ خرقاً خطيراً لحقّ الفرد في الحماية من الاعتقال التعسفي والحماية، كما ويحقّ لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني الحصول على تعويض.

اعتقال الأطفال الفلسطينيين

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال الأطفال الفلسطينيين، منتهجة أساليب تنكيلية، عدا عن عمليات الإعدامات الميدانية التي طالت العشرات منهم.

وخلال هذا العام ازدادت أعداد الأطفال الجرحى، بعدما صعدّت قوات الاحتلال من عمليات إطلاق النار عليهم قبل عملية اعتقالهم، وقد تسببت هذه الإصابات بإعاقات جسدية منها ما هو دائم، كحالة الفتى جلال الشراونة الذي اعتقل في العام 2015 بعد إصابته بالرصاص، وبُترت قدمه خلال العام 2016، وكان آخر هذه الحالات الطفل أسامة زيدات من بلدة بني نعيم في محافظة الخليل.

ووفقاً للتوثيق الإحصائي، فقد وثقت (1332) حالة اعتقال، بين صفوف الأطفال، وقد بلغ عدد الأطفال في سجون الاحتلال (300) طفل بينهم (11) فتاة قاصر.

وكانت محافظة القدس الأعلى في نسبة اعتقال الأطفال وقد وصلت إلى اعتقال أطفال تقل أعمارهم عن العشر سنوات، وإخضاعهم للتحقيق، كما أن معظم الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال، إما كانوا معتقلين سابقين لمدد متفاوتة، أو كانوا في الحبس المنزلي، الأمر الذي أدى إلى ضرب المؤسسة التعليمية في القدس باعتقال الأطفال، فالعديد منهم خسر معظم العام الدراسي، هذا عدا عن الآثار الكارثية التي سببتها سياسية الاعتقال لعائلاتهم.

وبهذا تكون إسرائيل، قد انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني باعتبارها دولة احتلال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

اعتقال نواب المجلس التشريعي

تعتقل سلطات الاحتلال في سجونها ستة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، أقدمهم الأسير النائب مروان البرغوثي والمعتقل منذ العام 2002، والمحكوم بالسّجن لخمسة مؤبدات، إضافة إلى الأسير النائب أحمد سعدات والمعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسّجن لثلاثين عاماً، إضافة إلى النائب حسن يوسف المعتقل إدارياً منذ أكتوبر 2015.

كما واعتقل الاحتلال خلال العام 2016 عدداً من النواب، والذين عانوا لسنوات من الاعتقالات المتكررة، وحوّل غالبيتهم للاعتقال الإداري، وهم: النائب محمد جمال النتشة، النائب عزام سلهب، النائب حاتم قفيشة والنائب عبد الجابر فقهاء، علاوة على النائب محمد أبو طير والمحكوم بالسّجن لـ(17 شهراً). علماً أن الاحتلال أفرج عن عن النائبين حاتم قفيشة وعبد الجابر فقهاء خلال العام.

معارك الأمعاء الخاوية

لم تتوقف الإضرابات في سجون الاحتلال خلال عام 2016، واستمرت كأحد أبرز أدوات النضال في مواجهة إجراءات الاحتلال، وكانت قضية الاعتقال الإداري القضية التي تصدرت المشهد سواء في عمليات الاعتقال أو في معارك الأمعاء الخاوية، فقد خاض خلال هذا العام (64) أسيراً، إضرابات عن الطعام، منها (37) إضراباً ضد الاعتقال الإداري، جاء ذلك مع تصعيد إسرائيل لسياسية الاعتقال الإداري، ليكون أحد أبرز الأسباب التي دفعت العشرات من الأسرى إلى خوض إضرابات عن الطعام، يُضاف إلى ذلك إصدار سلطات الاحتلال لأوامر اعتقال إداري بحق أسرى، انتهت محكومياتهم كان أبرزهم الأسير بلال كايد، بالإضافة إلى أسرى آخرين أعادت اعتقالهم إدارياً بعد أيام من الإفراج عنهم، كوسيلة لتعذيب الأسرى نفسياً، علاوة على قضايا أخرى كانت سبباً آخر في شروع الأسرى في الإضرابات، منها: العزل الانفرادي، العلاج، النقل، التعذيب، حرمان الأسرى من حقوقهم كالزيارة وغيرها.

وتُعتبر قضية الإضرابات إحدى أهم القضايا التي اتخذت حيزاً كبيراً على الصعيدين الفلسطيني، والعالمي، وذلك منذ أن بدأت في عام 2012، تلا ذلك موجة من الإضرابات لم تتوقف حتى اليوم.

الأسرى القدامى

تستمر سلطات الاحتلال باحتجاز (29) أسيراً جرى اعتقالهم قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، منهم تسعة أسرى قضوا أكثر من (30) عاماً، وأقدمهم الأسيرين كريم وماهر يونس المعتقلين منذ عام 1983، وقد رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عنهم في آذار عام 2014، والتي عُرفت بالدفعة الرابعة من الدفعات التي تمّ الإفراج عنها في إطار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وخلال سنوات احتجازهم فقدَ العشرات منهم أفراداً من عائلاتهم دون وداعهم.

وهناك (42) أسيراً قضوا أكثر من (20) عاماً في سجون الاحتلال، غالبيتهم من المحكومين بالمؤبدات.

العزل الانفرادي

تنتهج مصلحة سجون الاحتلال بالتنسيق مع جهاز المخابرات "الشاباك" سياسة العزل الانفرادي بذريعة "الخطر على أمن الدولة" و"الملف السّري" بحقّ أسرى، دون تحديد أو تبرير للمعطيات التي تشكّل ذلك الخطر، باستثناء تقديم عناوين عريضة للمبررات، كالخشية من توجيه الأسير لعمليات من داخل أسره ومنعه من الهرب ومن الاحتكاك مع بقية الأسرى. وتصدر مصلحة السجون أمر العزل، ويتم تمديده كل ستة شهور في الغالب، وذلك بقرار محكمة، وبالاستناد إلى مواد سرّية لا تكشف للأسير أو محاميه.

وخلال العام 2016 كان (20) أسيراً على الأقل قد تعرّضوا للعزل الانفرادي لفترات متفاوتة، منهم أسرى يقبعون في العزل منذ العام 2013، وحتى نهاية شهر كانون الأول 2016؛ فقد رصدت الإحصائيات استمرار سلطات الاحتلال بعزل عشرة أسرى.

علماً أن العزل يشكّل ضرباً من ضروب التعذيب النفسي، وتخلق ظروفه أمراضاً جسدية ونفسية لدى الأسرى، قد يكون من الصعب علاجها عقب إنهاء عزلهم.

محررو صفقة "شاليط"

مازالت قضية الأسرى المحررين من صفقة "شاليط" تراوح مكانها مع استمرار سلطات الاحتلال باحتجازهم، وإعادة الأحكام السابقة أو المتبقية منها، ويُعتبر الأسير نائل البرغوثي من أبرز هؤلاء، فقد كان من المفترض أن يكون هذا العام حراً، إلا أن عدم ردّ ما تسمى بـ"لجنة الاعتراضات العسكرية" على الاستئناف الذي قدمته نيابة الاحتلال على القرار السابق في قضيته، والذي يقضي بسجنه فعلياً لمدة (30) شهراً، تسبب ببقاء مصيره مجهولاً، وبذلك فقد وصلت مجموع سنوات اعتقاله في سجون الاحتلال لـ3(6) عاماً، وهي أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة.

بالمقابل مازال هناك نحو (56) أسيراً من محرري الصفقة في سجون الاحتلال، من أصل (70) محرراً جرى اعتقالهم خلال الثلاثة أعوام الماضية، ولعل أبرز الحملات التي نُفذت بحقهم كانت في حزيران عام 2014، وعلى إثر ذلك شكل الاحتلال ما تسمى بلجنة الاعتراضات العسكرية للنظر في قضيتهم، وقد أصدرت قرارات تقضي بإعادة الأحكام لهم، فقد وصل عدد من أُعيدت أحكامهم إلى نحو (50) أسيراً، أي غالبية من جرى اعتقالهم، وذلك بحجة وجود معلومات سرية، تعتبر خرق لشروط الصفقة التي نُفذت عام 2011، على مرحلتين.

الأسرى المرضى (الشهيد ياسر حمدوني ضحية الإهمال الطبي)

استشهد الأسير حمدوني في 25 أيلول/ سبتمبر 2016 في مستشفى "سوروكا" الإسرائيلي بعد إصابته بجلطة قلبية في سجن "ريمون"، وبذلك ارتفع عدد شهداء الحركة الأسير إلى (208) أسرى، منهم أكثر من خمسين أسيراً استشهدوا جرّاء سياسة الإهمال الطبي.

وكانت قد كشفت نتائج تشريح جثمان الشهيد حمدوني –المعتقل منذ تاريخ 19 حزيران/ يونيو عام 2003، والمحكوم بالسّجن المؤبد– بأن سبب الوفاة ناتج عن تضخم في عضلة القلب، إذ تعرّض الشهيد حمدوني لإهمال طبي ممنهج ومتعمد، ولم يتم استكمال العلاج له، كما وتم حرمانه من الأدوية العلاجية الوقائية. علماً أن حمدوني تعرّض لاعتداء قوات قمع السّجون "النحشون" عليه بالضّرب عام 2003، ما سبّب له مشاكل صحية مزمنة في أذنه اليسرى، علاوة على إصابته خلال سنوات اعتقاله بمشاكل في القلب وضيق التنفس، وتبع ذلك إهمال طبي ومماطلة في تقديم العلاج مما فاقم من وضعه الصحي، حيث نُقل عدة مرات إلى "عيادة سجن الرملة" ولكن دون تقديم أي علاج، كما وخضع الأسير حمدوني لعملية قسطرة في مستشفى "العفولة" الإسرائيلي، خلال شهر شباط/ فبراير 2015 ولم يحوّل بعدها للفحص الطبي ومتابعة العلاج.

ووصل عدد الأسرى المرضى إلى أكثر من (700) أسير، منهم (21) أسيراً يقبعون في "عيادة سجن الرملة"، واتّسم العام 2016 بعودة ظاهرة الأسرى الجرحى بشكل مكثّف.

تقرير سنوي حول:

أنماط الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المعتقلين الفلسطينيين

2017

مقدمة

أرسى القانوني الدولي جملة من قواعد الحماية الخاصة بالمعتقلين، وأفرد طيفاً واسعاً من الحقوق القانونية والإنسانية للمعتقلين، والالتزامات التي يجب على دولة الاحتلال مراعاتها والالتزام المطلق بأحكامها، وهي تشكل المعايير الناظمة لسلوك الاحتلال، في معرض تعاملها مع سكان الأرض المحتلة، خاصة المعتقلين منهم.

وتكفل قواعد الحماية الخاصة بالمعتقلين مجموعة من الضمانات القانونية المُتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي، وحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في تلقي الزيارات أثناء الاحتجاز، والحق في الصحة، والحق في التعليم، وغيرها من الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي. كما أنها توفر حماية خاصة للأطفال والنساء.

يرصد التقرير السنوي المشترك، كافة السياسات والإجراءات والمُتغيرات، التي تطبقها سلطات الاحتلال أو أحدثتها خلال العام 2017م، والتي تنطوي على انتهاك لقواعد الحماية التي وفرها القانون الدولي.

يأتي التقرير الصادر عن مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، نادي الأسير الفلسطيني، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، وسط ارتفاع معدلات الاعتقالات التعسفية في صفوف المواطنين بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارتها إليها، بتاريخ 2017/12/6م، والذي خالف قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

ويستند التقرير في معلوماته على حصيلة أعمال الرصد والتوثيق والمتابعة القانونية، التي تضطلع بها المؤسسات الثلاث، للرقابة على مدى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، على المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية، سيما فيما يتعلق بالمعتقلين وأوضاعهم. ويستعرض التقرير أبرز الانتهاكات التي وثقتها المؤسسات الشريكة، خلال الفترة التي يُغطيها التقرير، لحث الجهات ذات العلاقة على التدخل والقيام بواجبها القانوني وإلزام دولة الاحتلال باحترام الضمانات القانونية الخاصة بالمعتقلين.

يتكون التقرير من ثلاثة محاور، يتناول الأول الإجراءات وسياسيات الاحتلال المُتصلة بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، أما المحور الثاني فيتناول المتغيرات على المستوى القانوني، خاصة القوانين التي صدرت وتُشكل مساساً بالمعايير الدولية الخاصة بالمعتقلين، واقع المعتقلين داخل سجون الاحتلال، ويخلص التقرير في خاتمته إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً/ السياسات والإجراءات للاحتلال:

يستعرض التقرير في هذا الجانب، كافة السياسات، المستمرة والمتكررة بشكل منظم خلال العام المُنصرم، التي مست بجملة من الحقوق المكفولة للمعتقلين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك على النحو الآتي:

1- سياسة الاعتقال التعسفي:

واصلت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تشير نتائج أعمال الرصد والتوثيق التي قامت بها المؤسسات، أن تلك السلطات اعتقلت خلال العام **2017م**، (6742) فلسطينياً، من بينهم (1467) طفلاً، و(156) امرأة، و(14) نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، و(25) صحفياً. علماً أن عدد المعتقلين بلغ خلال العام **2016م** (6440) مواطناً، من بينهم (164) سيدة، و(1332) طفلاً.

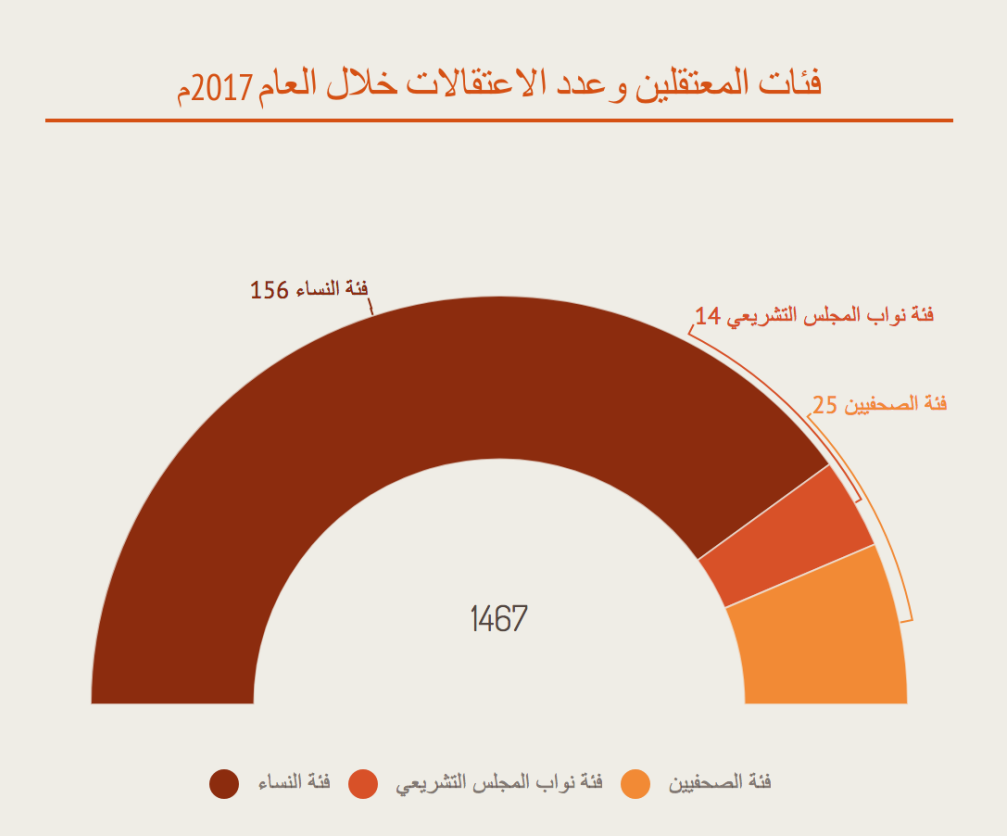

وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، حتى نهاية العام 2017م، نحو (6500)، منهم نحو (350) طفلاً قاصراً، و(58) أسيرة، بينهنّ (9) فتيات قاصرات، و(450) معتقلاً إدارياً، و(22) صحفياً، و(10) نوّاب.

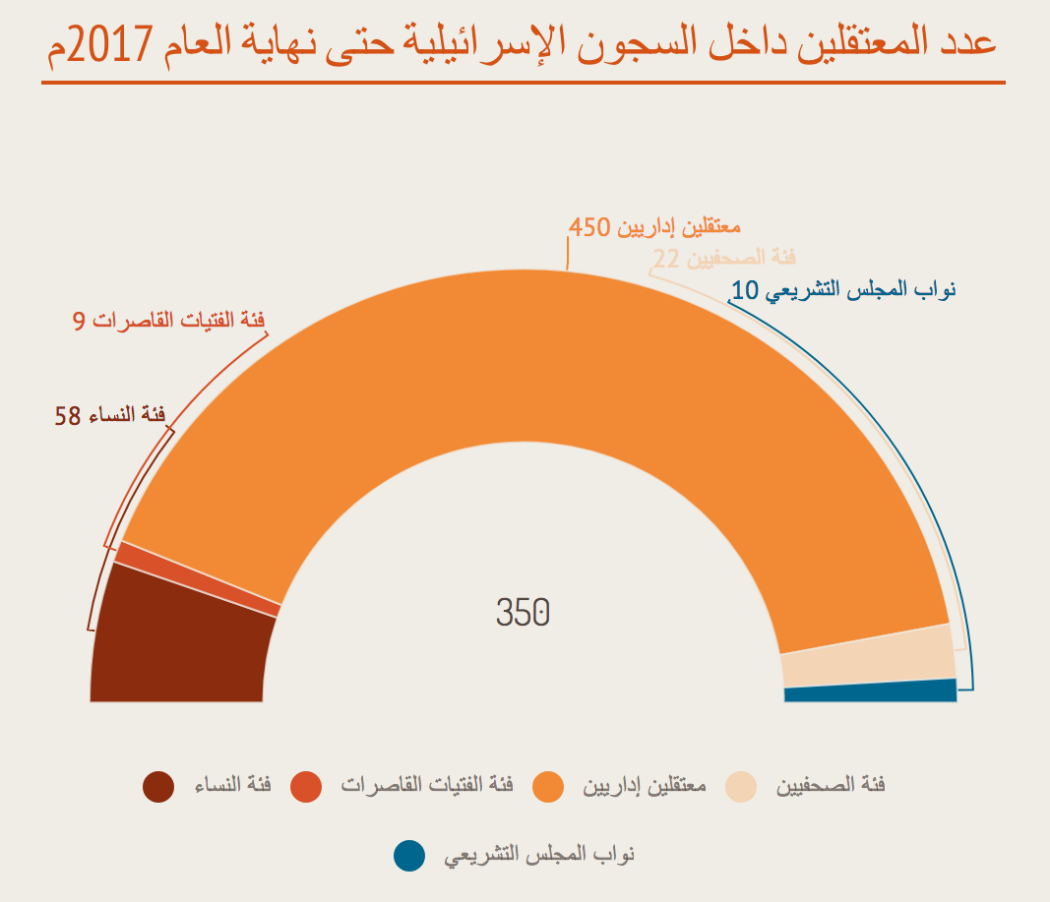

ورصدت المؤسسات، أعلى معدل اعتقالات، خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2017، حيث جرى اعتقال (926) فلسطينياً، نصفهم من مدينة القدس، إذ شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في الضّفة الغربية، بعد اندلاع الاحتجاجات على إعلان الرّئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وجميعهم تعرّضوا للتعذيب الجسدي أو النفسي أو المعاملة اللّاإنسانية، فيما تعرّض (60%) منهم لاعتداءات جسدية.

وتُشير متابعات المؤسسات، إلى أن مدينة القدس شهدت أعلى نسبة اعتقالات خلال العام 2017م، باعتقال (2436) مواطناً، ثلثهم من الأطفال، علماً أن معظمهم كانوا قد تعرّضوا للاعتقال سابقاً وأُفرج عنهم بشروط، إما بغرامات مالية أو كفالات مالية، أو ضمن ما يسمى بـ"الاعتقال المنزلي".

يتضح من خلال الاستعراض السابق ما يأتي:

- **زيادة ارتفاع معدلات الاعتقال التي وقعت خلال العام 2017م، وذلك عن نظيرتها في العام 2016م، بنسبة بلغت (5%).**
- **شكلت مدينة القدس نسبة الاعتقالات الأكبر خلال العام 2017م، حيث بلغت نسبة الاعتقالات ما يُعادل (14%) من عدد المعتقلين الإجمالي.**
- **بلغت نسبة اعتقال الأطفال خلال العام 2017م، ما نسبته (21%) من العدد الإجمالي للمعتقلين.**
- **بلغت نسبة اعتقال النساء خلال العام 2017م، ما نسبته (2%) من العدد الإجمالي للمعتقلين.**

2- تصاعد الاعتقالات التعسفية بحق الأطفال:

صعَّدت سلطات الاحتلال من اعتقالاتها التعسفية بحق الأطفال الفلسطينيين، ومارست بحقهم أنماطاً مختلفة من التعذيب خلال وبعد اعتقالهم، ما يعتبر من بين المخالفات الجسيمة للقانون الدولي، خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل.

وخلال العام 2017، اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيلي (1467) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الأطفال مع نهاية العام المنصرم إلى (350) طفلاً، بينهم (9) فتيات، وقرابة (100) طفل رهن الاعتقال المنزلي، وثمانية أطفال يقبعون في مراكز خاصّة بالأحداث تابعة للاحتلال. كما واعتقلت سلطات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000، ما لا يقل عن (7000) طفل فلسطيني، تتراوح أعمارهم بين (12-18 عاماً)، علماً أن العديد من الأطفال الذين اعتقلوا وهم أقل من السّن القانوني اجتازوا سن الثامنة عشرة وما زالوا رهن الاحتجاز.

ومنذ اندلاع الهبّة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015، ارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال إلى أعلى مستوى له منذ شهر شباط/ فبراير 2009، حيث تجاوز عددهم (400) طفل في بعض الأشهر، كان من بينهم (116) طفلاً تراوحت أعمارهم بين (12 و15 عاماً)، وهو أعلى رقم مسجّل منذ شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2008، العام الذي بدأت فيه "مصلحة سحون الاحتلال" الإفصاح عن أعداد الأطفال المعتقلين لديها.

وتُمارس سلطات الاحتلال العديد من الانتهاكات بحقّ الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم وطريقة توقيفهم التي تتسم بالقسوة سواء خلال عمليات التوقيف أو خلال اقتيادهم من منازلهم في ساعات متأخرة من اللّيل إلى مراكز التحقيق والتوقيف. ومن بين هذه الانتهاكات: إبقاؤهم دون طعام أو

شراب لساعات طويلة وصلت في بعض الحالات الموثّقة ليومين، توجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، تهديدهم وترهيبهم، انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، دفعهم للتوقيع على الإفادات المكتوبة باللّغة العبرية دون ترجمتها، حرمانهم من حقّهم القانوني بضرورة حضور أحد الوالدين والمحامي خلال التّحقيق، وغير ذلك من الأساليب والانتهاكات.

ويتعرّض المعتقلون الأطفال لأساليب تعذيب ومعاملة حاطّة بالكرامة ومنافية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث يتم احتجاز غالبيتهم في سجون داخل دولة الاحتلال، بشكل يخالف اتفاقية جنيف الرابعة[1]، ويتسبّب في حرمان الغالبية منهم من زيارات ذويهم. هذا بالإضافة إلى معاناة الأهل في الحصول على التصاريح اللازمة للزيارة، التي تمنحهم حق التنقّل والسّفر، حيث تماطل سلطات الاحتلال في منح التصاريح ما يطيل فترة الانتظار، وتحرم كثير من العائلات من الحصول على التّصاريح. كما تودع سلطات الاحتلال الأطفال في مراكز اعتقال ومعتقلات تفتقر للحد الأدنى من المقوّمات الإنسانية، وتحرم العديد من الأطفال المعتقلين من حقهم في التعليم والعلاج الطّبي ويحرمون من إدخال الملابس والأغراض الشخصية والكتب الثقافية. وتشير الإحصاءات والشهادات الموثّقة مع المعتقلين الأطفال؛ إلى أن نحو ثلاثة أرباع الأطفال تعرّضوا لشكل من أشكال التّعذيب الجسدي، فيما تعرّض جميع المعتقلين للتعذيب النفسي خلال مراحل الاعتقال المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن المعتقلين الأطفال يخضعون لمحاكم عسكرية تفتقر للضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، ودون أي مراعاة لخصوصية طفولتهم، ولا مراعاة لحقوقهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحاكم الإسرائيلية تضع تعريفاً عنصرياً للطفل الفلسطيني، بحيث تعتبر الطفل هو الشخص الذي لم يبلغ سن (16 عاماً)، وليس (18 عاماً)، كما تعرفه اتفاقية حقوق الطفل أو يعرفه القانون الإسرائيلي نفسه للطفل الإسرائيلي.

3- سياسة الاعتقال الإداري:

الاعتقال الإداري هو اعتقال بلا تهمة أو محاكمة، وهو إجراء تلجأ إليه مخابرات الاحتلال حين لا تتمكّن من جمع معطيات واضحة وبيّنات كافية لإدانة المعتقل بعد تقديم لائحة اتهام بحقّه. فتقوم باعتقاله بذريعة الحفاظ على أمن وسلامة الجمهور ومعتمدة على ما يسمّى بـ"الملف السرّي"، الذي لا تسمح للمعتقل ومحاميه بالاطّلاع عليه. وحسب الأوامر العسكرية للاحتلال، الصّادرة عما يسمّى بـ"القائد العسكري للمنطقة"، يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، وتحدد فترة أمر الاعتقال الإداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد.

---

[1] تنص المادة (76) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949م، على أن: "يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا..."

هذا وتنظر في قضايا الاعتقال الإداري محاكم عسكرية خاصة يمثل أمامها المعتقلون الإداريون الفلسطينيون، ولهذه المحاكم حقّ إبطال قرار أمر الاعتقال الإداري أو المصادقة عليه وتسويغه، في حين تشكل توصية مخابرات الاحتلال عاملاً حاسماً في قرارات المحاكم.

وتشير المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات، إلى أن نسبة إلغاء الأوامر الإدارية في المحاكم العسكرية تقترب من الصفر، وهي مماثلة لنسبة قرارات المحكمة العليا للاحتلال بشأن كل التماس يتقدم به المعتقلون الفلسطينيون، للاعتراض على قرارات المحاكم العسكرية. وحسب متابعة المؤسسات، تبيّن أن هذه المحكمة لم تتدخل إطلاقاً بشكل جوهري، في حين نجدها دومًا تتخذ موقفاً متحيزاً ضد المعتقلين الفلسطينيين.

ويستطيع محامي المعتقل تقديم استئناف إلى محكمة الاستئنافات العسكرية، وذلك بعد صدور قرار تثبيت الأمر الصّادر بحق المعتقل من قبل محكمة الدرجة الأولى. كما يحق لمحامي الدفاع تقديم طلب إعادة نظر كل ثلاثة شهور، وعند تقديم الطلب تنعقد المحكمة، وبدورها تقضي إما بالاستمرار في الاعتقال أو تخفيض المدّة المثبتة أو إلغاء القرار.

وتشبّه المحاكمات في الاعتقال الإداري بأنها أقرب إلى المحكمة الصورية (الشكلية)، إذ تجري فيها المداولات بصورة بعيدة عن أصول المحاكمات العادلة، حتى وان حضرت فيها جميع مظاهر المحكمة من قاضٍ ومحامٍ ومدعي عام ومعتقل. ولا تقدم لائحة اتهام، ولا تتاح مساحة كافية للدفاع ومناقشة الشهود. كما يقدّم خلال الجلسة ملف سرّي يمنع المعتقل ومحاميه من الاطّلاع عليه، فللقاضي فقط حقّ الاطّلاع عليه، ويعتمد على ساعة إصدار القرار، فيما يبقى قرار تمديد أمر الاعتقال أو إلغاؤه في المستقبل من اختصاص المخابرات. كما يحظر حضور الجمهور أو عائلة الأسير التي تمنع من الدخول لقاعات المحاكم. ولذلك يعتبر كثيرون من المتابعين والمحللين المهنيين أن دور القضاة في هذه الإجراءات ينحصر في محاولة إضفاء شرعية على مجمل الإجراءات.

وجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال استخدمت سياسة الاعتقال الإداري التعسفية بشكل متصاعد منذ السنوات الأولى لاحتلالها الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في حزيران من عام 1967، فمعدّل المعتقلين إدارياً قد ارتفع في سنوات الاحتلال الأولى ثم سجّل انخفاضاً ملموساً بعد عام 1977، ولكن في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي اندلعت عام 1987 عادت سلطات الاحتلال لتصعّد من سياسة الاعتقال الإداري حتى وصل عدد المعتقلين الإداريين في أعوام الانتفاضة إلى أكثر من عشرين ألفاً.

وفي عام 1997م، خاض الأسرى إضراباً ضد الاعتقال الإداري، انخفض عددهم على إثره بشكل ملموس، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، شرعت سلطات الاحتلال مجدداً بالزجّ بآلاف الفلسطينيين في السجون، بعد صدور أوامر اعتقال إداري بحق عدد كبير منهم.

وتزامناً مع اندلاع الهبّة الشعبية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2015م، – تضامناً مع القدس واحتجاجاً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ولا سيما على المسجد الأقصى– عاودت سلطات الاحتلال تكثيف سياسة الاعتقال الإداري، التي طالت جميع الفئات، حيث قارب عدد المعتقلين الإداريين إلى (800) معتقل، فيما لم يكن عددهم يتجاوز (350) معتقل حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2015.

ومنذ بداية العام 2017 وحتى نهايته، أصدرت سلطات الاحتلال (1060) أمر اعتقال إداري، من بينها (379) أمر اعتقال جديد. ومن اللافت أن غالبية الاعتقالات الإدارية لهذا العام كانت بحقّ فئات الشّباب لا سيما طلّاب الجامعات وممّن لا ينتمون لفصائل وأحزاب سياسية.

إن تحليل المعطيات السابقة يؤكد أن سلطات الاحتلال وسعت من سياسة الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين. وأن تلك السياسة تتصاعد في الفترات التي تشهد احتجاجات بسبب الأوضاع السياسية، كاندلاع الهبة الشعبية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2015م، وانتفاضة عام 1987م.

وفي ظل استمرار غياب ضمانات المحاكمة العادلة في أوامر الاعتقال الإداري، خاصة عدم وجود تهمة محددة، فإن الأمر يُشير إلى أن تلك الاعتقالات، تُعتبر إحدى أدوات سلطات الاحتلال، التي تهدف من خلالها إلى تقويض أية احتجاجات أو مطالبات تتصل بالحقوق القانونية للشعب الفلسطيني. كما أن سلطات الاحتلال استخدمت الاعتقال الإداري بشكل متصاعد كنهج لعدم الكشف عن التهمة المسندة للشخص المحتجز بموجب أمر الاعتقال الإداري، الأمر الذي يحول دون إمكانية التحقق من مدى امتثال دولة الاحتلال للأسباب الأمنية والقهرية التي تجيز الاعتقال على هذا النحو، وفقاً لما ورد في المادة (78) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، والتي نصت على أنه: "إذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين، فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو تعتقلهم...".

4- اعتقال أعضاء المجلس التشريعي:

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي (14) نائباً خلال عام 2017، من بينهم النائب خالدة جرار، أفرجت عن عدد منهم، فيما تواصل تلك السلطات اعتقال عشرة نواب من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، حتى نهاية عام 2017.

ومنذ انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني في عام 1996م، استهدفت سلطات الاحتلال النواب عبر سياسة الاعتقال التعسفي، ولاسيما الاعتقال الإداري. وتضاعفت هذه السياسة بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006م، وطالت أكثر من (70) نائباً.

ويُعتبر النائب مروان البرغوثي، المعتقل منذ العام 2002، والمحكوم بالسجن لخمسة مؤبدات و40 عاماً أقدم الأسرى النواب، إضافة إلى الأسير النائب أحمد سعدات المعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسجن لمدة ثلاثين عاماً.

أما بقية النواب المعتقلين فإنهم يواجهون سياسة الاعتقال الإداري، فمن أصل عشرة نواب في سجون الاحتلال هناك ثمانية نواب معتقلون إدارياً، جُلهم جرى اعتقالهم في فترات سابقة، وقضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال، بين أحكام واعتقالات إدارية. وهم النواب: محمد جمال النتشة، حسن يوسف، إبراهيم دحبور، أحمد عطون، محمد ماهر بدر، أحمد مبارك، وخالدة جرار، بالإضافة إلى الأسير محمد ابو طير.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال باعتقال النواب، بل لجأت إلى نقلهم وإبعادهم قسرياً عند الإفراج عنهم، كما حدث مع النواب عن دائرة القدس، الذين أبعدوا عن مدينتهم، وهددتهم بسحب هوياتهم، كالنائب محمد أبو طير، وأحمد عطون، ومحمد طوطح.

5- سياسة العقاب والتنكيل[2] الجماعي:

تشير نتائج أعمال الرصد والتوثيق، التي تواصلها المؤسسات، إلى أن سلطات الاحتلال استمرت في استخدام سياسة الاعتقال في مواجهة نضال الفلسطينين لانتزاع حقوقهم وحريتهم. كما تتبع سلسلة من الإجراءات والتدابير فيما يتعلق بحقوق المعتقلين ولاسيما تلقي الزيارات والتواصل مع العائلة كشكل من أشكال العقاب الجماعي. هذا وتتراوح معدلات الاعتقالات اليومية ما بين 9-10 حالات، تطال المواطنين في مختلف مدن وقرى ومخيمات فلسطين المحتلة. وتتبع تلك السلطات أساليب تبدأ من اقتحام البيوت في ساعات متأخرة من الليل، يرافقها سياسة تنكيل واعتداءات بحق المعتقل/ة وعائلته/ا، الأمر الذي يكرس ما ذهب إليه التقرير من كونها جزء من عملية عقاب جماعي تروع من خلاله جميع أفراد أسرة المعتقل.

يورد التقرير إحدى الحالات التي رصدتها المؤسسات، وانطوت على أنماط مختلفة من الانتهاكات، على النحو الآتي:

اعتدت قوات الاحتلال، في بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2017م، على الطفل أحمد خضور (16 عاماً) من مدينة بيتونيا، أثناء عودته من مدرسته الواقعة في المدينة نفسها، حيث ترجل (4) جنود من جيب عسكري؛ بالهجوم على الطفل خضور ودفعه الى جانب الجيب، وقاموا بضربه بأعقاب البنادق، واستمر الضرب لدقائق، وتبين بعد الاعتقال أن الطفل خضور مريض ويعاني من مرض سرطان الدم، وأثناء علاجه تعرض لجلطة دماغية لم يستطع على إثرها السير على قدميه لفترة، ويعاني من صرع جزئي تفاقم نتيجة الضرب على الرأس، وبتاريخ 2017/1/12 أثناء زيارة الأسير خضور في سجن عوفر، من قبل طاقم من مؤسسة الضمير، صرح بأنه يعاني من شعور بدوران في الرأس بشكل متقطع يفقده توازنه، وأنه سقط أرضاً بسببه أكثر من مرة، وحتى الإفراج عنه لم يعرض على طبيب.

[2] تعني سياسة التنكيل حسب سياق التقرير، أنها: كل فعل مادي أو معنوي يتسبب في معاناة قاسية ومُهينة تحط من كرامة الإنسان.

6- **سياسة استخدام القوة المفرطة أثناء الاعتقال والإعدامات خارج نطاق القانون:**

رصدت المؤسسات خلال الأحداث المندلعة في مدينة القدس في شهر تموز 2017، ولا سيما عند اندلاع أحداث المسجد الأقصى بعد قرار سلطات الاحتلال بوضع البوابات الالكترونية وكاميرات على مداخله، تعمد قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال التعسفية، وبصورة عشوائية وجماعية.

واعتدت وحدات من القوات الخاصة والمستعربين بالضرب المبرح على الكثير من الشبان المشاركين في أحداث المسجد الأقصى ونكلت بهم. وبحسب شهود عيان تعمدت قوات الاحتلال استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة، وقنابل الصوت، والأعيرة المطاطية، والرصاص الحي، ورش المصلين بالمياه العادمة.

كما واصلت قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة، أثناء عمليات الاعتقال التي تنفذها بحق الصيادين الفلسطينيين، في عرض بحر قطاع غزة، والتي تجاوزت سوء المعاملة والتعذيب، ووصلت إلى انتهاك الحق في الحياة.

يورد التقرير إحدى الحالات التي رصدتها المؤسسات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وأسفرت عن قتل الصياد محمد بكر (23 عاماً) على النحو الآتي:

> فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 8:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2017/5/15، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وحاصرت مركب صيد يستقله أربعة صيادين، أثناء تواجده بالقرب من حدود الفصل الشمالية، على بعد حوالي (2.5 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، واعتقلت الصياد محمد ماجد فضل بكر (23 عاماً)، من سكان مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، فيما تركت الآخرين على متن المركب، وأفاد عمران ماجد فضل بكر (33 عاماً) وهو شقيق المعتقل محمد وكان على متن القارب ساعة اعتقاله: أن شقيقه محمد أصيب بعيار ناري في الصدر وبقي ينزف إلى أن حاصرت زوارق الاحتلال المركب، وقامت باعتقاله. يُشار أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أعلنت عن وفاة الصياد محمد بكر وسلمت جثته عند حوالي الساعة 14:00 من مساء اليوم نفسه الاثنين الموافق 2017/5/15، إلى ذويه في معبر بيت حانون "إيرز" شمال مدينة بيت حانون في محافظة شمال غزة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن بكر استشهد في مستشفى "برزلاي" في مدينة بئر السبع، متأثراً بجراحه التي أصيب في وقت لاحق من صباح اليوم نفسه.

هذا وتستخدم قوات الاحتلال سياسة الاعدامات الميدانية كبديل عن الاعتقال، حيث وصل عدد الشهداء في أحداث المسجد الأقصى (البوابات الالكترونية) إلى (8) شهداء، وهو ما يشير إلى استمرار قوات الاحتلال في تلك السياسة.

يورد التقرير حالة من الحالات التي رصدتها المؤسسات، وأسفرت عن قتل المواطن رائد الصالحي (22 عاماً)، من سكان مخيم الدهيشة شرق بيت لحم، حيث صرح شقيقه بالتالي:

> "عند حوالي الساعة 3:43 صباح يوم الأربعاء الموافق 2017/8/9م استيقظت من نومي على أصوات صراخ داخل البيت وتحديداً صوت والدتي وهي تصرخ وتبكي وتقول أن: "الجيش قتلوا رائد وأنهم أطلقوا عليه النار واعتقلوه وهو مصاب"، وعندما نهضت خرجت إلى الصالون وإذ بوالدتي تبكي وتصرخ وتقول لي أن رائد يستشهد

وهو مصاب وموجود خلف السور الموجود خلف منزلنا، وكان برفقة والدتي أخي الصغير محمد، بعدها تحركت فوراً لمحاولة إنقاذ رائد وخرجت من باب الصالون المؤدي إلى السور الخلفي، وفوراً قفزت على شرفة منزل جيراننا من أجل أن أصل إلى الخلف بحكم أن المنازل لدينا في المخيم قريبة من بعضها البعض، وإذ بجنود الاحتلال يطلقون النار صوبي فاحتميت بسور الشرفة، وكان الجنود يطلقون النار بشكل كثيف، وأثناء ذلك شاهدت جندياً ممدداً على سور منزلنا وبدا لي أنه مصاب، علمت فيما بعد أن الجنود أثناء إطلاقهم النار على رائد أصابوا هذا الجندي وكان كل تركيز الجنود على أن يقوموا بإخلاء الجندي المصاب، وقتها استغللت انشغالهم وقفزت على بيت جيران آخرين كان رائد ملقى على الأرض بالقرب من منزلهم الذي يقع مباشرة خلف منزلنا، فشاهدت رائد الذي كان ممدد وتسيل منه الدماء، وأثناء ذلك اقتربت منه ومددت يدي له من أجل سحبه، لكن في هذه اللحظة صوب أحد جنود الاحتلال الليزر علي وتحديداً عند المنطقة العلوية لدي، فما كان أمام رائد إلا أن يرفع قدمه اليسرى من أجل حمايتي وتلقى رصاصة فيها، وفوراً قمت بسحب رائد من يديه بسرعة وحملته وهو مليء بالدماء وهربت من المكان، وتنقلت بين البيوت إلى أن استقرينا في بيت بعيد عن حارتنا التي كانت محاصرة ومليئة بالجنود في ذلك الوقت. وطوال هذه الفترة كان رائد ينزف دماً ويقوم بالحديث في أمور ويوصيني في العديد من الأشياء، كأنه يفارق الموت، وبدأ بإخراج دم من فمه بكثرة، وبعد 15 دقيقة تقريباً، اقتحم عدد من جنود الاحتلال المكان علينا وكان برفقتهم كلاب هي التي وجدتنا بسبب دمائه التي نزلت منه على الأرض أثناء هروبنا، طلب مني أحد الجنود أن أبتعد عنه ولكني رفضت، وقتها هجم علي جندي آخر وسحب أقسام بندقيته وأطلق علي رصاص صوتي فقط من أجل إخافتي لكنني لم أتحرك من مكاني، بعدها ضربني نفس الجندي برجله على كتفي اليمين ورجلي اليمين وأبعدني بالقوة عن رائد. بعدها أخذوا رائد مني وأبعدوه عني، تقدم نحوه جندي وقام بفحص نبضه ولم أعلم بماذا تحدث، ومن ثم قام جنديان أحدهما حمله من يده اليمنى والآخر من رجله اليمنى، ولم أعلم أين أخذوه بعد أن غادر الجيش المخيم". وفي وقت لاحق أُعلن عن استشهاده، وتم دفنه بعد تسليم الجثمان.

7- سياسة الاعتقال على خلفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

باتت ظاهرة اعتقال الفلسطينيين على خلفية منشوراتهم على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) بدعوى التحريض، تشكل سياسة عقابية جديدة يستخدمها الاحتلال من أجل زج أكبر عدد ممكن من الأطفال والنساء والشبان داخل السجون، حيث وصل عدد المعتقلين على خلفية الفيسبوك خلال العام 2017 إلى (300) معتقل. وتستند النيابة العسكرية في لوائح الاتهام التي توجهها ضد الفلسطينيين في مختلف الأراضي المحتلة (ما عدا سكان القدس والأراض المحتلة عام 1948 في حال الاعتقال على خلفية التحريض على البند (1) من المادة 85 ، وفقراته (و) و(ز) من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، وتشمل في نصوصها أنه في حال وجد بحوزة المعتقل أي كتاب أو حساب أو مجلة دورية أو منشور أو إعلان غير مشروع أو كان له علاقة في كتابة كل ما تم ذكره يدان عليها. وفي حالة إدانة سكان القدس يستند الاحتلال إلى الفقرة (د) البند (2) من المادة 144 من قانون العقوبات للعام (1977)، وتنص على: "من يقوم بنشر منشورات لارتكاب عمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو الأمور التي يتخللها تعاطف أو تشجيع لعمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو يقوم بإظهار الدعم أو التعاطف مع

مثل هذه الأعمال، وفقاً لمحتويات المنشور والظروف المصاحبة لنشره، بأن هناك إمكانية فعلية بأن يؤدي هذا المنشور إلى ارتكاب أعمال عنف أو إرهاب، عقوبته تصل للحبس لمدة 5 سنوات."

يورد التقرير إحدى حالات الاعتقال على خلفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي رصدتها المؤسسات، على النحو الآتي:

اعتقلت سلطات الاحتلال الطفل نور كايد عيسى (17 عاماً) من مدينة القدس بتاريخ 2017/4/3، وتم تحويله للاعتقال الإداري ليكون أصغر معتقل إداري حينها، وخضع نور فور اعتقاله للتحقيق في سجن عوفر لمدة (11 يوماً)، ووجهت له لائحة اتهام تتعلق بالتحريض عبر صفحته على الفيسبوك، إلا أن القاضي في تلك الجلسة رفض اعتقال نور حتى نهاية الإجراءات القانونية، وأصدر قرارا بإطلاق سراحه بكفالة 4000 شيكل. لم يرق هذا القرار للنيابة العسكرية التي أصرت على إبقاء نور رهن الاعتقال، فأصدرت على الفور أمر اعتقال إداري بحقه لمدة أربعة أشهر يبدأ من تاريخ 2017/4/13 وينتهي بتاريخ 2017/8/2. بادعاء أنه يشكل خطراً على أمن المنطقة، ولأن لديه نية لتنفيذ أعمال عنيفة ضد الاحتلال، ورغم دفع المحامي، المتمثل في أن تهمة التحريض التي تتطرق لها لائحة الاتهام لا تدعم الاعتقال الإداري وتتعارض معه، وأن الشبهات الموجهة له قديمة وموجودة سابقاً لدى أجهزة أمن الاحتلال، ورغم تأكيد القاضي بعد الاطلاع على المواد العلنية والسرية على دفع المحامي، إلا أنه ثبت أمر الاعتقال الإداري لشهرين على اعتبار أن المعتقل طفل. ولكن النيابة استأنفت على قرار تخفيض الأمر، وقرر قاضي الاستئناف قبول استئناف النيابة وإعادة كامل المدة وهي 4 شهور. ومع ذلك لم تكتف النيابة بالأمر الأول، فطلبت قبل انتهائه تمديد الأمر لمدة ثلاثة شهور تنتهي في 2017/11/1، مستندة إلى ادعاءاتها السابقة أنه يشكل خطراً على أمن المنطقة، وطالبت بتثبيت الأمر على كامل المدة، وادعت النيابة أنه مشارك بعملية إرهاب شعبي، وأنه متطرف على حسابه على الفيسبوك. طلب المحامي تخفيض أمر التمديد ليتمكن الطفل نور من قضاء عيد الأضحى مع عائلته، إلا أن القاضي صرح أنه بعد الاطلاع على كامل المواد العلنية والسرية أن هناك ضرورة لإبقائه رهن الاعتقال الإداري، وقال لأن المعتقل طفل قمت بتثبيت اعتقاله على كامل المدة خوفاً من "أن تدخل نواياه حيز التنفيذ مع وصوله لسن الثامنة عشر"، وقرر عدم الإفراج عن المعتقل وعدم تخفيض الأمر، وتثبيته لكامل المدة، مع تعهد النيابة بعدم تجديد الأمر إلا في حال ظهور مواد جديدة.

ويستعرض التقرير حالة ثانية، رصدتها المؤسسات الشريكة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

اعتقلت قوات الاحتلال بتاريخ 2017/8/30م، الشاب الفنان محمد البرغوثي (23 عاماً) من قرية كفر عين في رام الله، إلى جانب اثنين من أعضاء فرقته، بعد أسبوع من غنائه أغنية الدحية الشعبية وانتشارها على صفحات التواصل الاجتماعي، والتي مدح فيها الأسير عمر العبد من قرية كوبر شمال غرب رام الله، المتهم بتنفيذ عملية أدت إلى مقتل ثلاثة مستوطنين واعتقال عمر مصاباً. وحكم على الفنان البرغوثي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع عشرة آلاف شيكل، مدعية أنه "غنى لمنفذي عمليات أو للتنظيمات التي يعتبرها الاحتلال إرهابية".

أما أعضاء الفرقة ناجي علي الريماوي من بيت ريما والذي يعزف على آلة موسيقية (الأورج)، فقد أفرج عنه بعد سجنه عشرة أيام وكفالة مالية قدرها 2000 شيكل وما تزال محاكمته مستمرة، وصاحب الأستوديو المنتج للأغنية نزال البرغوثي من سكان قرية كفر عين المجاورة، فقد تمت مصادرة معدات الاستديو الخاص به وإتلافها، وتقدر خسائره بنحو (60 ألف شيكل)، وتمت محاكمته بنفس حكم الفنان محمد البرغوثي وأفرج عنهما في اليوم ذاته.

وتدعي قوات الاحتلال أن اعتقال الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي هو الآلية الوحيدة لمنع الخطر على أمن دولة الاحتلال، لكن يبدو أنه بات نهجاً واضحاً لدى الاحتلال بابتكار سياسات وأساليب جديدة تستخدم كأداة اعتقال هدفها القمع وسلب حرية الرأي والتعبير لدى الإنسان الفلسطيني، حيث يبقى "الفيسبوك" عبارة عن فضاء الكتروني لا يعبر عن واقعية الأمور أو الحالات الشعورية الحقيقية لكاتبها، ولا يصح أن يعتبر ذريعة لتكبيل الحريات، وتكميم الأفواه، وقيام محاكم الاحتلال بترجمة منشورات على أنها أفعال واقعية، وهذا كله إجراء تعسفي، فالمقارنة بين الفعل الحقيقي وكتابة عبارات من وراء الشاشات هي مقارنة مغلوطة وغير عادلة.

8- اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان:

على الرغم من أن المادة (1) من إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998، تنص على أنه: " من حق كل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين المحلي والدولي". غير أن سلطات الاحتلال استمرت خلال العام 2017م في اعتقال وملاحقة الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق اعتقلت سلطات الاحتلال بتاريخ 2017/8/23 الناشط الحقوقي والباحث الميداني في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان "صلاح الحموري" عقب اقتحام منزله في بلدة كفر عقب شمال مدينة القدس وتفتيشه، وكان الحموري اعتقل أكثر من مرة كان آخرها عام 2004 حيث قضى حكماً بالسجن حوالي 7 سنوات، وجرى تحريره في صفقة تبادل (وفاء الأحرار) في عام 2011. وبعد أيام من توقيفه تم الإفراج عنه بشروط وهي: 1- حبس منزلي لمدة (20 يوم) في قرية الرينة في الداخل المحتل. 2- منع من السفر لمدة (3 شهور). 3- إبعاد عن مدينة القدس لمدة (90 يوماً). 4- كفالة قيمتها (10 آلاف شيكل)، إلا أنه وبعد انتهاء الجلسة صدر أمر اعتقال إداري بحقه لمدة (6 شهور)، وفي جلسة التثبيت ألغى قاضي محكمة الصلح قرار الاعتقال الصادر بحقه، وتم الحكم عليه بإعادة ما تبقى له من حكم سابق كونه من محرري صفقة وفاء الأحرار والبالغة 3 أشهر إلا خمسة أيام، وعليه قدمت النيابة استئنافاً ضد القرار وعينت الجلسة لبداية شهر أيلول، وفيما بعد تم

قبول استئناف النيابة في رفض اعتقال صلاح لما تبقى له من حكم من أيام اعتقاله السابق قبل الإفراج عنه في صفقة شاليط، وعليه تم تثبيت أمر الاعتقال الإداري لمدة 6 شهور، وفيما بعد تم رفض الاستئناف المقدم من محامي الدفاع.

إن اعتقال الحموري هو اعتقال تعسفي يندرج تحت الاستهداف الواسع للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الحقوقيين في الملاحقة والاعتقال، بهدف منعهم من ممارسة دورهم المجتمعي في التوعية والدفاع عن حرية الأفراد وحقوقهم.

9- سياسة اعتقال النساء والفتيات القصر:

تتعرض النساء الفلسطينيات إلى الاعتقال والاعتداء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كباقي شرائح المجتمع الفلسطيني، دون أي اعتبار للوضع الصحي أو النفسي أو الاجتماعي لأي من المعتقلات الفلسطينيات.

ولم تقتصر عمليات الاعتقال على فئة محددة من النساء، وإنما طالت نساء يمثلن مختلف قطاعات وشرائح المجتمع الفلسطيني، لتشمل الاعتقالات عضوات في المجلس التشريعي كالأسيرة خالدة جرار التي ما زالت رهن الاعتقال الإداري والنائب سميرة حلايقة التي اعتقلت وحكم عليها بالسجن الفعلي لبضعة شهور، والأسيرات الأمهات فدوى حمادة وابتسام عيد وخديجة ربعي. كما كان هناك استهداف لطالبات الجامعة كطالبات جامعة بير زيت استبرق التميمي وبيان عزام وبتول الرمحي، واللواتي تعرضن في بداية اعتقالهن لتحقيق قاس في مركز تحقيق المسكوبية. هذا بالإضافة إلى طالبات المدارس التي تقل أعمارهن عن (18 عاماً) كالأسيرات الفتيات عهد التميمي (17 عاماً)، نور ازريقات (17 عاماً). وحتى نهاية العام 2017 **وصل عدد المعتقلات داخل سجون الاحتلال إلى 58 أسيرة بينهنّ 9 فتيات قاصرات،** فيما صدرت أوامر اعتقال إداري بحق ثلاث أسيرات.

وتعيش المعتقلات خلال مراحل الاعتقال ظروفاً تتسم بالصعوبة واللاإنسانية وعدم مراعاة لحقهن في السلامة الجسدية والخصوصية. وتواصل قوات الاحتلال انتهاك حقوق المعتقلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، خلافاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987م، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة، وخلافاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955م. ووثقت المؤسسات عدداً من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال وطواقمها الطبية ومحققيها بحق الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات في السجون وفي مراكز التوقيف والتحقيق، فمن خلال الزيارات اشتكت الأسيرات من حرمان من حقوقهن الأساسية بما فيها: الخدمات الطبية، الماء، الطعام. كما يتعرضن للتفتيش العاري كإجراء عقابي، ويحتجزن في ظروف غير صحية، إضافة إلى تعرضهن للاعتداء الجسدي والنفسي.

10- سياسة اعتقال الصحفيين:

استمرت سلطات الاحتلال خلال العام 2017 في استهداف الصحفيين العاملين في وكالات وتلفزيونات إعلامية متعددة، حيث جرى اعتقال ما يقارب (25) صحفي خلال العام 2017، من أماكن متعددة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، ويستخدم الاحتلال ذرائع عدة لإدانة الصحفيين الذين ينقلون جرائم الاحتلال في كل مكان، فهناك من تم إصدار أمر اعتقال إداري بحقه كالأسير الصحفي "نضال أبو عكر" وهناك من كانت توجه لهم تهمة التحريض كتهمة أساسية. كما أقدمت تلك السلطات على انتهاك الحق في حرية العمل الصحفي، من خلال اقتحام المقرات الصحفية.

يورد التقرير إحدى الحالات التي رصدتها المؤسسات الشريكة خلال الفترة التي يغطيها التقرير على النحو التالي:

بتاريخ 2017/10/18م، اقتحمت قوات الاحتلال كل من مدينة رام الله ومدينة الخليل ومدينة بيت لحم ومدينة نابلس، حيث قامت باقتحام مقرات 3 شركات إعلامية وهي شركة بال ميديا وترانس ميديا ورامسات، والتي تقدم خدماتها الإعلامية لقنوات فضائية فلسطينية وعربية ودولية، ووضعت أمر عسكري يقضي بإغلاق تلك الشركات لمدة 6 شهور بتهمة "التحريض على الإرهاب"، وأيضا تحذير وتهديد لأصحاب المحلات التجارية على عدم التعامل مع هذه الشركات، والشركات هذه تقدم الخدمات لـ6 قنوات فلسطينية وعربية ودولية وهي : قناة فلسطين اليوم الفضائية، قناة الأقصى الفضائية، قناة القدس الفضائية، قناة الميادين، قناة المنار، وقناة فرانس 24 ، وقناة روسيا اليوم.

ورافق اقتحام الجيش لمقر الشركات اقتحام منازل العاملين في شركة بال ميديا في مدينة الخليل، فقد اعتقل الجيش إبراهيم الجعبري مدير شركة بال ميديا، وعامر الجعبري المدير الإداري في الشركة بعد مداهمة الاحتلال لبيوتهم.

ثانياً/ المتغير على المستوى القانوني:

يرصد التقرير في هذا الجانب، المحاولات التشريعية الإسرائيلية، المُتصلة بالمعتقلين الفلسطينيين، والتي تمُس بجملة من الحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي، ويستعرض أبرز مشاريع القوانين خلال العام 2017م، وذلك على النحو التالي:

1- مشروع قانون خصم أموال للسلطة الفلسطينية 2017م[3]:

صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية يوم الأربعاء الموافق 2017/6/14م، على مشروع قانون خصم الأموال للسلطة الفلسطينية بسبب دعم الإرهاب 2017م، والذي تقدم به عدد من أعضاء "الكنيست"، كما أيد مشروع القانون (48) عضواً، وعارضه (13)، وسيتم إحالته إلى لجنة الخارجية والأمن لإعداده للقراءة الأولى.

ويهدف مشروع القانون سالف الذكر، إلى خصم مبالغ مالية من أموال الضرائب، التي يتم تحويلها بشكل شهري إلى السلطة الفلسطينية، سعياً لحرمان المعتقلين الفلسطينيين، من المساعدات المالية التي يتحصل عليها المعتقلون، لإعالة عوائلهم.

2- مشروع قانون الإعدام[4]:

[3] انظر الرابط التالي: https://knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR150617.pdf

[4] انظر الرابط التالي: https://knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR040118.pdf

صادقت الهيئة العامة لكنيست الاحتلال يوم الأربعاء الموافق 2018/1/3م، على مشروع قانون يمنح الصلاحية للمحاكم العسكرية، في إصدار حكم بالإعدام بحق من تسمّيهم بـ"الإرهابيين"، حيث أيد مشروع القانون (52) عضو في الكنيست، وعارضه (52).

هذا وسوف يتم إحالة مشروع القانون الذي تقدم به (3) من أعضاء الكنيست نهاية العام 2017م، إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء لإعداده للقراءة الأولى.

يُشار إلى أن مشروع القانون المذكور، عبارة عن تعديل لقانون العقوبات المطبق حالياً، ويسمح المشروع الجديد بإصدار حكم الإعدام من قبل أغلبية قضاة المحكمة، وليس من جميعهم.

3- قرار منع زيارة المعتقلين:

أصدرت سلطات الاحتلال بتاريخ 2017/6/29م، قراراً بمنع معتقلي حركة حماس، من تلقي الزيارات من ذويهم، من سكان قطاع غزة، هذا و ولم يتسنى للمؤسسات الشريكة، معرفة حيثيات القرار، والحد الزمني لتطبيقه.

ثالثاً/ واقع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية:

يتعرض المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية، إلى أنماط مختلفة من الانتهاكات التي تطال مجموعة واسعة من الحقوق المكفولة لهم، بموجب المعايير الدولية الخاصة بالسجناء، يستعرض التقرير في هذا الجانب أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون الفلسطينيون خلال العام 2017م، على النحو التالي:

1- سياسة تفتيش واقتحام غرف السجون:

تُشير التقارير الناتجة عن الزيارات التي نفذتها المؤسسات الشريكة خلال العام المنصرم، لسجون الاحتلال أن هنالك تزايد في الاقتحامات والتفتيشات التي تنفذها قوات مصلحة السجون ووحداتها الخاصة لغرف المعتقلين، وتتعمد الوحدات الخاصة وبشكل ممنهج التنكيل بالمعتقلين وتعريضهم للمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، سواء في شكل الاقتحام الذي يأتي غالباً في ساعات الليل المتأخرة أو ساعات الصباح الباكرة، أو من خلال استخدام أسلوب الاعتداء المباشر على المعتقلين إما بالضرب أو برش الغاز، والذي يمتد بعد ذلك ليشمل مجموعة من العقوبات تفرضها الإدارة على الأقسام والمعتقلين كالحرمان من زيارة العائلة لمدة معينة، أو الحرمان من الكنتينا أو فرض غرامات مالية أو عزل الأسير كإجراء عقابي لمدة محددة زمنياً.

هذا وتدفع قوات مصلحة سجون الاحتلال بوحداتها الخاصة (النحشون، المتسادا، الدرور، اليماز)، لاقتحام أقسام وغرف الأسرى والمعتقلين تحت حجج أمنية مختلفة تندرج جميعها ضمن سياسة ممنهجة تمارس الإدارة من خلالها العقاب الجماعي

بحق الأسرى والمعتقلين، وتتعمد خلالها مصلحة السجون الإيعاز لوحداتها الخاصة باقتحام الغرف والأقسام بما يحقق إيقاع أشد أنواع الأذى والتعذيب بهم. فتكون غالباً إما في ساعات الصباح الباكر بعد العد الصباحي وأحياناً كثيرة في ساعات بعد منتصف الليل، بحيث يكون الاقتحام بشكل مفاجئ من أجل تحقيق أهدافهم المفترضة، ومما يمنع الأسرى والمعتقلين من تحضير أنفسهم واتخاذ إجراءات احترازية.

وفي حالة اقتحامات الوحدات الخاصة للسجون، يتجمع الجنود عند المداخل بصمت ويضعون اللمسات الأخيرة على خطة الاقتحام ويتوزعون على مجموعات، بحيث تتسلل مجموعة من باب الطوارئ، ومجموعة أخرى من الباب الرئيسي، وخلال ثوان قليلة تدخل القوة إلى الغرفة وسط صراخ شديد وترهيب شاهري أسلحتهم في وجوه المعتقلين، بحيث يكون أفراد الوحدة يرتدون زيهم العسكري الرسمي ولونه أسود، إضافة إلى ارتداءهم أقنعة واقية من الغاز، ويكون في حوزتهم غاز إما على شكل علب أو بودرة كنوع من السلاح، أو رصاص الفلفل وهو عبارة عن رصاصة بلاستيكية تحتوي على مادة الفلفل، والتي عندما تحدث إصابة في الجسد يصبح الجسد بأكمله يعاني من الحروق، وفي أيديهم يحملون الدروع البلاستيكية وسلاحهم، وعند دخولهم الغرفة يقوموا بداية في استخدام الدروع البلاستيكية من أجل تثبيت المعتقل على سريره ومنعه من الحركة، ومن ثم يتم تجميع المعتقلين في وسط الغرفة من أجل تفتيشهم، بحيث يتم إدخال كل واحد منهم يلو الآخر داخل الحمام الموجود في الغرفة، ويتم تفتيشهم بشكل عاري ومُذل، ومن ثم يجري تكبيل أيديهم للخلف بقيود حديدية أو بلاستيكية. وفي حال تم اكتشافهم قبل دخولهم من قبل المعتقلين بحيث تتعالى أصوات المعتقلين وتصفيراتهم فيصبح القمع أكثر سرعة.

وفي كل مرة تنفذ فيها الوحدات الخاصة اقتحاماتها تقوم وبطريقة مقصودة بالتنكيل بالمعتقلين وإيذائهم عبر معاملتهم السيئة وعبر انتهاكات يقومون بفعلها بحق المعتقلين بشكل متعمد، بحيث تعمد هذه الوحدات إلى استفزاز المعتقلين، وإهانتهم لأخذ الذريعة بالاعتداء عليهم، من خلال دفع المعتقلين وجرهم خارج الغرفة إما إلى الساحة الخارجية للسجن أو إلى غرف أخرى، وبالطبع لا تراعي هذه الوحدة فيما إذا كان الطقس حاراً أو بارداً على الأسرى في حالة إخراجهم إلى ساحة السجن ويقومون في تجميعهم وهم مكبلين الأيدي وسط الساحة وانتظارهم ساعات طويلة وهم على هذه الحالة، إضافة إلى استخدام أسلوب السب والشتم كنوع من الاهانة، والعبث بمحتويات الأسرى داخل غرفهم ومقتنياتهم بحيث تقوم الوحدات بجمع ملابس الأسرى وأغطيتهم منتصف الغرف، ويرافقها أيضاً تجميع باقي الأغراض بما فيها الأدوات الكهربائية والتي تتعمد هذه الوحدات بتكسيرها كونه يصعب تعويضها، والأدوات التي يستخدمها المعتقلون في حياتهم اليومية، ومصادرة أوراقهم الخاصة وصور عائلاتهم، وحتى المواد الغذائية التي يتعمدون في إتلافها فمثلا يقومون بسكب الزيت على ملابسهم وأغطيتهم مما يؤدي إلى إتلاف ملابسهم، وفي بعض الأحيان يتم استخدام أسلوب الضرب عندما يحاول أي من المعتقلين مقاومة هذه الاقتحامات والاستفزازات الصادرة عن هذه الوحدة، وأي مقاومة من المعتقلين يرافقها قمع أعلى بحيث يتم الاعتداء بالضرب باستخدام العصى المصنوعة من البلاستيك المقوى، أو من خلال رش الغاز داخل الغرف والأقسام في حالة الاشتباك ما بين المعتلين و"المتسادا" مما يؤدي أحيانا لوجود إصابات بين صفوف المعتقلين. وتستمر تلك الأحداث المليئة بالقمع ساعات وأحيانا ومع تصاعد وتيرة المواجهة من قبل المعتقلين يمكن لها أن تستمر لأيام معدودة.

هذا وشهد سجن النقب الصحراوي خلال شهر شباط 2017م، العديد من الاقتحامات الليلية المتكررة من قبل الوحدات الخاصة، وبحسب زيارة لعدد من معتقلي سجن النقب، فقد أكدوا خلالها أن الاقتحام الأصعب كان في ساعات مساء يوم الأربعاء الموافق 2017/2/1 عند حوالي الساعة 8:00 مساء، وهو توقيت العد المسائي لقسم (16) "الكرفانات" الذي يحتوي

على (96) معتقلاً، ومن خلال شهاداتهم فقد أكدوا أنهم تعرضوا لقمع شديد وضرب مبرح أسفر عن وقوع العديد من الإصابات، من قبل وحدتي "كيتر" و"المتسادا" اللتين قامتا بتنفيذ الاقتحام. **وحول هذا الاقتحام صرح الأسير أسامة صالح، بالتالي:**

"كانت الساعة حوالي 8:00 مساء وكنا ننتظر العد المسائي، ودخل أفراد من الإدارة، غرفة (5) في قسم (16) وهذه الغرفة تابعة لمعتقلي حركة حماس، وفجأة خرجت الإدارة و10 سجانين لخارج الغرفة بسرعة وقاموا برش الغاز من عبوة كانت بحوزتهم على الساحة، وخلال 10 دقائق تقريباً حضرت وحدة اسمها "كيتر" تحوي ما يقارب 20 شخصاً وفوراً اقتحموا غرف القسم جميعها وقاموا برشها بالغاز وضرب كل من فيها من معتقلين، وكانوا يقتادون كل معتقل إلى خارج الغرفة ويقوم 3 سجانين بضربه بالعصي والأرجل ويقومون بتكبيله بعدما يُسقطوه أرضاً، وبعدها قاموا بإخراجنا جميعاً خارج القسم وكانوا يقوموا في نفس طريقة الضرب مع كل معتقل يتمّ إخراجه من غرفته، وبعدها انضمت وحدة "المتسادا" إضافة إلى سجانين، حيث كانوا يدخلوا غرفة غرفة ويرشون الغاز داخلها إضافة إلى تكبيل المعتقل للخلف بمرابط بلاستيك وبعد ممارسة الضرب عليه يسحبونه خارج الغرفة، وكان كل معتقل يرفع رأسه حتى للنظر كان أفراد الوحدات الخاصة ينهالون عليه بالضرب أكثر، وكانوا أيضا يشتمون الأمهات والأخوات ويهينوهم ويذلوهم، وكان جميع المعتقلين مُمددين على الأرض في الساحة التي رشوا داخلها غاز على بطونهم ومكبلين للخلف وكان الجو بارد جداً. وبقي المعتقلين في الساحة من الساعة 8:00 مساءاً حتى الساعة 3:00 صباحاً، إضافة إلى إخراج كل محتويات الغرف بما فيها المواد الغذائية حيث وبشكل متعمد كان السجانون يقومون بسكب السكر على الأغطية وكانت فوضى عارمة، وفي نهاية الاقتحام، كانوا يقوموا بإدخال كل معتقل على منطقة الدوشات ويقوموا في تفتيشه عارياً، والاعتداء علينا بالضرب من قبل السجانين وكانوا أفراد الوحدات الخاصة يشاركوا في عملية الاعتداء"

2- سياسة الإهمال الطبي:

وصل عدد المعتقلين المرضى في سجون الاحتلال، إلى أكثر من (700) معتقل، من بينهم (28) يعانون من مرض السرطان، و(200) مريض أوضاعهم الصحية بحاجة لمتابعة دائمة، وتُشير متابعات المؤسسات الشريكة، إلى أن سلطات الاحتلال استمرت خلال العام المنصرم في اتباع سياسة الإهمال الطبي بحق المعتقلين المرضى أو الجرحى. هذا بالإضافة إلى سوء المعاملة التي يتعرضون لها، على الرغم من الحالة الصحية المتدهورة التي يعانون منها، وذلك من خلال الاعتداء عليهم وتكبيلهم ونقلهم عبر عربات "البوسطة" دون مراعاة لحالاتهم الصحية، كما يتم حرمانهم من العلاج وإجراء الفحوصات، وتشخيص الأمراض لفترات طويلة تصل لسنوات.

هذا ويكتفي الأطباء بتزويد المعتقلين المرضى الذين يلجؤون إليهم بالمسكّنات والأدوية المخدّرة. هذا بالرغم من تدوين أسماء المعتقلين المرضى من الحالات الصعبة جداً على لوائح انتظار لتحويلهم إلى المستشفيات المدنية. ومع ذلك تماطل مصلحة

السجون وأطبائها في تحويلهم لعدة أشهر ما يسهم في تدهور أوضاعهم الصحية واستعصاء العلاج في كثير من الحالات. كما أنّ الأطباء لا يتوفّرون في جميع الظروف، إذ أن دوامهم يقتصر على ساعات معينة خلال النهار.

ولا يحول وضع المعتقلين الصحي دون الاعتداء عليهم من قبل محققين وحراس مصلحة السجون وأجهزة الأمن الإسرائيلية. وقد وثّقت المؤسسات العديد من الحالات في هذا الإطار، كحالة المعتقل المريض أيمن الكرد من القدس، والذي أفاد بتاريخ 8 آب 2017، باعتداء قوات "النحشون" عليه بالضرب خلال نقله إلى المحكمة بواسطة عربة "البوسطة"، الأمر الذي تسبب في سقوطه عن كرسيه المتحرك، وبناء على ذلك فقد تقدم المعتقل بشكوى ضدّ قوّات "النحشون"، ولم يتسنى للمؤسسات معرفة إذا ما تم فتح تحقيق في الشكوى أم لا.

3- إضراب الكرامة نيسان 2017م:

دفعت الاجراءات غير المشروعة التي تنتهجها إدارة مصلحة سجون الاحتلال بحق المعتقلين الفلسطينيين إلى إعلان قرابة (1500) معتقل فلسطيني، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، في 17 نيسان/ أبريل من العام 2017. والذي استمر لمدة (41 يوماً).

وجاء الإضراب بعد فشل العديد من المحاولات، التي قام بها ممثلو المعتقلين مع الإدارة، لدفعها إلى احترام حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي، ولكن دون جدوى، بل واجهت سلطات الاحتلال الإضراب بمزيد من الإجراءات التعسفية بهدف كسره، وتمثلت في نقل وعزل قيادات الإضراب، والاقتحامات اليومية للسجون، والتفتيش الليلي الفجائي، والمنع من الاستحمام، والمنع من زيارة الأهل والمحامين، ومنعهم من التزود بحاجاتهم من المقصف (الكنتين)، والاعتداء عليهم بالضرب، ما تسبب في تدهور الحالة الصحية لعدد من المعتقلين ولم تتمكن المؤسسات الشريكة من حصرها، بسبب أوامر المنع من الزيارة التي فرضتها سلطات الاحتلال تجاه الأهالي والمحامين، باستثناء الزيارات التي نفذتها مؤسسات نادي الأسير ومؤسسة الضمير وهيئة شؤون الأسرى إلى سجون عوفر وعسقلان ونفحه، والتي سمحت خلالها إدارة مصلحة السجون بلقاء عدد قليل من المعتقلين، الذي صرحوا بأن اثنين منهم تدهورت حالتهم الصحية وهما: مروان البرغوثي، وسعيد مسلم.

هذا وتمثلت مطالب الإضراب في التالي:

- إنهاء سياسة الإهمال الطبي، وضمان حق المعتقلين في الحصول على رعاية صحية مناسبة.
- إنهاء سياسة الاعتقال الإداري ومراعاة ضمانات المحاكمة العادلة.
- السماح بزيارة الأهل بشكل منتظم كل أسبوعين، وإلغاء القرارات التي تمنع الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية من الزيارة، السماح لفئة الذكور التي تتراوح أعمارهم بين 16 و35 عام، والسماح للأطفال والأحفاد من زيارة المعتقلين، وزيادة مدة زيارة الأهل من (45 دقيقة) إلى (ساعة ونصف)، وإنشاء مرافق مناسبة لهم، والسماح للمعتقلين بالاتصال الإنساني مع عوائلهم.
- إنهاء العزل الانفرادي الذي يستمر أحياناً إلى سنوات طويلة، وضمان عدم التعرض للعقوبات القاسية.
- تأمين معاملة إنسانية أثناء تنقل (البوسطة) المعتقلين بين السجون والمحاكم الإسرائيلية، وحفظ كرامتهم الإنسانية.
- ضمان تقديم وجبات طعام مناسبة بما يكفل حقهم في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.
- ضمان توفير الحق في التعليم، على نحو مناسب؛
- السماح بإدخال الكتب والصحف، وضمان مشاهدة مختلف الفضائيات بما ينسجم مع الحق في التواصل مع العالم الخارجي.

يتضح من خلال الاستعراض السابق، أن سلطات الاحتلال ترتكب أنماطاً مختلفة من الانتهاكات بحق المعتقلين الفلسطينيين، والتي تُشكل مساساً بالضمانات القانونية المكفولة بموجب القانون الدولي، خاصة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام 1955م. كما أن كافة المطالب التي نادى بها المعتقلون خلال إضراب الكرامة، تعتبر الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والقانونية. وفي إطار متابعة المؤسسات الشريكة لنتائج الإضراب، والذي انتهى بموجب اتفاق تم إبرامه بين ممثلي الإضراب، وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية؛ لم يتم تنفيذ غالبية مطالب المعتقلين، باستثناء القليل منها، والتي لا تُعتبر جوهرية.

رابعاً/ الاستنتاجات:

يستعرض التقرير مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها المؤسسات الشريكة، في ضوء الاستعراض السابق، سيما ما جرى من ممارسات لسلطات الاحتلال، والمتغير القانوني التي رصدته، وواقع المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، والمعالجة القانونية لأنماط الانتهاكات الإسرائيلية، وهي على النحو الآتي:

1- اتخذت ممارسات الاحتلال شكلاً منظماً، خلال العام 2017م، وما سبقه، وكانت تمارس على نطاق واسع.
2- استمرت سلطات الاحتلال في محاولاتها التشريعية التي تمس بحقوق المعتقلين الفلسطينيين، بعد أن سنت في الأعوام السابقة قانون شاليط وقانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من القوانين.
3- ارتكبت سلطات الاحتلال مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة، والتي تُشكل مساساً بالضمانات القانونية المكفولة بموجب للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
4- أفضت انتهاكات الاحتلال إلى معاناة قاسية، يتكبدها المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون.

5- لم تحترم سلطات الاحتلال، اتفاق إضراب الكرامة، ولم تُنفذ غالبية المطالب التي نادى بها المعتقلين الفلسطينيين.
6- صمت المجتمع الدولي شجع سلطات الاحتلال على المضي قدماً في انتهاكاتها بحق المعتقلين الفلسطينيين.
7- عدم اضطلاع الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بأدوارها، شجع سلطات الاحتلال على تصعيد انتهاكاتها.

خامساً/ التوصيات:

يخلُص التقرير في نهايته، إلى جملة من التوصيات استناداً إلى الوقائع سالفة الذكر، والتي تشير في مجملها إلى ارتكاب سلطات الاحتلال انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو الآتي:

توصيات على المستوى الدولي:

1- تشكيل لجنة تقصي حقائق من قبل مجلس حقوق الإنسان، بشأن انتهاكات الاحتلال بحق المعتقلين.
2- تفعيل أدوات المسائلة والمحاسبة من قبل المجتمع الدولي تجاه مقترفي الانتهاكات، وفاءً لالتزاماته القانونية والأخلاقية.
3- اضطلاع الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، بمسؤولياتها والضغط على دولة الاحتلال لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.
4- اللجان التعاقدية بتفعيل دورها في الرقابة على دولة الاحتلال وإجبارها على احترام معايير حقوق المعتقلين، والضغط على دولة الاحتلال لوقف كافة المحاولات التشريعية التي تُشكل مساساً بمعايير حقوق الانسان، خاصة مشروع قانون الاعدام.

توصيات على المستوى المحلي:

1- السلطة الوطنية الفلسطينية، بإعداد خطة للتصدي لكافة الانتهاكات الاسرائيلية بحق المعتقلين.
2- وزارة الخارجية الفلسطينية، بمخاطبة الأمم المتحدة وكافة الأجسام والمنظمات الدولية.
3- تفعيل حملات التضامن المحلية من أجل إسناد قضية المعتقلين الفلسطينيين.
4- وسائل الإعلام بدعم المعتقلين من خلال تكثيف الحملات الإعلامية.

انتهى.

المؤسسات الحقوقية: الاحتلال اعتقل أكثر من (6500) مواطن خلال العام 2018

رام الله– كشفت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) في تقرير لها أصدرته اليوم أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت (6500) مواطناً على الأقل خلال العام 2018، من بينهم (1080) طفلاً، و(133) امرأة.

وبيّن التقرير أن الاحتلال اعتقل خلال العام أيضاً ستّة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني و(17) صحفياً، فيما أصدر (912) أمر اعتقال إداري، بينها (398) أمراً جديداً.

وأكّد أن قوات الاحتلال واصلت خلال العام 2018 سياسة الاعتقال التعسّفي بحق المواطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، حتى نهاية العام 2018، نحو (5700)، منهم نحو (230) طفلاً، و(55) أسيرة، بينهنّ فتاة قاصر واحدة، ونحو (500) معتقل إداري، و(19) صحفياً، وثمانية نوّاب، ونحو (700) أسير مريض، و(27) أسيراً تعتقلهم سلطات الاحتلال منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، أقدمهم الأسيرين كريم وماهر يونس المعتقلان منذ العام 1983.

وأشار التقرير إلى أن مواطني محافظة القدس الأكثر عرضة للاعتقال خلال العام 2018، باعتقال نحو (1600) مواطن، بينهم نحو (400) طفل، ونحو (60) امرأة، وقد شهدت القدس حملات اعتقالات طالت الأطفال والفتية والشباب في غالبيتها، وكان معظمهم قد تعرّضوا للاعتقال سابقاً وأُفرج عنهم بشروط، إما بغرامات وكفالات مالية، أو ضمن ما يسمى بـ"الحبس المنزلي".

علما أنّ سلطات الاحتلال كانت قد اعتقلت خلال العام 2017، (6742) فلسطينياً، من بينهم (1467) طفلاً، و(156) امرأة، فيما بلغ عدد المعتقلين بلغ خلال العام 2016، (6440) مواطناً، من بينهم (164) سيدة، و(1332) طفلاً.

وجاء في التقرير أيضاً رصد شامل لكافة الانتهاكات والمتغيّرات والسياسات التي وثّقتها المؤسسات خلال العام 2018، والتي تنطوي على مخالفة لقواعد الحماية الخاصة بالمعتقلين الفلسطينيين، والمكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما يرصد كافة التشريعات القانونية التي سنّها الاحتلال والتي تمسّ بقواعد القانون الدولي، خاصة قانون خصم الأموال التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء، ومشروع قانون إعدام الأسرى، وغيرها من المحاولات التي تشير إلى مواصلة سلطات الاحتلال في ممارسة الانتهاكات بحق الفلسطينيين على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية.

هذا وتُسلّط المؤسسات الضوء من خلال التقرير على واقع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية، وأنماط الانتهاكات التي يتعرّضون لها، كسياسة الإهمال الطبي والاقتحامات التي تقوم بها الوحدات الخاصة لغرف المعتقلين، وما يتخلّلها من اعتداءات بالضرب وإساءة معاملة.

واستنكرت المؤسسات الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحقّ المعتقلين الفلسطينيين سيما الأطفال منهم، واستمرارها في تجاهل ضمانات المحاكمة العادلة التي وفّرها القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، خصوصاً القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955، وغيرها من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المعتقلين.

كما وتطالب المؤسسات المجتمع الدولي بالتدخل العاجل وفاءً لالتزاماته القانونية والأخلاقية تجاه الفلسطينيين، وإلى اتخاذ إجراءات فاعلة لمحاسبة الاحتلال على جرائمه اليومية بحق الفلسطينيين وإلزامه باحترام حقوقهم، كما تدعو المستويات المحلية والإقليمية والدولية إلى تفعيل الحملات التضامنية مع الفلسطينيين لإسناد قضيتهم.

- **سياسات وإجراءات الاحتلال:**

سياسة استخدام القوة المفرطة أثناء الاعتقال والإعدامات خارج نطاق القانون:

رصدت المؤسسات في تقريرها استمرار قوّات الاحتلال الإسرائيلي بتعمّد استخدام القوة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال التعسّفية، وبصورة عشوائية وجماعية، وبغطاء كامل من الجهات السياسية والقضائية والأمنية في دولة الاحتلال.

مشيراً إلى أن قوّات الاحتلال قتلت خلال العام 2018 المواطنين: **ياسين السراديح** من أريحا بعد تعذيبه وإطلاق النار عليه من مسافة صفر عقب عملية اعتقاله والاعتداء عليه، إضافة إلى الشاب **محمد زغلول الخطيب** من رام الله، والذي استشهد نتيجة تعرضه للتعذيب أثناء عملية اعتقاله، والشاب **صالح البرغوثي** من رام الله، والذي قامت قوات الاحتلال بإعدامه بعد اعتقاله.

هذا وتستخدم قوات الاحتلال سياسة الإعدامات الميدانية كبديل عن الاعتقال، حيث وصل عدد الشهداء إلى نحو (250) شهيداً خلال العام 2018، وهو ما يشير إلى استمرار قوات الاحتلال في تلك السياسة.

فيما ما تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (39) شهيداً لديها، أقدمهم جثمان الشهيد عبد الحميد أبو سرور من بيت لحم، والمحتجز منذ تاريخ 18 نيسان/ إبريل 2016، في محاولة لاستخدام هذا الملف كورقة ضغط على المقاومة الفلسطينية، من أجل استعادة جنودها الأسرى في قطاع غزّة.

سياسة العقاب والتنكيل الجماعي

يحظر القانون الدولي العقاب الجماعي بشكل واضح، كما هو مذكور في المادة (50) من أنظمة لاهاي. كما وتنص المادة (33) من قانون اتفاقية جينيف الرابعة أنه لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. كما وتحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب، ونستعرض حالتي بلدتي كوبر قضاء رام الله وشويكة قضاء طولكرم اللتان تعرّضتا للعقاب الجماعي:

كوبر: اقتحمت قوة من المستعربين ومن وحدة "اليمام" في سيارة عمومية بيضاء تحمل لوحات تسجيل فلسطينية قرية كوبر مساء الأربعاء 12-12-2018، مسقط رأس الشهيد صالح البرغوثي بعد ساعات من استشهاده، ومباشرة حاصروا منزله، وقد دخل الجيش مع وحدة من المستعربين، واقتحموا منزله وبدأوا بإطلاق النار العشوائي داخل المنزل وخارجه، مما أدى الى إصابة ثلاثة مواطنين بالرصاص الحي، منهم صلاح البرغوثي (55 عاماً)، وقد تم اعتقاله وفيما بعد بترت ساقه.

وتم احتجاز أكثر من 100 شخص في منزل صالح، وبعدها اعتقل الجيش خمسة من أقارب الشهيد، منهم والد الشهيد وشقيقه، وزوج شقيقته، واثنين من أبناء عمه. كما وتم الاعتداء على مجموعة من الشبان أمام المنزل، وإصابة شخصين نتيجة الضرب وهام: محمد عصام البرغوثي أحمد حسن البرغوثي.

أفرج الاحتلال عن جميع المحتجزين عند الساعة الثانية ليلاً، بعد احتجازهم في منزل أهل الشهيد صالح ما يقارب ستّ ساعات، وانسحب الجيش بعدها من محيط المنزل بعد اعتقال خمسة أشخاص، أحدهم المصاب صلاح البرغوثي، وعاد الجيش إلى القرية صباحاً، واعتقل خمسة أشخاص آخرين، ليصل عدد المعتقلين من قرية كوبر إلى (28) معتقلاً حتى اليوم.

شويكة: فرضت قوات الاحتلال جملة من العقوبات الجماعية بحق عائلة الشهيد أشرف نعالوة من شويكة في طولكرم، والمتهم بتنفيذ عملية "بركان" في 7\10\2018. هذا وتم اعتقال والدة ووالد أشرف وأخيه، وقدمت ضدهم لوائح اتهام، كما واعتقلت أخته التي أفرج عنها بعد شهر تحقيق، وما يزال زوج أخته يقبع بمركز تحقيق "بتاح تكفا". هذا وتم هدم منزله فجر 2018/12/17، بعد قرار من المحكمة العليا للاحتلال.

واقتحمت قوات الاحتلال ضاحية الشويكة عشرات المرات، ونكّل الاحتلال بسكانها واعتقل العشرات منهم، هذا وشهدت بلدة بيت ليد قضاء مدينة طولكرم إجراءات أمنية مشددة تمثلت في نصب الحواجز العسكرية، وتفتيش المنازل والمنشآت، والتمركز على مداخل البلدة، وإيقاف السيارات وتفتيشها إضافة إلى التدقيق في هويات المواطنين.

هذا عدا عن قيام قوات الاحتلال بتشديد إجراءاتها على الحواجز في المدن والبلدات المحيطة بمكان سكن العائلة في ضاحية الشويكة، إضافة إلى المداهمات اليومية في الليل والنهار لتفتيش بيوت السكان في المنطقة، وتشديد الإجراءات الأمنية بحق المواطنين على الحواجز وعلى الطرقات الواصلة بين البلدات في شمال الضفة الغربية المحتلة، وغيرها من الإجراءات التعسفية والتي تأتي كجزء من العقوبات الجماعية يمارسها الاحتلال بشكل واسع النطاق.

واستمرت حملة العقاب الجماعي حتى قيام قوات الاحتلال فجر الخميس 2018/12/13 باغتيال الشهيد أشرف نعالوه (23 عاماً)، بعد محاصرة مخبئه في مخيم عسكر في مدينة نابلس، واختطفت جثمانه بعد اغتياله، وما يزال محتجزاً عند الاحتلال.

اعتقال أعضاء المجلس التشريعي والمدافعين عن حقوق الإنسان والصّحفيين والاعتقالات على خلفية النشر عبر الفيس بوك:

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ستّة نوّاب خلال العام 2018، أفرجت عن واحد منهم، فيما تواصل اعتقال ثمانية نواب من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، حتى نهاية العام.

ومنذ انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني في عام 1996، استهدفت سلطات الاحتلال النوّاب عبر سياسة الاعتقال، ولاسيما الاعتقال الإداري. وتضاعفت هذه السياسة بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006، وطالت أكثر من (70) نائباً.

ويُعتبر النائب مروان البرغوثي، المعتقل منذ العام 2002، والمحكوم بالسجن لخمسة مؤبدات و40 عاماً أقدم الأسرى النوّاب، إضافة إلى الأسير النائب أحمد سعدات المعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسجن لمدة ثلاثين عاماً.

أما بقية النواب المعتقلين فثلاثة منهم يواجهون سياسة الاعتقال الإداري، وهم: خالدة جرار ومحمد أبو جحيشة وأحمد عطون، وياسر منصور ومحمد اسماعيل الطل، وناصر عبد الجواد لا يزال موقوفاً، مع العلم أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أعلن حلّ المجلس التشريعي في نهاية العام.

وباتت ظاهرة اعتقال الفلسطينيين على خلفية منشوراتهم على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) بدعوى التحريض، تشكل سياسة عقابية جديدة يستخدمها الاحتلال من أجل زج أكبر عدد ممكن من الأطفال والنساء والشبان داخل السجون، حيث وصل عدد المعتقلين على خلفية الفيسبوك خلال العام 2018 إلى (348) معتقلاً. ومنها حالة الأسيرة سوزان أبو غنام (40 عاماً)، من القدس، والتي اعتقلتها قوّات الاحتلال من منزلها بادّعاء التّحريض على شبكات التواصل الاجتماعي، وتمّ الحكم عليها بالسّجن لمدّة (11) شهراً.

وتستند النيابة العسكرية في لوائح الاتهام التي توجّهها ضد الفلسطينيين في مختلف الأراضي المحتلة (ما عدا سكان القدس والأراضي المحتلة عام 1948 في حال الاعتقال على خلفية التحريض على البند (1) من المادة 85 ، وفقراته (و) و(ز) من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، وتشمل في نصوصها أنه في حال وجد بحوزة المعتقل أي كتاب أو حساب أو مجلة دورية أو منشور أو إعلان غير مشروع أو كان له علاقة في كتابة كل ما تم ذكره يدان عليها. وفي حالة إدانة سكان القدس يستند الاحتلال إلى الفقرة (د) البند (2) من المادة 144 من قانون العقوبات للعام (1977)، وتنص على: "من يقوم بنشر منشورات لارتكاب عمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو الأمور التي يتخلّلها تعاطف أو تشجيع لعمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو يقوم بإظهار الدعم أو التعاطف مع مثل هذه الأعمال، وفقاً لمحتويات المنشور والظروف المصاحبة لنشره، بأن هناك إمكانية فعلية بأن يؤدي هذا المنشور إلى ارتكاب أعمال عنف أو إرهاب، عقوبته تصل للحبس لمدة 5 سنوات."

وعلى الرغم من أن المادة (1) من إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998، تنص على أنه: " من حق كل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين المحلي والدولي". غير أن سلطات الاحتلال استمرت خلال العام 2018 في اعتقال وملاحقة الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

واستمرت سلطات الاحتلال خلال العام 2018 في استهداف الصحفيين العاملين في وكالات ووسائل إعلامية متعددة، في محاولة لكتم أصوات الصحفيين وانتهاك الحقّ في حرية الرأي والتعبير، رغم أن المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكّدت أن: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافية".

واعتقلت سلطات الاحتلال (17) صحفياً على الأقل خلال العام 2018، كما أقدمت على انتهاك الحقّ في حرية العمل الصحفي، من خلال اقتحام المقرات الصحفية وإصدار أوامر لحظر عمل الوسائل الإعلامية، كإصدار وزير الأمن الإسرائيلي أمراً بحظر عمل قناة القدس، واعتقال أربعة صحفيين من العاملين معها تبعاً لذلك، والذين أكّدوا في حينه أنهم معتقلون لدى سلطات الاحتلال على خلفية العمل الإعلامي، إذ تمّ التحقيق معهم لعشرات السّاعات على مضامين الإعلام والسياسة التّحريرية والعمل ضمن مؤسسات إعلامية فلسطينية.

فيما وصل عدد المعتقلين من الصحفيين حتّى نهاية العام إلى (19) صحفياً بينهم ثلاث صحفيات، ويستخدم الاحتلال ذرائع عدّة للاستمرار في اعتقال الصحفيين الذين ينقلون جرائم الاحتلال إلى كل مكان، فهناك من تعتقلهم إدارياً (بادّعاء الملف السرّي)، فيما تلصق تهماً من بينها التّحريض بحقّ الصحفيين وتحاكمهم على أساسها، وتصل تلك المحكوميات إلى المؤبدات والسنوات العالية، كالأسيرين محمود عيسى وباسم الخندقجي المحكومين بالمؤبدات ومنذر مفلح المحكوم بالسّجن لـ(30) عاماً.

اعتقال القاصرين: سياسة إسرائيلية ممنهجة تمارس يوميًا بشكل وحشي

يتعرّض الأطفال الفلسطينيون لعمليات اعتقال مستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، في انتهاك واضح وصارخ لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الشأن، حيث اعتقلت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، آلاف الأطفال الفلسطينيين ومارست بحقهم أبشع سياسات التعذيب والتنكيل، ووصل عدد حالات الاعتقال بحق القاصرين خلال العام 2018، إلى نحو (800)، وتجاوزت الغرامات التي فرضت عليهم الـ (1000.000) شيكل.

كما انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عبر محاكمها الصورية بحقّ القاصرين الفلسطينيين منذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2018 العديد من التحوّلات، منها إقرار عدد من القوانين العنصرية أو مشاريع القوانين، التي تشرّع إصدار أحكام عالية بحقهم، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من (20) عاماً، وحتى الحكم المؤبد، ووصلت في نهاية العام الحالي إلى إصدار المحاكم العسكرية في وسالم بمنع إدخال الأطفال دون سن (16) عاماً من حضور جلسات محاكم ذويهم أو إخوانهم. كما أن هناك استهداف للأطفال المقدسيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، كاعتقال العشرات يومياً واحتجازهم بشكل غير قانوني، ثم يعاد إطلاق سراحهم واستدعاؤهم للتحقيق مرة أخرى، إضافة إلى سياسة الحبس المنزلي والإبعاد عن المدينة المقدسة، وفرض الغرامات الباهظة على أهالي الأطفال.

إن لهذه السياسة أبعادٌ كثيرة وكارثية على القاصرين من ناحية نفسيّة وتربوية واجتماعية، لا سيما وأن ما نسبته 98% من هؤلاء يتعرّضون لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب والتعنيف، حيث تظهر على الغالبية العظمى منهم الآثار السلبية والخطيرة بعد التحرر، كالخوف الدائم والمعاناة من الكوابيس، الأرق، وتراجع تحصيلهم الدراسيّ وتغيّر إلى الأسوأ في تعاملهم مع المحيط والمجتمع.

اعتقال النساء والفتيات

يستمرّ الاحتلال في انتهاك حقوق المرأة الفلسطينية، حيث تحتجز قوات الاحتلال (55) امرأة فلسطينية، بما فيهن 2 طفلات، 2 رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة، كما وتمارس بحقهن مختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي مثل: العزل عن العالم الخارجي، تعصيب العينين، التكبيل، الحرمان من النوم، الحرمان من الطعام والمياه لفترات طويلة، الحرمان من العلاج الطبي المناسب، الحرمان من الوصول إلى المراحيض، الحرمان من الاستحمام أو تغيير الملابس لأيام أو أسابيع، الشبح، الصراخ والإهانات الشتم، هذا بالإضافة الى التحرش الجنسي. وتؤدي أساليب التعذيب هذه الى معاناة جسدية ونفسية شديدة للأسيرات والأسرى.

وتحتجز الأسيرات اليوم في سجن "الدامون" داخل الأراضي المحتلة عام 1948، مما يعني أنهن ينقلن قسرياً وبصورة غير قانونية من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة الى الأرض المحتلة عام 1948. إن النقل القسري للأسرى غير قانوني ويشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أنه يجب احتجاز الأشخاص المتهمين بجرائم في بلدهم المحتل. كما يرقى ترحيل الأشخاص المحميين، بموجب المادة (49) من نفس الاتفاقية، لأن يكون جريمة حرب. ويترتب على ارتكاب هذه الجريمة آثار وصعوبات عديدة أهمها صعوبة زيارة الأطفال لأمهاتهم. حيث يعاني الأطفال مثلهم مثل باقي الفلسطينيين من رحلة طويلة وشاقة عند زيارة أهاليهم وأقاربهم في سجون الاحتلال. بداية بتقديم طلبات تصاريح الزيارة، مروراً بساعات طويلة من السفر والتفتيش، وانتهاء برؤية أمهاتهم من وراء حاجز زجاجي. وفي الحقيقة أن هؤلاء الأسيرات هن أمهات لـ(78) ابناً وابنة غالبيتهم من الأطفال.

شرعت الأسيرات منذ 6 أيلول 2018 في اعتصام تمثّل بعدم الخروج إلى الساحة احتجاجاً على تشغيل الكاميرات من قبل إدارة سجن "هشارون". كما وأخذت الأسيرات خطوة أخرى وهي التقليل من كمية المشتريات الخاصة من كانتين السجن إلى النصف. وردت إدارة سجن "هشارون" على الشكوى المقدمة من قبل مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بخصوص تركيب كاميرات مراقبة في سجن هشارون للأسيرات ، بأن "هنالك كاميرات مراقبة في كل الأقسام في السجون، التي هدفها الحفاظ على أمن الاسرى والحفاظ على النظام وامن السجن".وجاء في الرد على الشكوى المقدمة للمستشار القانوني لمصلحة سجون الاحتلال في 2018\9\25 أيضاً: "قسم الاسيرات الامنيات في هشارون ليس خارجاً عن القاعدة، ويجب أن يكون فيه كاميرات مراقبة مثل باقي الأقسام في كل السجون... في سجن نفي ترتسيا للسجينات على تهم مدنية يوجد كاميرات تعمل في الساحات والاقسام".

خلال شهر تشرين الثاني 2018 قامت إدارة مصلحة سجون الاحتلال بنقل كافة الأسيرات من سجن "هشارون" إلى سجن "الدامون"، وبهذا تم تجميع كل الأسيرات في سجن واحد، وجاء النقل تحديداً بعد رفض الأسيرات لقرار تشغيل الكاميرات الموجودة في ساحة سجن "هشارون"، مما دفع الأسيرات للامتناع عن الخروج إلى ساحة الفورة، ففرضت عليهن عقوبات تنكيلية تمثلت بحرمان بعض أفراد عائلاتهن من الزيارة، وقطعت المياه الساخنة عن القسم، ورافق ذلك تصاعد المعاملة السيئة من قبل طبيبة العيادة لهن، مما دفع الأسيرات للامتناع عن الخروج إلى العيادة.

وكانت الأسيرات قد عبّرن عن استيائهن من الوضع في سجن "الدامون" التي تفتقر لأدنى معايير الحياة الإنسانية، فقد أكدن أن مبنى السجن قديم جداً وهرم، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود مشاكل الرطوبة في الحيطان، كما ولا يسمح بالخروج إلى الفورة بشكل جماعي،

كما أكدت الأسيرات بأن هنالك إجراءات مشددة حول برنامجهن التعليمي والثقافي وهو متوقف الآن، كما أن إدارة السجن لم تعطهن كتبهن التي نقلنها معهن من سجن "هشارون"، وهنالك إجراءات مشددة في عملية نقل الأسيرات ما بين غرف القسم. وبالنسبة للمرافق الصحية أشرن إلى أن هنالك إشكالية حقيقية في مرافق الاستحمام، حيث لا يوجد خصوصية لأنها موجودة في ساحة الفورة، ويسمح باستخدامها للاستحمام وقت الفورة فقط.

سياسة الاعتقال الإداري

بلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نحو (500) معتقل منهم 5 نواب مجلس تشريعي فلسطيني وطفلين، ومنذ بداية العام 2018 وحتى نهايته، أصدرت سلطات الاحتلال (912) أمر اعتقال إداري، بينها (398) أمراً جديداً، ومنها أوامر جديدة ومكرّرة بحقّ أربعة نساء، وأربعة نواب، علاوة على أوامر جديدة ومكرّرة بحقّ خمسة صحفيين.

أعلن المعتقلون الإداريون في سجون الاحتلال في 15-2-2018 أنهم سيشرعون بمقاطعة المحاكم العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري. وجاء في البيان أن الخطوة هذه هي "إيمان أن حجر الأساس في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري الظالمة يكمن في مقاطعة الجهاز القضائي الصهيوني، الذي يسعى دائما لتجميل وجه الاستعمار البشع، وبكلمات أخرى لن ندعهم يثبتون الأكاذيب حول التزامهم بالقانون الدولي ووجود رقابة قضائية مستقلة".

وفي تاريخ 12-4-2018 أبلغت اللجنة الممثلة للمعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال قرارها تعليق الخطوات التصعيدية المتمثلة بمقاطعة العيادات والتوقف عن تناول الأدوية والتي بدأها المعتقلون الإداريون، وكان من المقرر أيضاً أن يدخل مجموعة منهم إضراباً مفتوحاً عن الطعام. وجاء قرار المعتقلين الإداريين بعد أن أبلغتهم مصلحة السجون، أنه سيعقد لقاء قريب بين لجنة ممثلين المعتقلين الإداريين وممثلين عن جهاز مخابرات وجيش ومصلحة سجون الاحتلال، للتباحث حول سياسة الاعتقال الإداري، وحتى الآن لم يجر أي اتفاق بين المعتقلين الإداريين وسلطات الاحتلال.

وفي تاريخ 10-9-2018 قرر المعتقلون الإداريون تجميد خطوة مقاطعة المحاكم لمدة 4 شهور، حتى 10-1-2019، بعد لقاء عقد بين لجنة ممثلين المعتقلين الإداريين وممثلين عن جهاز مخابرات وجيش ومصلحة سجون الاحتلال، حصلوا خلاله على وعود بأن هنالك تغيرات واعتبارات جدية ستتخذ بشأن الاعتقال الإداري.

وتستمر سلطات الاحتلال في اللجوء للاعتقال الإداري بعد فشلها في توفير أدلة كافية لإدانة المعتقل، ولزجّه خلف القضبان لأطول مدة ممكنة، فقد تم تحويل الأسير طارق عدنان جمال (26 عاماً) من مخيم العروب في الخليل، والأسير محمد داوود نمروطي (26 عاماً) من مخيم بلاطة في نابلس، الى الاعتقال الإداري بعد انقضاء حكمهم. والمعتقلين المعتقلين هيثم سياج (21 عاماً) وسيف الإدريسي (28 عاماً)، بعد قضائهم أكثر من 44 يوماً في التحقيق.

- **المتغير على المستوى القانوني**

2018.. عام التسابق في سن التشريعات المتطرفة تجاه المعتقلين

شهد العام 2018 تسابقاً غير مسبوق من قبل الأعضاء المتطرفين في الكنيست الإسرائيلي، لاقتراح وسنّ قوانين عنصرية تجاه الشعب الفلسطيني عموماً، والأسرى في سجون الاحتلال على وجه الخصوص، ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والتشريعات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

مشروع قانون طرد عائلات منفذي العمليات

تم تقديم هذا القانون كواحد من قوانين العقوبات الجماعية بحق عائلات منفذي العمليات على خلفية مقاومة الاحتلال حسبما عرفهم القانون، بحيث يتم طرد أفراد عائلاتهم خلال مدة أقصاها 7 أيام، وتم إقراره بالقراءة الأولى بغالبية 69 عضو كنيست بتاريخ 2018/12/19.

مشروع قانون خصم الأموال التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء.

وقد تم إقرار قانون احتجاز جزء من المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية خلال العام 2018 بما يوازي حجم المخصصات التي تدفع كإعانات للأسرى والشهداء، والتي تم تقديرها بواقع مليار ومئة مليون شاقل سنوياً، وقد حمل القانون عنوان (خصم أموال للسلطة الفلسطينية بسبب دعم (الإرهاب).

قانون إلغاء الإفراج المبكر

تم طرح مشروع هذا القانون بتاريخ 2018/5/3 وأقر بالقراءة الأولى بتاريخ 2018/11/5، فيما أصبح نافذاً بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ 2018/12/25 وينصّ على منع تقليص فترات السجن للأسرى الفلسطينيين "ممن أدينوا بتهم متعلقة بالقتل"، وبعدم استثناء أحد ممن قام بعمل "نضالي ومقاوم للاحتلال"، حتى إن كان حسن السلوك خلال فترة اعتقاله أو بسبب المرض الشديد.
مشروع قانون حكم بالإعدام

تم طرح هذا القانون الأكثر تطرفاً عام 2015، ثم أعيد طرحه في كانون أول 2017 وحظي بموافقة الائتلاف الحكومي وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم 2018/1/3 بتصويت 52 مقابل رفض 49 عضو كنيست، ويتضمن القانون الحصول على موافقة اثنين من القضاة العسكريين ولا يشترط الإجماع لاتخاذ القرار بإعدام أسرى فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين. علماً بأن الاحتلال قد مارس الإعدام فعلياً وميدانياً خارج نطاق القانون حيث أعدم نحو 250 مواطن فلسطيني منذ أكتوبر 2015.

مشروع قانون عدم تمويل العلاج للجرحى والأسرى

تم طرح هذا القانون في شهر نوفمبر من العام 2018 للانتقام من الاسرى الفلسطينيين المرضى بحجة مقاومة الاحتلال، بحيث يتم تغطية نفقات علاج الجرحى والمرضى من الأسرى، على حساب أهالي المصابين الأسرى أو أن تخصم من أموال السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقدر وفق ادّعاء الاحتلال بـ 40 مليون شيكل سنويا.

قانون التفتيش الجسدي والعاري للمعتقلين ودون وجود شبهات

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع يوم 2015/10/19 على مشروع قانون يمنح أفراد الشرطة صلاحية إجراء تفتيش جسدي حتى على عابري سبيل غير مشتبهين، تحت حجة مكافحة العنف، وبالتالي يصبح كل فلسطيني عرضة للتفتيش الجسدي دون اشتباه ملموس.

واستكمل بمشروع قانون التفتيش العاري الذي تم طرحه ومناقشته ضمن لجنة الدستور التابعة للكنيست يوم 2018/11/28 بذريعة منع المعتقلين من تهريب إدخال أغراض للزنازين في مراكز الشرطة وبموجب القانون يسمح للشرطة باستخدام القوة لتنفيذ التفتيش العاري، بحيث يهدف هذا القانون للاساءة المتعمدة وإهانة الأسرى.

مشروع قانون منع الزيارات العائلية

قدم عضو الكنيست اورن حازان مشروع قانون لمنع الزيارات العائلية للأسرى وخاصة الذين ينتمون لتنظيمات تحتجز جنود أو إسرائيليين واستثني من القانون زيارات المحامين ومندوبي الصليب الأحمر الدولي هذا القانون كان قد تم تقديمه في 2017/6/18 وأعيد تقديمه ثانية يوم 2018/10/21 وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع وأجيز بالقراءة الأولى يوم 2018/10/25، وحمل اسم قانون تعديل أنظمة سلطة السجون.

مشروع قانون احتجاز جثامين الشهداء

استهدف هذا القانون فرض قيود وعقوبات وزيادة معاناة ذوي الشهداء المحتجزة جثامينهم وفرض شروط قاسية وكبيرة على مراسيم التشييع والدفن وتخويل الأجهزة الأمنية وقائد المنطقة العسكري باتخاذ إجراءات بما فيها تحديد أماكن الدفن وكان عضو الكنيست ووزير الأمن الداخلي جلعاد أردان قد تقدم بمشروع القانون حيث تم إقراره بالقراءة التمهيدية يوم 2018/1/24 وبالقراءة الثانية يوم 2018/2/27 وتمت المصادقة عليه من الكنيست بالشكل النهائي يوم 2018/3/7.

وهذه القوانين تنضم الى قوانين متطرفة سابقة تجاه الأسرى تم فرضها ما بين العامين (2015-2018)، منها:
مشروع قانون حرمان الأسرى من التعليم

- قانون اعتراف المحاكم المدنية الإسرائيلية بقرارات المحاكم العسكرية في إسرائيل
- قانون محاربة الإرهاب.
- مشروع قانون إدانة فلسطينيين دون شبهات

- تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لصالح المستوطنين
- قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق
- قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاماً
- قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس
- قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة

- **أوضاع الأسرى داخل مراكز التحقيق والمعتقلات المركزية**

أوضاع الأسرى في مراكز التحقيق

نفذت إدارة معتقلات الاحتلال سياساتها القمعية والهادفة لسلب الأسير الفلسطيني والحط من كرامته، وشكلت محطة التحقيق الجولة الأولى لتطبيق هذه السياسات عبر أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، والتي تبدأ منذ اللحظة الأولى لزجّ الأسير داخل مراكز التحقيق والتوقيف. ففي عام 2018 وثقت المؤسسات المتابعة لقضايا الأسرى عشرات الحالات التي تعرضت للتعذيب على يد المحققين، ومقارنة مع العام الماضي 2017 فقد شهد عام 2018 تصاعداً في عمليات التعذيب داخل التحقيق، لاسيما في مركزي تحقيق "المسكوبية" و"عسقلان"، وشمل ذلك أسرى وأسيرات. نذكر من الحالات التي تمت متابعتها في معتقل "المسكوبية" وهي: عمر الكسواني، ويحيى علوي، ووسام ربيع، وإسلام أبو حميد، وعمر البرغوثي والد الشهيد صالح البرغوثي، وفي "عسقلان" كان من ضمن هذه الحالات الأسيرة سوزان العويوي، وإيهاب أبو ماريا، ولمى خاطر، وصفاء أبو سنينة.

ووفقاً لغالبية الشهادات التي نقلت من الأسرى والأسيرات تضمنت: قيام المحققين بشتم الأسير بألفاظ نابية والتهديد باعتقال عائلاتهم، وتقييدهم طول الوقت على كرسي من حديد، والتحقيق معهم لساعات ما بين (18-22) ساعة بشكل متواصل ولأيام متتالية، وتحديد مرات استخدامهم لدورات المياه، وإجبارهم على تناول الطعام داخل غرف التحقيق.

أوضاع الأسرى في المعتقلات المركزية

واصلت إدارة المعتقلات تنفيذ عمليات القمع والقهر والتنكيل والسلب على الأسير بعد نقله إلى المعتقلات المركزية، وتمثلت هذه السياسات: بالعزل، وفرض العقوبات المالية، والاعتداء بالضرب المبرّح على الأسرى خاصة خلال عمليات الاقتحامات والتفتيشات المتكررة للزنازين والغرف، وما يرافقها من تخريب لمقتنيات الأسرى، وحرمان المئات من الأسرى من زيارة ذويهم لهم تحت الذريعة الدائمة وهو "الأمن"، إضافة إلى سلب الأسير حقه بالعلاج والرعاية الصحية عبر سياسة الإهمال الطبي المتعمد، كما واستمرت بنقل الأسرى عبر ما تسمى بعربة "البوسطة" لتشكل كما يُطلق عليها الأسرى، رحلة العذاب المتكررة، لاسيما للأسرى المرضى.

وهنا نستعرض أبرز هذه السياسات:

عزل الأسرى

تُشكل سياسة العزل أبرز وأخطر سياسات إدارة معتقلات الاحتلال القائمة بحق الأسرى، وخلال عام 2018 لم تتوقف إدارة المعتقلات عن تنفيذ سياسة العزل بل رسختها مجدداً مقارنة مع العام الماضي 2017، وطالت الأطفال والنساء؛ وبقيت ذريعة "الأمن" المسوغ لعمليات العزل، وذلك عبر أوامر تصدر عن مخابرات الاحتلال "الشاباك". فيما تعرض مجموعة من الأسرى للعزل كعقوبة من إدارة المعتقلات نفذتها كانتقام من الأسرى الذين واجهوا عمليات السلب والقمع. ويرافق العزل حرمان الأسير من زيارة عائلته، واحتجازه في زنزانة تفتقر لأدنى الشروط الإنسانية؛ ويصبح الأسير غير قادر على تقدير الوقت، كما أن العشرات منهم خرجوا من العزل مصابين بالأمراض الجسدية والنفسية.

ومن الأسرى المعزولين في بقرار من مخابرات الاحتلال الشاباك الأسيرين الشقيقين إبراهيم وإسماعيل العروج بذريعة وجود "ملف سرّي". فالأسير إبراهيم معزول منذ شهر كانون الثاني/ يناير 2018، وإسماعيل معزول منذ أكثر منذ قرابة العام.

الاقتحامات والتفتيشات المتكررة

إحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها إدارة معتقلات الاحتلال لإبقاء الأسير في حالة من عدم الاستقرار وإبقاء وعيه في إطار المراقبة التي يفرضها السّجن، هي عمليات الاقتحامات المفاجئة والتفتيشات المتكررة للغرف والزنازين؛ ونفذت قوات القمع بمختلف أنواعها " النحشون، واليّماز، ودرور، والمتسادة" خلال عام 2018 العشرات من عمليات الاقتحامات، طالت جميع المعتقلات دون استثناء. ونذكر هنا بعضها تحديداً من رافقها عمليات اعتداء على أسرى أدت إلى إصابات: اقتحام لقسم (10) في سجن "ايشل" وهو أحد الأقسام الذي يضم قرابة (40) أسيراً مريضاً من ضمن (120) أسيراً يقبعون داخله، وخلاله قامت قوات القمع بإخراجهم إلى ساحة السّجن "الفورة" في البرد القارس لساعات، وذلك بعد أن عاثت خراباً بمقتنياتهم. وفي نفس السّجن تعرض الأسير عزيز عويسات للضرب المبرّح قبل أن يتم نقله إلى سجن "عيادة الرملة" حيث أُصيب على إثر التعذيب بنوبة قلبية أدت إلى استشهاده في شهر أيار/ مايو 2018.

وفي معتقل "نفحة" تعرض الأسير وائل النتشة إلى اعتداء وحشي تسبب بإصابته برضوض ونقله إلى المستشفى، بعد أن أقدم أحد السّجانين على محاولة تفتيشه بشكل عاري، وكان ذلك أيضاً خلال عملية اقتحام للأقسام في "نفحة" في شهر شباط/ فبراير 2018. وفي شهر تموز/ يوليو 2018 تعرض الأسير خليل أبو عرام لاعتداء وحشي في سجن "نفحة" بعد قيام أحد السجانين بضربه بعصا على رأسه وتسبب بإصابته في جبينه، ولم تكتفي بذلك بل أقدمت على عزله أيضاً، وفرض مجموعة من القعوبات عليه.

كما تعرض الأسير محمد زغلول في معتقل "عوفر" خلال عملية اقتحام نفذتها قوات القمع لاعتداء تسبب بإصابته بجرح عميق تحت عينه اليمنى وتُرك لساعات ينزف دون تقديم العلاج له، وكان ذلك في شهر أيلول/ سبتمبر 2018.

وفي "نفحة" أيضاً تعرض الأسير المسن صدقي الزرو لاعتداء في العزل على يد مجموعة من السّجانين، وكان ذلك في شهر تشرين الأول / أكتوبر 2018، علماً أن الأسير الزرو يعاني من أوضاع صحية صعبة وخطيرة.

سياسة الإهمال الطبي

وصل عدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، إلى أكثر من (700) أسير وهم ممن بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة، من بينهم (28) يعانون من مرض السرطان، إضافة إلى (16) أسيراً يقبعون في معتقل "عيادة الرملة"، أو ما يسمونه الأسرى بالمسلخ.

وقد شهد عام 2018 تصاعداً في سياسية الإهمال الطبي بحق العشرات من الأسرى عبر إجراءات ممنهجة، لم تستثن أي فئة من الأسرى، واستخدمت حاجة الأسرى المرضى للعلاج أداة من أجل الانتقام منهم وسلبهم حقهم في الرعاية الصحية، وعلى مدار سنوات مضت تابعت مؤسسات الأسرى المئات من الحالات التي وصلت إلى مراحل فيها أغلقت ملفاتهم الطبية بذريعة عدم وجود علاج لها، وفي كثير منها أدى في النهاية إلى استشهادهم، أو الإفراج عنهم بعد أن يكون الأسير المريض قد وصل إلى مرحلة استعصى تقديم العلاج.

ويتخذ الإهمال الطبي عدة أوجه أبرزها حرمان الأسير من العلاج أو إجراء الفحوص الطبية، أو وضعه على لائحة الانتظار قد تصل لأشهر أو سنوات، أو تشخيص الأمراض بعد فترات طويلة، إضافة إلى الجرحى الذين دفعوا ثمن نقلهم من المستشفيات المدنية إلى المعتقلات قبل استكمال العلاج اللازم.

وكان الفتى حسان التميمي من بلدة دير نظام شاهداً على جريمة الإهمال الطبي، التي أدت إلى فقدانه للبصر، بعد أن حرمته إدارة المعتقلات من توفير جرعات الدواء اللازمة له وأبقت على اعتقاله بتهمة رمي الحجارة، وينتظر المئات من الأسرى أن يقدم لهم العلاج أو أن يكونوا بين ذويهم لرعايتهم خاصة الجرحى منهم، وعدا عن ذلك لم يُستثنى الأسرى المرضى من اعتداءات قوات القمع لاسيما قوات "النحشون" وتحديداً خلال عملية نقلهم بعربة "البوسطة" التي أصبحت تُشكل وسيلة للانتقام من الأسير أو دفعه لأخذ قرار بعدم خروجه إلى المستشفيات.

وهنا نستعرض حالة الأسير سامي أبو دياك الذي واجه الموت جراء إصابته بالسرطان منذ سنوات، ومع ذلك ترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنه، فمنذ اعتقاله عام 2002 تعرض الأسير لإهمال طبي واضح، وخضع لأربع عمليات جراحية على الأقل منذ عام 2015. علماً أن الأسير محكوم بالسجن لثلاثة مؤبدات و(30) عاماً.

الأسرى يواجهون السّجان بالإضراب عن الطعام

لقد دفعت الإجراءات القمعية هذه إلى ذهاب الأسرى في أغلب الأحيان إلى مواجهة السّجان بالإضراب عن الطعام، فقد خاض العشرات من الأسرى الإضرابات، رفضاً لسياسات إدارة المعتقلات ومخابرات الاحتلال "الشاباك" وشكلت قضية الاعتقال الإداري، القضية الأبرز التي واجهها الأسرى، إضافة إلى الإهمال الطبي، والنقل التعسفي وكذلك الاعتداءات والتعذيب والعزل.

وكانت من أبرز هذه الإضرابات، إضراب خضر عدنان الذي استمر لمدة (58) يوماً، رفضاً لاستمرار اعتقاله دون البت في قضيته وانتهى بالحكم عليه مدة عام، وإضراب الأسير عمران الخطيب الذي استمر لمدة (66) يوماً بعد اتفاق يقضي بالسماح لأبنائه بزيارته، وتوفير العلاج اللازم له.

ونذكر هنا بعض الأسرى الذين خاضوا إضرابات ضد الاعتقال الإداري منهم: أيوب العصا، مصعب الهندي، إسلام جواريش، محمود عياد، وعيسى عوض، وحسن شوكة، أنس شديد، باسم عبيدو، ضرار ابو منشار، عباس ابو عليا، وخالد بطاط، وصدام عوض، جمال علقم، صلاح جواريش، ورزق رجوب. حيث علق غالبيتهم إضرابهم المفتوح عن الطعام بعد تحديد سقف الاعتقال الإداري وبالتمديد لفترات محددة باتفاق.

وبعض الأسرى واجهوا التعذيب وسياسات التحقيق المذلة، بالإضراب عن الطعام نذكر منهم الأسرى: عمر الكسواني، ووسام ربيع، ويحيى علوي، ومحمد الريماوي.

وبذلك بقيت أداة الأسرى الأبرز في مواجهة إجراءات إدارة المعتقلات عبر الإضراب عن الطعام الذي يرافقه العديد من السياسات التنكيلية لكسر قرار الأسير بالمواجهة من خلال عزله، والضغط عليه، وتهديده.

مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل أكثر من (5500) فلسطيني/ة خلال عام 2019

اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من (5500) فلسطيني/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، خلال عام 2019؛ من بينهم (889) طفلاً، و(128) من النساء على الأقل.

وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى)؛ ضمن ورقة حقائق أصدرتها اليوم الاثنين، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ إعداد الورقة، بلغ قرابة (5000)، منهم (40) أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال قرابة (200) طفل، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (450).

وفيما يلي تسليط على واقع الأسرى في معتقلات الاحتلال، وأبرز السياسات والإجراءات التي مارستها سلطات الاحتلال بحقهم خلال عام 2019.

❖ **التعذيب سياسة مستمرة يمارسها الاحتلال بحق المعتقلين**

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2019 في انتهاج التعذيب كأداة للانتقام من الأسرى وسلب إنسانيتهم، والأهم الضغط عليهم من أجل الحصول على اعترافات خلال فترة التحقيق، ووفقاً للمتابعة فإن 95% من المعتقلين يتعرضون للتعذيب، وذلك منذ لحظة الاعتقال، مرورًا بالتحقيق، وحتى بعد الزّج بهم في المعتقلات.

ومن أشكال التعذيب المُستخدمة في التحقيق، الحرمان من النوم عن طريق جلسات تحقيق مستمرة تصل إلى 20 ساعة، تقييد المعتقل أثناء فترة التحقيق، شد القيود لمنع الدورة الدموية من الوصول لليدين والقدمين، الضرب والصفع والركل والإساءة اللفظية والإذلال المتعمد، بالإضافة إلى التهديد باعتقال أحد أفراد أسرة المعتقل، أو التهديد بالاعتداء الجنسي على المعتقل أو أحد أفراد أسرته، أو بهدم المنازل أو بالقتل، والحرمان من استخدام المراحيض، ومن الاستحمام أو تغيير الملابس لأيام أو أسابيع، والتعرض للبرد الشديد أو الحرارة، والتعرض للضوضاء بشكل متواصل، والإهانات والشتم.

وهناك أساليب أخرى تندرج تحت ما يسمى بالتحقيق "العسكري": وهي أساليب تستخدم في حالات تسمى "القنبلة الموقوتة" ومبررة قانونياً لدى الاحتلال تحت شعار "ضرورة الدفاع" ومنها: الشبح لفترات طويلة، حيث يتم إجبار المعتقل على الانحناء إلى الوراء فوق المقعد أو الشبح بأسلوب "الموزة": وهو ثني الظهر بشكل معاكس للجسد، والكرسي الوهمي والقرفصاء والوقوف لفترات طويلة مع ثني الركب وإسناد الظهر على الحائط، كما يتم استخدام أسلوب الضغط الشديد على مختلف أجزاء الجسم، بالإضافة إلى الهز العنيف والخنق بعدة وسائل وغيرها.

كما يوضع المعتقل لفترات طويلة في العزل في زنازين صغيرة خالية من النوافذ وباردة جداً، ويحرم من النوم ومن الحق في الحصول على أدوات النظافة الأساسية، والطعام والشراب النظيفين، وتسبب هذا النوع من التحقيق بقتل العشرات من الأسرى، حيث قتل الاحتلال (73) أسيراً بالتعذيب منذ عام 1967.

وعلى مدار عام 2019 وردت عشرات الشهادات لمعتقلين تعرضوا للتعذيب الشديد كان أشدها على الأسرى الذين جرى اعتقالهم بعد شهر آب/ أغسطس، وكانت أبرز تلك الحالات الأسير سامر العربيد.

حالة الأسير سامر العربيد

الأسير "سامر عربيد"، (44 عامًا) اعتقلته قوات خاصة من أمام مكان عمله صباح يوم الأربعاء 25/ 9/ 2019، عندما كان برفقة زوجته، حيث تعرض للضرب بالأسلحة.

ومنذ لحظة اعتقاله، منعت قوات الاحتلال محاميه من زيارته والاطمئنان عليه، وبعد يومين من اعتقاله في تاريخ 27/ 2019/9 ، وصل سامر إلى المستشفى بحالة فقدان للوعي، وكسور في 11 ضلعاً بالقفص الصدري، ورضوض وآثار ضرب في كافة أنحاء جسده، وفشل كلوي حاد، ولخطورة وضعه الصحي تم تنويمه وربطه بأجهزة التنفس بسبب شدة الألم الذي كان يعاني منه، وفي تاريخ 25/ 10/ 2019 نشرت صحيفة " معاريف" الإسرائيلية أن سامر تعرض لاستنشاق غاز داخل غرفته في مستشفى "هداسا" الإسرائيلي، نتيجة لإطلاق الغاز من قبل أحد السجانين المرافقين له داخل الغرفة. علماً أنه كان وما يزال في وضع صحي صعب، وأخفت قوات الاحتلال هذا الأمر عن محامي سامر، وعائلته وتم منع المحامي من زيارته خلال تلك الفترة لأسباب لم توضحها المحكمة للمحامي.

من الجدير بالذكر أن الممارسات العنيفة وغير المشروعة التي تُمارس ضد المعتقل في غرف التحقيق تتعارض بشكل مباشر مع القانون الدولي، بما في ذلك المادة 2 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي وقعت عليها إسرائيل في 3 تشرين الأول / أكتوبر 1991، والتي تقتضي من أي دولة طرف أن تمنع استخدام التعذيب والممارسات المرتبطة به.

- **الاعتقال الإداري سياسة ممنهجة ومستمرة لدى الاحتلال**

تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاج سياسة الاعتقال الإداري بحق أبناء الشعب الفلسطيني منذ عام 1967م، إلى يومنا هذا، فخلال عام 2019، أصدرت **(1035)** أمر اعتقال إداري.

وتلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة "الاعتقال الإداري" من أجل اعتقال المدنيين الفلسطينيين دون تهمة محددة أو محاكمة، وحتى نهاية عام 2019 يقبع حوالي **(450)** معتقل/ة إداري/ة في سجون الاحتلال منهم **(4)** أطفال و**(4)** نساء كان آخرها إصدار أمري اعتقال إداري خلال شهر كانون الأول– ديسمبر، بحق كل من الصحفية بشرى الطويل، والطالبة في جامعة بيرزيت شذى حسن.

وتُمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال الإداري من خلال إصدار الحاكم العسكري أوامر اعتقال تتراوح مدتها من شهر واحد إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد دون تحديد عدد مرات التجديد، وتصدر أوامر الاعتقال بناء على معلومات سرّية، ولا يحق للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، وعادة تُستخدم في حال عدم وجود دليل كافٍ بموجب الأوامر العسكرية التي

فرضها الاحتلال على الضفة الغربية، لاعتقال المواطنين الفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة، وهذا يُعتبر مسًا جوهريًا في حق المعتقل في معرفة التُهم الموجهة له، والتي تُعتبر أحد ركائز المحاكمات العادلة.

فبعد أن كان عدد المعتقلين الإداريين ما قبل الانتفاضة الثانية (12) معتقلاً إدارياً، وصل عددهم مع بداية عام 2003 إلى ألف معتقل، مما يؤكد أن الاحتلال يستخدم الاعتقال الإداري، كنوع من العقوبات الجماعية على مقاومة الاحتلال المكفولة للشعب الفلسطيني حسب المعايير الدولية.

ويعتبر الاعتقال الإداري بالصورة التي تمارسها دول الاحتلال غير قانوني واعتقال تعسفي، فبحسب ما جاء في القانون الدولي "إن الحبس الإداري لا يتم إلا إذا كان هناك خطر حقيقي يهدد الأمن القومي للدولة"، وهو بذلك لا يمكن أن يكون غير محدود ولفترة زمنية طويلة.

أوامر الاعتقال الإداري

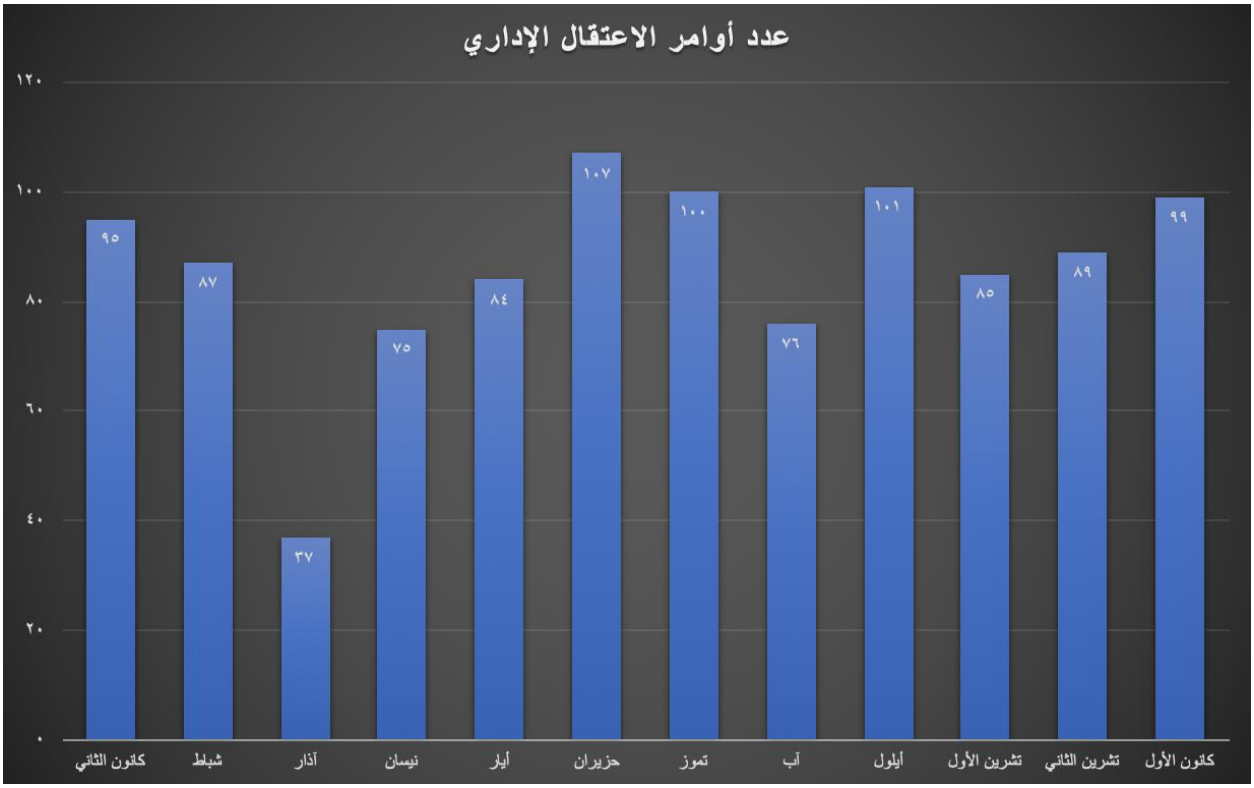

❖ **أكثر من (50) أسيرًا نفذوا إضرابات عن الطعام رفضًا لسياسات الاحتلال**

لقد دفعت الإجراءات القمعية هذه إلى ذهاب الأسرى إلى مواجهة السّجان بالإضراب عن الطعام، فقد خاض أكثر من (50) أسيرًا إضرابًا عن الطعام، رفضاً لسياسات إدارة المعتقلات ومخابرات الاحتلال "الشاباك"، وشكلت قضية الاعتقال الإداري، القضية الأبرز التي واجهها الأسرى، إضافة إلى الإهمال الطبي، والعزل، والنقل التعسفي وعمليات القمع والتعذيب في مراكز التحقيق.

وبالمقارنة مع العام الماضي نجد أن تصاعدًا ملحوظًا فرضته الإضرابات الذاتية، وجلٌ من خاض الإضرابات هم أسرى سابقون قضوا سنوات في معتقلات الاحتلال معظمها في الاعتقال الإداري، ومنهم من خاض أكثر من إضراب على مدار سنوات اعتقاله.

واستمرت إدارة معتقلات الاحتلال بممارسة جملة من الإجراءات التنكيلية والانتقامية بحق الأسرى المضربين، والتي تُشكل جزءاً من السياسات الممنهجة، في محاولة لكسر خطوة الإضراب أبرزها: حرمانهم من زيارة العائلة، وعرقلة تواصل المحامين معهم، ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، وقيام السّجانين بمضايقات على مدار الساعة، عدا عن جملة من الإجراءات التي تتخذها بعد نقلهم إلى المستشفيات المدنية، منها استمرار تقييدهم بالسرير بوضعية تسبب لهم المزيد من الأوجاع.

وتعمدت أجهزة الاحتلال المماطلة بالاستجابة لمطالب الأسرى المضربين، لإيصالهم لأوضاع صحية خطيرة، يصعب على الأسير مواجهتها لاحقًا وتؤثر على مصيره.

وشكلت المحاكم العسكرية للاحتلال الأداة الأساسية في ترسيخ سياسة الاعتقال الإداري، وممارسة عملية انتقام إضافية، عبر تنفيذها قرارات مخابرات الاحتلال "الشاباك"، وهذا ما يمكن قراءته عبر كافة القرارات التي صدرت عنها بدرجاتها المختلفة بحق الأسرى المضربين.

ونجد أن غالبية الأسرى الذين خاضوا إضرابات ضد اعتقالهم الإداري، قد علقوا، بعد وعود أو اتفاقات واضحة بتحديد سقف اعتقالاتهم الإدارية.

حالة الأسير أحمد زهران: إضرابان في عام واحد

نفذ الأسير أحمد زهران (44 عامًا) من بلدة دير أبو مشعل، إضرابين عن الطعام ضد اعتقاله الإداري، خلال عام 2019، وكان الإضراب الأول في شهر آذار/ مارس واستمر لمدة (39) يومًا، علقه بناءً على وعود بالإفراج عنه، إلا أن إدارة معتقلات الاحتلال وقبل موعد الإفراج عنه أبلغته أن أمراً إدارياً جديداً سيصدر بحقه، الأمر الذي دفع بالأسير إلى استئناف خطوته في شهر أيلول/ سبتمبر 2019 وهو يواصل الإضراب حتى إصدار هذا التقرير.

وخلال توجهه إلى محاكم الاحتلال العسكرية، فقد كانت المحكمة تنفذ فقط أوامر جهاز "الشاباك"، فبعد صدور الأمر الإداري الأخير ومدته أربعة شهور، ثبتته على كامل المدة، وما تزال تُماطل في الرد على الاستئناف المقدم باسم الأسير ضد قرار التثبيت، من خلال إدعاء النيابة أنها تحاول تقديم بيانات جديدة بحقه، حيث تعرض الأسير زهران إلى التحقيق مؤخرًا رغم مواصلته الإضراب.

❖ **خطوات نضالية جماعية نفذها الأسرى منها الإضراب عن الطعام**

نفذ الأسرى في سجون الاحتلال خطوات نضالية ضد سياسات الاحتلال بأجهزته المختلفة، وكان أبرز هذه المعارك ضد أجهزة التشويش التي نصبتها إدارة معتقلات الاحتلال بقرار سياسي، إضافة إلى مطالبة الأسرى بتشغيل الهواتف العمومية، الذي شكل بالأصل مطالباً تاريخياً في إضرابات الحركة الأسيرة.

وكان جزء من الأهداف الأساسية للخطوات النضالية، الرد على عمليات القمع التي تصاعدت وتيرتها منذ مطلع عام 2019، وفيها أُصيب العشرات من الأسرى بإصابات، منها ما وصفت بالبليغة، وكانت أشدها في معتقلي "عوفر، والنقب".

وكانت أبرز هذه المعارك في شهر نيسان/ أبريل 2019، حيث نفذ الأسرى خطوات نضالية تدريجية، وكان جزء منها خوض العشرات من الأسرى إضراب عن الطعام، وتلا ذلك إضرابات إسنادية جماعية نفذها العشرات من الأسرى مع مجموعة من الأسرى الإداريين الذي خاضوا إضرابات ذاتية.

❖ **شهداء الحركة الأسيرة عام 2019**

قتل الاحتلال الإسرائيلي خمسة أسرى منذ مطلع العام 2019 في سجونه، وذلك عبر أدوات التعذيب الممنهجة وسياسات القتل البطيء التي نفذها على مدار سنوات بحقهم، سواء من خلال استخدام الحق بالعلاج كأداة لقتلهم، عبر المماطلة في تقديمه أو حرمانهم منه، أو من خلال التعذيب في فترة التحقيق واحتجازهم في ظروف قاسية، وكذلك عبر إطلاق النار المباشر عليهم أثناء الاعتقال، ليرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام 1967 إلى **(222)** شهيداً.

وكان أول الشهداء الأسرى خلال 2019، الأسير **فارس بارود من غزة**، والذي قتله الاحتلال على مدار **(28)** عامًا من الاعتقال بشكل بطيء، عبر جملة من أدوات التعذيب الممنهجة منها: احتجازه في العزل لسنوات طويلة داخل زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، والتي تسببت بإصابته بعدة أمراض، رافقها الإهمال الطبي المتعمد وهو جزء أساس من أدوات التعذيب، وأدت بالنهاية إلى استشهاده في تاريخ السادس من شباط/ فبراير 2019، علمًا أن الأسير بارود من الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو، ورفض الاحتلال الإفراج عنه، وهو من غزة اعتقل عام 1991م، ومحكوم بالسجن المؤبد و(35) عامًا.

وفي 27 نيسان/ أبريل 2019 أطلق الاحتلال النار على الشاب **عمر عوني يونس (20 عامًا)** من بلدة سنيريا قضاء قلقيلية، وأصابه بجروح خطيرة، وقام باعتقاله وأبقى على احتجازه لمدة أسبوع في مستشفى "بيلنسون" الإسرائيلي، حيث مدد اعتقاله خلال وجوده في المستشفى، ولم يسمح لعائلته بزيارته، إلى أن أُعلن عن استشهاده.

وفي تاريخ 16 تموز/ يوليو 2019 أُستشهد المعتقل **نصار ماجد طقاطقة (31 عامًا)** من بلدة بيت فجار قضاء بيت لحم، بعد تعرضه للتعذيب في مركزي تحقيق "المسكوبية" و"بيتح تكفا" من قبل المحققين، وأُصيب نتيجة لظروف التحقيق

والاحتجاز القاسية بالتهاب رئوي حاد، رافقه إهمال طبي متعمد كجزء من التعذيب، أدى إلى استشهاده في معتقل "نيتسان الرملة".

وفي تاريخ الثامن من أيلول/ سبتمبر 2019، أُستشهد **الأسير بسام السايح (46 عامًا)** من محافظة نابلس، بعد تعرضه لعملية قتل بطيء استمرت منذ اعتقاله عام 2015، حيث اعتقله الاحتلال وهو مصاب بالسرطان، وتفاقم مرضه جراء تعرضه للتحقيق والتعذيب الشديد، حتى أُعلن عن استشهاده، علمًا أنه بقي محتجزاً معظم فترة اعتقاله فيما يسمى بمعتقل "عيادة الرملة" والذي يطلق عليها الأسرى "المسلخ".

وفي تاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 أُستشهد الأسير **سامي أبو دياك (36 عامًا)**، بعد عملية قتل بطيء استمرت منذ عام 2015، حيث تعرض لخطأ طبي عقب خضوعه لعملية جراحية في مستشفى "سوروكا" الإسرائيلي، وتم استئصال جزءاً من أمعائه، وأُصيب جرّاء نقله المتكرر عبر ما تسمى بعربة "البوسطة" – التي تُمثل للأسرى رحلة عذاب أخرى– بتسمم في جسده وفشل كلوي ورئوي، وعقب ذلك خضع لثلاث عمليات جراحية، وبقي تحت تأثير المخدر لمدة شهر موصولاً بأجهزة التنفس الاصطناعي، إلى أن ثبت لاحقاً إصابته بالسرطان.

يُشار إلى أن الشهيد أبو دياك من بلدة سيلة الظهر في محافظة جنين، اعتقله الاحتلال في تاريخ 17 تموز / يوليو عام 2002م، بتهمة مقاومة الاحتلال، وحُكم عليه بالسّجن المؤبد ثلاث مرات، و(30) عامًا، وله شقيق آخر أسير وهو سامر أبو دياك محكوم بالسّجن مدى الحياة، حيث رافقه طوال سنوات مرضه فيما تسمى بمعتقل "عيادة الرملة" لرعايته.

وتواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين أربعة أسرى شهداء في الثلاجات وهم: الأسير عزيز عويسات (53 عامًا) وهو من جبل المكبر في القدس أُستشهد عام 2018 نتيجة للتعذيب الشديد الذي تعرض له على يد قوات "النحشون"، إضافة إلى الأسرى فارس بارود ونصار طقاطقة وبسام السايح.

❖ سياسة الإهمال الطبي المتعمد جزء من أدوات التعذيب

وصل عدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، إلى أكثر من (700) معتقل، من بينهم على الأقل عشرة أسرى يعانون من مرض السرطان، ومنهم أكثر من (200) حالة يعانون من أمراض مزمنة، وتُشير متابعات المؤسسات، إلى أن سلطات الاحتلال استمرت خلال عام 2019 في نهج سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى المرضى أو الجرحى، هذا بالإضافة إلى سوء المعاملة التي يتعرضون لها، على الرغم من الحالة الصحية المتدهورة التي يعانون منها، وذلك من خلال الاعتداء عليهم وتكبيلهم ونقلهم عبر عربات "البوسطة" دون مراعاة لحالاتهم الصحية، كما يتم حرمانهم من العلاج وإجراء الفحوصات، وتشخيص الأمراض لفترات طويلة تصل لسنوات.

هذا ويكتفي الأطباء بتزويد الأسرى المرضى الذين يلجؤون إليهم بالمسكّنات وتبدأ غالبًا المتابعة الصحية الجدية بعد أن يكون المرض قد استفحل في أجسادهم، وتتمثل أبرز سياسات الإهمال الطبي: حرمان الأسير من العلاج أو المماطلة في تقديمه، والكشف المتأخر عن المرض، بسبب المماطلة في إجراء الفحوص الطبية أو النقل إلى المستشفيات، فهناك

العشرات من الأسرى ينتظرون منذ سنوات إجراء عمليات جراحية لهم، وبعضهم وصل إلى مرحلة يصعب فيها تقديم العلاج له، عدا عن ظروف الاحتجاز التي لا تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية للأسرى، والتي تسببت بإصابة المئات من الأسرى بأمراض مختلفة.

ومع كل هذا لا تتوقف إدارة معتقلات الاحتلال بتنفيذ إجراءاتها القمعية بحق الأسرى المرضى، ولا يمنعها من تنفيذ اعتداءاتها، وقد وثقت المؤسسات العديد من الحالات كانت أبرزها المعتقل (نصار طقاطقة) الذي أُستشهد نتيجة لجريمة مركبة نفذها المحققون وإدارة معتقلات الاحتلال، عبر سياسة الإهمال الطبي وتعذيبه.

هذا وتُشير المؤسسات إلى أن (67) أسيرًا قتلهم الاحتلال منذ عام (1967) نتيجة لسياسة الإهمال الطبي التي تندرج في تفاصيلها المكثفة ضمن سياسات التعذيب.

حالة الأسير المصاب بالسرطان موفق عروق

كشفت الفحوص الطبية التي أُجريت للأسير موفق عروق (77 عامًا) في شهر تموز/ يونيو 2019، بإصابته بسرطان الكبد والمعدة، وماطلت إدارة معتقلات الاحتلال بنقله إلى المستشفى لتلقي العلاج الكيماوي لعدة أشهر رغم ما أثبتته الفحوص الطبية، الأمر الذي فاقم من وضعه الصحي.
ولم تكتفِ بعملية المماطلة كإجراء انتقامي منه، بل احتجزته فيما يُسمى "بالمعبار" في معتقل "عسقلان" لمدة شهر في ظروف قاهرة وقاسية، إلى جانب عدد من الأسرى المرضى، وذلك بعد عملية قمع نفذتها بحق أسرى "عسقلان" في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.
يُشار إلى أن الأسير عروق هو من الأراضي المحتلة عام 1948، وهو محكوم بالسّجن لمدة (30 عامًا)، ومعتقل منذ عام 2003.

- **تصاعد الاعتقالات التعسفية بحق الأطفال**

صعَّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقالاتها التعسفية بحق الأطفال والقاصرين الفلسطينيين، ومارست بحقهم أنماطاً مختلفة من التّعذيب خلال وبعد اعتقالهم، ما يعتبر من بين المخالفات الجسيمة للقانون الدولي، خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل.

وخلال العام 2019، اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيلي (889) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الأطفال مع نهاية العام المنصرم إلى نحو (200) قاصر، و(35) قيد الاعتقال المنزلي.

وفى سابقة خطيرة تجاوزت كل المعايير الإنسانية والقانونية؛ استدعت سلطات الاحتلال –خلال شهر تمّوز/ يونيو– كل من: والد الطفل محمد ربيع عليان (4 سنوات)، ووالد الطفل قيس فراس عبيد (6 سنوات) وكلاهما من بلدة العيسوية في القدس، للتحقيق معهما بتهمة إلقاء الطّفلين الحجارة على مركبات الشرطة الإسرائيلية، وفي الأول من آب/ أغسطس 2019، استدعت سلطات الاحتلال عائلة الطفلة ملاك سدر البالغة (8 سنوات) من محافظة الخليل، لغرض التحقيق مع

الطّفلة، وتكمن الخطورة الحاصلة من هذه الاستدعاءات، عدا عن الحصول على معلومات، في مطالبة عائلاتهم بإحضارهم، الأمر الذي يُشكل مسّاً مباشراً بالعلاقة بين الآباء والأبناء، ووضع تلك العلاقة محط تساؤل لدى الأطفال.

وتُمارس سلطات الاحتلال العديد من الانتهاكات بحقّ الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم وطريقة توقيفهم التي تتّسم بالقسوة سواء خلال عمليات التوقيف أو خلال اقتيادهم من منازلهم في ساعات متأخرة من اللّيل إلى مراكز التحقيق والتوقيف. ومن بين هذه الانتهاكات: إبقاؤهم دون طعام أو شراب لساعات طويلة وصلت في بعض الحالات الموثّقة ليومين، توجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، تهديدهم وترهيبهم، انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، دفعهم للتوقيع على الإفادات المكتوبة باللّغة العبرية دون ترجمتها، حرمانهم من حقّهم القانوني بضرورة حضور أحد الوالدين والمحامي خلال التّحقيق، وغير ذلك من الأساليب والانتهاكات.

ويتعرّض المعتقلون الأطفال لأساليب تعذيب ومعاملة حاطّة بالكرامة ومنافية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث يتم احتجاز غالبيتهم في سجون داخل دولة الاحتلال، بشكل يخالف اتفاقية جنيف الرابعة، ويتسبّب في حرمان الغالبية منهم من زيارات ذويهم. هذا بالإضافة إلى معاناة الأهل في الحصول على التصاريح اللّازمة للزيارة، التي تمنحهم حق التنقّل، حيث تماطل سلطات الاحتلال في منح التصاريح ما يطيل فترة الانتظار، فيما تحرم كثير من العائلات من الحصول على التّصاريح.

- **سياسة اعتقال النساء وتعذيبهن**

تتعرّض النساء الفلسطينيات للاعتقال والاعتداء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كباقي شرائح المجتمع الفلسطيني، دون أي اعتبار للوضع الصحي أو النفسي أو الاجتماعي لهن.

وحتّى نهاية العام 2019؛ فإن سلطات الاحتلال تعتقل (40) أسيرة في سجونها، بينهنّ أربع أسيرات قيد الاعتقال الإداري، وهنّ شروق البدن وآلاء البشير وبشرى الطويل وشذى حسن، و**(27)** أسيرة محكومات بالسّجن الفعلي والغرامات المالية، وأعلاهنّ حكماً؛ الأسيرتان شروق دويات وشاتيلا عياد المحكومتان بالسّجن لـ**(16)** عاماً، وميسون موسى المحكومة بالسّجن لـ**(15)** عاماً، فيما ما تزال **(13)** أسيرة موقوفات.

ومن بين الأسيرات، ثماني جريحات، أصعبها حالة الأسيرة إسراء جعابيص (32 عاماً)، من القدس، والتي اعتقلتها قوات الاحتلال بعد إطلاق النار على سياراتها ما أدى إلى انفجارها وإصابتها بحروق شديدة شوهت وجهها ورأسها وصدرها وبترت أصابعها، وحكمت عليها سلطات الاحتلال بالسّجن لمدة (11) عاماً.

ولم تقتصر عمليات الاعتقال على فئة محددة من النساء، وإنما طالت نساء يمثلن مختلف قطاعات وشرائح المجتمع الفلسطيني، لتشمل الاعتقالات عضوات في المجلس التشريعي كالأسيرة خالدة جرار، ووالدات شهداء، كالأسيرة وفاء مهداوي والدة الشهيد أشرف نعالوة، وأمّهات، كالأسيرة آسيا كعابنة الأمّ لثمانية أطفال، والأسيرة نسرين حسن الأمّ لسبعة، والمحكومة بالاعتقال لست سنوات، ويقبع زوجها وأطفالها في قطاع غزة، وتحرمهم سلطات الاحتلال من زيارتها، إلى

جانب حرمان إخوتها –القابعين في حيفا– من زيارتها أيضاً، وذلك منذ اعتقالها بتاريخ 18 أكتوبر 2015، علماً أن أصغر أطفالها كان بعمر ثمانية شهور عند اعتقالها وأكبرهم فتاة كانت بعمر (11 عاماً)، ما تزال تقوم برعاية أشقائها إلى جانب والدها.

وتعيش الأسيرات خلال مراحل الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تراعى فيها حقوقهنّ في السلامة الجسدية والنفسية والخصوصية، إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كحقهن في التجمّع لغرض أداء الصلاة جماعةً أو الدّراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام باللباس الشرعي حتّى أثناء ممارسة الرياضة، كما وتحرمهن من حقّهن بوجود مكتبة داخل المعتقل، رغم المطالبات المتكررة لذلك، إضافة إلى حرمانهنّ من ممارسة الأشغال الفنية اليدوية، بالإضافة إلى تعرضهنّ للتنكيل بهن خلال عملية النقل عبر عربة "البوسطة" إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النقل بها لساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء عليهن على يد قوّات "النحشون"، وقد وثّقت المؤسسات الاعتداء على الأسيرة وفاء نعالوة بشتمها والضغط على يديها بالقيود أثناء عملية نقلها للمحكمة.

حالة الأسيرة ميس أبو غوش

أُعتقلت الشابة ميس أبو غوش (20 عامًا) من مخيم قلنديا، في تاريخ 29 آب/ أغسطس 2019، وبعد عملية اعتقالها جرى تحويلها إلى مركز تحقيق "المسكوبية" حيث استمر التحقيق معها لمدة (30) يومًا وحرمت من لقاء المحامي طوال فترة التحقيق، خلاله تعرضت للتعذيب الشديد، وتمثلت أساليب التعذيب: الحرمان من النوم، الشبح على مدار الساعة، اللجوء إلى ما يسمى بالتحقيق "العسكري"، واستخدام أسلوبي ما تعرف "بالموزة" و "القرفصاء"، كما واستخدمت سلطات الاحتلال عائلتها للضغط عليها، حيث اعتقلت شقيقها سليمان وجرى تحويله إلى الاعتقال الإداري، واستدعت والديها عدة مرات خلال فترة التحقيق.

- **سياسة العقاب الجماعي**

انتهجت سلطات الاحتلال استخدام سياسة العقاب الجماعي بحق عائلات المعتقلين، وتمثل ذلك من خلال استدعاء أفراد من عائلاتهم للضغط عليهم أو اعتقالهم، وشمل ذلك أباء وأمهات المعتقلين وأشقائهم، إضافة إلى الاقتحامات المتكررة لمنازلهم، وتنفيذ اعتداءات وعمليات تخريب، كما وشمل ذلك عمليات هدم لمنازل عدد من المعتقلين، كجزء من الإجراءات الانتقامية التي تنفذها بحقهم وبحق عائلاتهم، وتُعتبر سياسة هدم منازل المعتقلين سياسة قديمة متجددة، مارستها سلطات الاحتلال بكثافة عالية في الأعوام التي شهدت مواجهة عالية مع الاحتلال.

وخلال عام 2019 هدمت سلطات الاحتلال منزل الأسير خليل يوسف جبارين من بلدة يطا، وعاصم البرغوثي من بلدة "كوبر" ومنزل شقيقه الشهيد صالح، كما وهدمت منزل عائلة الأسير إسلام أبو حميد وهي المرة الرابعة التي يهدم فيها،

إضافة إلى منازل أربعة أسرى من بلدة بيت كاحل قضاء الخليل والأسرى هم: أحمد عصافرة، وشقيقه قاسم، ونصير صالح عصافرة، ويوسف سعيد زهور.

حالة وداد البرغوثي

اعتقلت قوات الاحتلال المحاضرة في جامعة بيرزيت وداد البرغوثي ووالدة الأسير قسام البرغوثي، وذلك في تاريخ الأول من أيلول/ سبتمبر 2019، وقدمت لائحة اتهام بحقها تتعلق بنودها بالتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن ما أظهره اعتقال البرغوثي كان واضحًا أن السبب هو محاولة للضغط على نجلها الأسير قسام الذي تعرض للتعذيب الشديد في معتقل "المسكوبية" في حينه، وفي تاريخ 16 أيلول/ سبتمبر قررت سلطات الاحتلال الإفراج عنها بشروط إلى حين استكمال المحاكمة وتمثلت بـ الإقامة الجبرية في منطقة (ج) إلى حين انتهاء المحاكمة، ودفع غرامة مالية بقيمة (40) ألف شيقل.

- **سياسة اعتقال الصحفيين والنواب والنشطاء**

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال (11) صحفيًا في سجونها، أقدمهم الأسير محمود موسى عيسى من القدس وهو محكوم بالسّجن ثلاث مؤبدات، وخلال هذا العام اعتقل الاحتلال عشرة صحفيين على الأقل، كان من بينهم الصحفيتان ميس أبو غوش (20 عامًا) وبشرى الطويل (26 عامًا).

ووفقًا لمتابعة المؤسسات فإن الاحتلال مستمر في محاكمة الأسيرة أبو غوش، فيما حوّل الأسيرة الطويل إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور.

وفي القدس استهدف الاحتلال الصحفيين بشكل أساس ومنع طاقم تلفزيون فلسطين من العمل أو التواصل، كما واستدعى عددًا منهم وتعرضوا للتحقيق عدة مرات، وما تزال سلطات الاحتلال تمنعهم من العمل.

كما وتستمر سلطات الاحتلال باعتقال (8) من النواب السابقين من بينهم الأسيرة خالدة جرار، إضافة إلى سبعة نواب هم: مروان البرغوثي، أحمد سعدات، محمد أبو جحيشة، ومحمد إسماعيل الطل، وحسن يوسف، وعزام سلهب، ومحمد جمال النتشة، بالإضافة إلى خالدة جرار، علمًا أن غالبيتهم معتقلون إداريًا.

وتنتهج سلطات الاحتلال سياسة اعتقال الصحفيين والنشطاء والنواب في محاولة لتقويض دورهم المجتمعي والثقافي والسياسي، وإبقاء السيطرة على الساحة الفلسطينية، ومحاربة كل ما من يحاول كشف جرائم الاحتلال.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفية بشرى الطويل في تاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وحولتها إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور، وهي من بين أربع أسيرات معتقلات إداريًا، وبحسب متابعة المؤسسات فإن قوات الاحتلال اعتقلت الطويل ثلاث مرات سابقًا قبل اعتقالها الحالي، وذلك منذ عام 2011، حيث صدر بحقها في حينه حُكمًا بالسّجن لمدة (16) شهراً ونصف، وأُفرج عنها ضمن صفقة "وفاء الأحرار".

وفي عام 2014 أعاد الاحتلال اعتقالها مجدداً مع العشرات من محرري الصفقة، وقضت مدة حُكمها السابق، وفي عام 2017 اعتقلها الاحتلال إداريًا بذريعة وجود "ملف سّري"، واستمر اعتقالها لمدة ثمانية شهور، إلى أن اعتقلها مجدداً هذا العام، وذلك بعد أيام على الإفراج عن والدها جمال الطويل الذي استمر اعتقاله إداريًا لمدة (20) شهراً.

❖ سياسة القمع والاقتحامات داخل المعتقلات

شهد العام 2019 تصاعد في وتيرة الاقتحامات والتفتيشات التي نفذتها الوحدات الخاصة لأقسام الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، فقد وثقت مؤسسات الأسرى العديد من شهادات الأسرى الذين تعرضوا لاعتداءات وتنكيل على يد قوات القمع الخاصة بالسجون، تخللها اعتداء مباشر بالضرب وسوء شديد بالمعاملة الذي يرتقي إلى التعذيب، لتكون هذه الأحداث الأعنف منذ أحداث سجن "النقب" عام 2007، والتي أُستشهد فيها الأسير "محمد الأشقر" بعد إطلاق النار مباشرة عليه.

اقتحام سجن "عوفر" خلال شهري كانون الثاني وآب

تعرض سجن "عوفر" خلال شهري كانون الثاني وآب لاقتحامات من قبل وحدة "المتسادا" لعدد من الأقسام، ففي يومي 20 و2019/1/21 تعرضت عدد من الأقسام لاقتحام وحدة "المتسادا" بعدما نفذت وحدات السجن تفتيشًا استفزازيًا لغرف الأسرى في قسمي 17 و15، تخللهما تخريب متعمد من قبل وحدات السجن قابله الأسرى بالاعتراض والمواجهة الأمر الذي أدى إلى تصاعد وتيرة المواجهات داخل هذه الأقسام، وخلالها اعتدت على أسرى في القسمين بالضرب بالعصي والأيدي واستخدام غاز الفلفل والرصاص المعدني وقنابل الصوت.

اقتحام سجني النقب وسجن"ريمون" في شهر آذار

كان اقتحام قسم (3) في سجن "النقب" من قبل وحدة "المتسادا" الأعنف منذ أكثر من عشر سنوات، ووفقاً لشهادات العديد من الأسرى، التي أكدت على أن ساحة السجن كانت عبارة عن ساحة حرب، فقد شهد القسم ليلة 2019/3/24 اعتداءًا وحشي على الأسرى، تخللها ضرب شديد لعدد كبير من الأسرى، وتقييد لساعات طويلة، ووقوع عدد من الإصابات الخطيرة التي جرى نقلها إلى المشفى وهي في حالة إغماء، عدا عن عزل أسرى القسم والبالغ عددهم 98 أسيراً في القسم لمدة شهر كامل دون وجود أي مقوم من مقومات الحياة الإنسانية.

شهادة الأسير عماد الشريف

أكد الأسير "عماد الشريف" خلال شهادته عبر زيارة المحامي على أن ما حدث في "النقب" لم يحدث منذ سنين ليس داخل سجن "النقب" فحسب، بل داخل جميع السجون والمعتقلات، حيث يقول الشريف في شهادته : " في يوم الأحد 3/24 حوالي الساعة 8 مساءً أبلغت إدارة سجن "النقب" أسرى قسم (4) بأنه سيتم نقلهم إلى قسم (3) المجاور بهدف إجراء تفتيش في القسم، والأسرى قاموا بتحضير أغراضهم وحاجياتهم استعداداً للنقل، حيث كان عدد الأسرى 98 أسيراً نُقل منهم 94 أسيراً إلى قسم (3) دون أي مشكلة، والأسرى الأربعة الآخرين كان اثنان منهم ما زال في قسم (4) واثنان بين القسمين ينقلان أغراضهم، أحد الأسرى الذي كان متواجداً في قسم (4) قام بالاعتداء على أحد السجانين في القسم دون مشاركة أو مساعدة أو معرفة من أحد الأسرى، وكان هذا الأمر حوالي الساعة 10:30 ليلاً، ودخلت قوات مصلحة السجون بأعداد كبيرة إلى قسم (4) وقامت فوراً بالسيطرة على الأسير والأسرى الثلاثة الآخرين الذين كانوا متواجدين خارج قسم (3)، وقامت بالاعتداء عليهم بشكل همجي وحتى وهم مقيدين، بعد ذلك قامت الإدارة بإعطاء أوامر في اقتحام قسم (3) من قبل وحدة "المتسادا" و"الكيتر" وشرطة السجن.

وبدأت وحدة "المتسادا" عملية الاقتحام برمي قنابل الصوت وإطلاق كثيف للنيران على الأسرى، وفي حينه تراجع الأسرى للخلف وجلسوا على الأرض في وضعية استسلام دون أي مقاومة، وبعد ذلك حاصرت قوات القمع الأسرى وبدأت بسحب أسير وراء الآخر وتقييد يديه من الخلف ثم الاعتداء عليه بالضرب المبرح بمشاركة وحدة "الكيتر"، وشرطة السجن التي استخدمت الهراوات والعصي الحديدية، وبعدها قامت بنقل الأسير إلى ساحة القسم بوضعية ركوع مع استمرار الاعتداء على الأسير، وتخلل الاعتداء صراخ وشتم الأسير وأهله وسب الذات الإلهية، وخلال الاعتداء هطلت أمطار غزيرة ولساعات طويلة على الأسرى الذين لم يكن هناك شيء يقيهم من الأمطار، واستمر الأمر حتى الساعة 4 من صباح اليوم التالي 3/25، وبعدها قاموا بإدخال الأسرى داخل الخيام، حيث استمرت بالاعتداء على الأسرى داخل الخيام، واستمر تواجد الأسرى داخل الخيام في جو شديد البرودة وملابس مبتلة ومقيدين الأيدي والأرجل، مجبرين بالجلوس على الأبراش دون أي حراك حتى الساعة 10:30 صباحاً، وخلال ساعات الليل تم نقل ما يقارب 11 أسيراً إلى مشفى "سوروكا" لصعوبة وضعهم، والكثير من الأسرى أصيبوا بالطلقات والجروح ولم يتم تقديم العلاج لهم، واستمرت العقوبات والعزل لنحو 3 أسابيع حتى تاريخ 2019/4/16 حيث حرمت الإدارة الأسرى المتواجدين في قسم (3) من كل أغراضهم الشخصية وملابسهم وكل ما يتمتع به أي أسير في أي سجن وفي ظروف إنسانية قاهرة".

وسبق هذا الاقتحام اقتحام آخر من قبل "المتسادا" لقسم (1) في سجن "ريمون"، حيث شهدت عدة سجون في ذلك الوقت احتجاجات عديدة رفضاً لنصب إدارة سجون الاحتلال أجهزة تشويش حديثة تؤثر على صحة الأسرى.

❖ سياسة العزل

يُشكل العزل أحد أدوات التعذيب النفسي التي تستخدمها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، وتنتهج إدارة معتقلات الاحتلال، وبقرارات من جهاز المخابرات "الشاباك" سياسة العزل الانفرادي، بذريعة تشكيلهم "الخطر على أمن الدولة" ووجود "ملف سري" أو استخدمها كعقوبة لفترات مؤقتة. ولا تعطي إدارة معتقلات الاحتلال أي توضيح حول ماهية "الخطورة" التي تدعيها.

ويُصدر جهاز "الشاباك" أمر العزل لمدة ستة شهور قابلة لتجديد بقرار من المحكمة، وذلك استناداً على إدعائها بوجود "ملف سري." أو تشكيل "الخطورة."

ويرافق عملية العزل، إبقاء الأسير في زنزانته طوال اليوم باستثناء ساعة واحدة يخرج بها إلى الفورة (الساحة)، ولا يسمح له بالتواصل مع أحد سوى السّجان؛ كما وتحرم عائلته من زيارته.

أما على صعيد الزنزانة التي يُحتجز بها الأسير، فهي عبارة عن غرفة صغيرة لا تدخلها أشعة الشمس، وتحتوي على مرحاض بداخلها، وفيها فتحة واحدة وهي فتحة الباب الحديدي الذي يتم عبرها إدخال الطعام للأسير، وهناك العشرات من الشهادات للأسرى المعزولين تُفيد بانتشار الحشرات فيها، وهي شديدة البرودة في الشتاء، وحارّة في الصيف.

واستخدمت إدارة المعتقلات العزل بحق كافة الأسرى الذين خاضوا إضرابات، كإجراء عقابي أولي بحقهم، وبرزت بعض قضايا العزل خلال هذا العام منها قضية الأسير إسلام وشاحي.

حالة الأسير إسلام وشاحي

تواصل إدارة معتقلات الاحتلال عزل الأسير إسلام وشاحي منذ شهر آذار/ مارس 2019 حيث تعرض الأسير وشاحي للاعتداء بالضرب المبرح على يد قوات القمع في معتقل "النقب"، وتسبب بإصابته بكسور ورضوض شديدة، وجرى ذلك خلال الأحداث العنيفة التي شهدها سجن "النقب" في شهر آذار/ مارس 2019، إثر المواجهة التي اندلعت بين قوات القمع والأسرى، على خلفية تركيب أجهزة التشويش في السجن، ووجهت نيابة الاحتلال لائحة اتهام بحقه، ادعت فيها أنه حاول قتل أحد السجانين، وحتى الآن تحاكم إدارة المعتقلات الأسير وشاحي، وتستمر بعزله، حيث جددت عزله مؤخرًا.

يُشار إلى أن الأسير وشاحي من محافظة جنين، وهو معتقل منذ عام 2002، ومحكوم بالسجن لمدة (19) عامًا.

2020/12/31

عام 2020: معاناة مضاعفة على الأسرى في مواجهة سياسات السّجان والوباء

مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل أكثر من (4600) مواطن/ة فلسطيني/ة بينهم (543) قاصرًا و(128) من النساء

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عام 2020م، سياسة التنكيل الممنهج، وانتهاكاتها المنظمة لحقوق الأسرى والمعتقلين التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية، كجزء من بنية العنف التي تفرضها على الواقع الفلسطيني، حيث تصدرت جملة من الانتهاكات واقع قضية المعتقلين، والأسرى في السجون الإسرائيلية، لا سيما مع انتشار فيروس "كورونا"، والتحولات التي رافقت الوباء، عبر جملة من الإجراءات التي فرضتها إدارة سجون الاحتلال، وساهمت في تفاقم الظروف الاعتقالية.

ووفقًا لمتابعة المؤسسات الحقوقية الخاصة بشؤون الأسرى، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلت، نحو(4634) فلسطينياً/ة، خلال عام 2020؛ من بينهم (543) طفلاً، و(128) من النساء، ووصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة (1114) أمر اعتقال إداري.

وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة –سلوان) في تقرير سنوي صدر عنها اليوم الخميس، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020 نحو (4400) أسير، منهم (40) أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو (170) طفلاً، وعدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (380) معتقلاً، فيما وصل عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (226) شهيدًا، حيث ارتقى أربعة أسرى داخل سجون الاحتلال خلال العام المنصرم وهم: (نور الدين البرغوثي، وسعدي الغرابلي، وداوود الخطيب، وكمال أبو وعر).

ووصل عدد الأسرى الذين صدر بحقهم أحكامًا بالسّجن المؤبد إلى (543) أسيرًا منهم خمسة أسرى خلال العام 2020، وأعلى حكم أسير من بينهم الأسير عبد الله البرغوثي ومدته (67) مؤبدًا.

فيما وصل عدد الأسرى المرضى قرابة (700) أسير منهم قرابة (300) حالة مرضية مزمنة وخطيرة و بحاجة لعلاج مناسب ورعاية مستمرة، وعلى الأقل هناك عشرة حالات مصابين بالسرطان وبأورام بدرجات متفاوتة، من بينهم الأسير فؤاد الشوبكي (81) عاماً، وهو أكبر الأسرى سنّا.

أبرز أسماء الأسرى المرضى في سجن "عيادة الرملة": (خالد الشاويش، منصور موقده، معتصم رداد، ناهض الأقرع، صالح صالح، موفق العروق). علماً أن غالبيتهم ومنذ سنوات اعتقالهم وهم في عيادة الرملة، وقد استشهد لهم رفاق احتجزوا لسنوات معهم، منهم سامي أبو دياك، وبسام السايح، وكمال أبو وعر.

عدد الأسرى الذين قتلهم الاحتلال عبر إجراءات الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء) وهي جزء من سياسة ثابتة وممنهجة– وصل إلى (71) وذلك منذ عام 1967م.

ويواصل الاحتلال احتجاز جثامين (8) أسرى استشهدوا داخل السجونوهم: أنيس دولة الذي أُستشهد في سجن عسقلان عام 1980م، وعزيز عويسات منذ عام 2018م، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح، وأربعتهم أُستشهدوا خلال العام المنصرم 2019م، والأسير سعدي الغرابلي، وداوود الخطيب، وكمال أبو وعر أُستشهدوا خلال العام 2020.

وبلغ عدد الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو،(26) أسيراً، أقدمهم الأسيران كريم يونس، وماهر يونس المعتقلان منذ يناير عام 1983مبشكل متواصل، والأسير نائل البرغوثي الذييقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، ما مجموعها أكثر (40) عاماً، قضى منها (34) عاماً بشكل متواصل، وتحرر عام 2011 في صفقة (وفاء الأحرار)، إلى أن أُعيد اعتقاله عام 2014.

وعدد نواب المجلس التشريعي في دورته الأخيرة والمعتقلين (9) نواب.

قراءة في نسبة عمليات الاعتقال التي نفذها الاحتلال على مدار عام 2020

بلغت أعلى نسبة اعتقالات في شهر كانون الثاني/يناير 2020، بـ(496) حالة اعتقال، وكانت أدنى نسبة اعتقالات قد سُجلت في شهر نيسان / أبريل 2020، وبلغت (197) حالة اعتقال، إلا أنه ومنذ شهر أيار/ مايو صعّد الاحتلال من عمليات الاعتقال الممنهجة رغم تصاعد انتشار وباء "كورونا" منذ شهر آذار/ مارس 2020.

وتؤكد مؤسسات الأسرى على أن أعلى نسبة اعتقالات في المحافظات سُجلت في القدس وبلداتها منذ بداية العام حتى نهاية العام المنصرم، ووصلت إلى (1975)حالة اعتقال كانت أعلاها في بلدة العيسوية حيث سُجلت (642) حالة اعتقال، من بينها (363) قاصرًا، و(100) من النساء بينهن 3 قاصرات.

وصعّدت سلطات الاحتلال من استهداف للبلدات والمخيمات التي تشهد مواجهة مستمرة مع الاحتلال، خاصة البلدات والمخيمات القريبة من المستوطنات المُقامة على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية.

كما استهدفت عمليات الاعتقال طلاب الجامعات في محاولة لتقويض أي مساهمة اجتماعية أو نضالية يمكن أن تُشكل رافعة للمجتمع الفلسطيني، وتُساهم في بث الوعي الوطني، فكان طلبة جامعة بيرزيت على وجه الخصوص، في بؤرة الاستهداف، ووصلت حالات الاعتقال بين صفوف طلبة الجامعات خلال العام 2020 لأكثر من 70 حالة اعتقال.

الأسرى في سجون الاحتلال في مواجهة الوباء وسياسات إدارة سجون الاحتلال التنكيلية

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها عبر عمليات قمع وعنف مُنظَّمة، بحق المواطنين الفلسطينيين، ففي الوقت الذي تواجه فيه البشرية الوباء، استخدم الاحتلال فيروس "كورونا" المُستجد، كأداة قمع وتنكيل بحق المعتقلين والأسرى، دون أدنى اعتبار لجملة المخاوف المحيطة بمصير الأسرى الفلسطينيين جرّاء انتشار الوباء، حيث تُشكل سجون الاحتلال بيئة محفزة على انتشار الأمراض، خاصة مع انعدام الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع تفشي الوباء إضافةً الى كون السجون لا تصلح للعيش الآدميّ. ومنذ شهر آذار/ مارس 2020م، ومع إعلان حالة الطوارئ، أعلنت إدارة مصلحة السجون، جملة من الإجراءات، وفرضت قيود على عدة مستويات فيما يتعلق بعمل المحامين المدافعين عن الأسرى في المحاكم العسكرية والمدنية التابعة للاحتلال، إضافة إلى وقف زيارات عائلات الأسرى والمحامين، الأمر الذي وضع

الأسرى فعلياً في عزل مضاعف، وفاقم من صعوبة الظروف الاعتقالية وحِدتها، كما أقدمت على سحب أصناف عديدة من "الكانتينا"، وشملت أنواع من منظفات تعد من الضروريات في هذه المرحلة.

ورصدت المؤسسات جملة من الحقائق التي رافقت انتشار الوباء منها: قيام قوات الاحتلال باعتقال أكثر من(3600) مواطن/ ة فلسطيني/ة منذ بداية انتشار فيروس "كورونا"، ولم تستثن حملات الاعتقال الأطفال والنّساء، وكبار السّن، والمرضى والجرحى، إذّ تحّول الوباء لأداة قمع وعنف بحق الأسرى، ورغم تزايد تسجيل الإصابات بين صفوفهم، لاسيما في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، إلا أن قوات الاحتلال استمرت في عمليات الاعتقال اليومية الممنهجة، والتي رافقها قمع وترهيب بحق المعتقلين وعائلاتهم. وسُجلت منذ نيسان/ أبريل (140) إصابة بفيروس "كورونا" المُستجد بين صفوف الأسرى، وفقًا لما تم الإعلان عنه من قبل إدارة سجون الاحتلال، ومتابعة المؤسسات المعنية.

وزادت عمليات الاعتقال من احتمالية مخاطر انتشار الوباء بين المواطنين الفلسطينيين، وبين صفوف المعتقلين، عبر مداهمة المنازل دون اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة للوقاية من الفيروس، من حيث ارتداء الكمامات والقفازات بالحد الأدنى، لمنع نقل الفيروس للأهل أو للمعتقل، خاصةً وأن قوات الاحتلال سجلت نسبة إصابات عالية في صفوف جنودها، عدا عن أنهم يدخلون منازل المواطنين بأعداد كبيرة، إذ سُجلت شهادات من مواطنين، بقيام جنود الاحتلال بالبصق على الأسطح والأماكن العامة أثناء عملية اقتحامهم للمنازل.

وتحوّل الوباء لذريعة مركزية في تعميق الانتهاكات لحقوق الأسرى والمعتقلين، منها عرقلة زيارات عائلاتهم ومحاميهم، التي توقفت لفترة مؤقتة مع بداية انتشار الوباء، ثم جرى استئنافها ضمن قيود محددة، وفعليًا تحوّلت هذه القيود إلى معاناة إضافية لعائلات الأسرى، وساهمت في وضع الأسرى في عزل مضاعف، مما شكل خطراً مضاعفًا على مصيرهم، حيث ما تزال هناك تخوفات كبيرة من احتمالية انتشار الوباء بين صفوفهم بشكلٍ أوسع، إذ شَهِدَ سجن "جلبوع" خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، تسجيل أكثر من 100 إصابة بين صفوف الأسرى.

تابعت المؤسسات المذكورة انتهاكات جسيمة تعرض لها المعتقلونفي مراكز التحقيق والتوقيف، حيث جرى احتجاز العشرات منهم في مراكز لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة الآدمية، كما جرى في مركزيّ "حوارة، وعتصيون"، فعزلت إدارة السجون المعتقلين لفترات تزيد على 20 يومًا في ظروف مأساوية، وغير إنسانية تحت مسمى "الحجر الصحي"، كما واصلت أجهزة الاحتلال بتعذيب المعتقلين داخل أقبية التحقيق، بأساليبها النفسية والجسدية، واستخدمت الوباء في بعض الحالات للضغط على المعتقلين وإرهابهم، عدا عن الظروف المأساوية في مراكز الاعتقال والاحتجاز، فقد عمدت على احتجاز الموقوفين من المعتقلين الجدد في الساعات الأولى على اعتقالهم داخل "كونتينر" ضيق وإبقائهم فيه لساعات، إلى جانب ذلك يتم توقيف المعتقلين، في زنازين لا تدخلها أشعة الشمس أو الهواء، عالية الرطوبة والحرارة، أرضيتها قذرة، وفي داخلها حمام مكشوف، لتُشكل بذلك بيئة خصبة لانتشار الأوبئة، عدا عن انعدام مواد التعقيم والتنظيف، وحرمان المعتقلين من الاستحمام أو تبديل ملابسهم لفترة طويلة .

ولا تقل المخاطر على الأسرى بعد انتهاء عملية التحقيق ونقلهم إلى السجون، فالأسرى وفي الأوقات التي سبقت انتشار الوباء، يعانون من ظروف اعتقالية صعبة لا يراعى فيها الحد الأدنى من المعايير الدولية للاحتجاز والأسر، الأمر الذي يشكل سهولة لنقل ونشر الوباء بين الأسرى، كما أن التباعد الصحي المفروض عالمياً للحد من انتشار الوباء لا يمكن

تحقيقه مع أعداد الأسرى داخل الغرف، حيث يتواجد نحو 6 أسرى داخل كلّ غرفة –مساحتها صغيرة–، الأمر الذي يُساهم في ارتفاع احتمالية نقل العدوى بين صفوف الأسرى.

ولم يكتف الاحتلال في تنفيذ كل ما ذكر أعلاه، بل وصل به الأمر إلى إصدار قرارات عنصرية، تُشكل صفعة جديدة لكل القوانين والأعراف الدولية، تمثلت مؤخراً في أن يكون تطعيم الأسرى باللقاح ضد فيروس "كورونا" مرهونًا بقرار حكومة الاحتلال، وبحيث لا يكون إعطاء اللقاح للأسرى ضمن الأولويات بل أخر الفئات التي يمكن أن يقدم لها اللقاح .

وجددت المؤسسات الشريكة ندائها لضرورة وجود لجنة دولية محايدة للاطلاع على ظروف الأسرى ومراقبة الإجراءات الصحية اللازمة لمنع انتشار الوباء، والتدخل من أجل الإفراج عن فئات من الأسرى لاسيما المرضى وكبار السن، والأطفال والنساء، وتوفير اللقاح تحت إشراف ومراقبة طرف محايد.

الحرب على حقوق الأسرى وعائلاتهم.. مخصصات عائلات الأسرى نموذجًا

لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بملاحقة عائلات الأسرى والتنكيل بهم، من خلال جملة من السياسات التي تندرج ضمن سياسة العقاب الجماعي، بل فرضت أدوات جديدة، لملاحقة حقوق الأسرى وعائلاتهم، مستهدفة بذلك حق الشعب الفلسطيني في النضال، وتقرير المصير وفي محاولة لوصم النضال الفلسطيني "بالإرهاب"، فمنذ عام 2019، بدأت حملة عبر عدة مسارات وأصعدة، لاستهداف مخصصات عائلات الأسرى والشهداء، ونفذت عملية قرصنة لأموال الشعب الفلسطيني. وخلال هذا العام وسعت سياساتها، عبر سرقة أموال لأسرى محررين في القدس وإغلاق حساباتهم البنكية، كما استهدفت مجموعة من عائلات الأسرى في الأراضي الفلسطينية عام 1948، بالحجز على أموال في حساباتهم البنكية، بذريعة تلقيهم أموال من السلطة الوطنية.

وتصاعدت عمليات الملاحقة لعائلات الأسرى، من خلال إقرار الأمر العسكري، رقم (1827) الصادر عن القائد العسكري للاحتلال، والذي شكل حلقة جديدة لمزيد من السيطرة التي يسعى لها الاحتلال على الشعب الفلسطيني،وبحسب ورقة تحليلية قدمها مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أكدت الورقة أن الأمر (1827) يضيف مواداً جديدة تتعلق بالعقوبات التي ستُفرض على من يقوم باستخدام ممتلكات بهدف تنفيذ مخالفة أو المكافأة على تنفيذ مخالفة، وذلك بفرض عقوبة بالسجن الفعلي لسنوات قد تصل إلى عشر سنوات.

وشكلت الرسالة الموجهة للبنوك العاملة في الأرض المحتلة حول حسابات المعتقلين والأسرى والشهداء، الحلقة الأبرز والتي فرضت العديد من التساؤلات الوجودية، وكان أخطر ما تضمنته هو استحداث وضع اليد على ممتلكات منظمة "غير شرعية" بناءً على هذه التعريفات الفضفاضة، واستخدام أنظمة الطوارئ البريطانية، الملغاة أصلًا، لإتاحة مساحة واسعة جداً للقائد العسكري ليعلن عن أي منظمة أو نقابة أو حزب أو حركة طلابية، أو نادي رياضي، أو أي جهة أخرى كمنظمة "غير شرعية".

وقد أجمعت المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، على جملة المخاطر الكبيرة التي فرضها الأمر العسكري، خاصة مع التهديدات التي تلقتها البنوك العاملة في فلسطين، في حال استمرارها في فتح حسابات لعائلات الأسرى، وذلك من خلال الاعتقال والملاحقة، عقب فشلها على مدار السنوات السابقة عبر سلسلة من الضغوط المستمرة على القيادة الفلسطينية لوقف صرف مخصصات عائلات أسر الأسرى والشهداء، وما تزال.

الإضراب عن الطعام مواجهة مستمرة ضد سياسات الاحتلال

لقد دفعت الإجراءات القمعية التي انتهجتها سلطات الاحتلال بأجهزتها المختلفة، الأسرى إلى مواجهة السّجان بالإضراب عن الطعام، فقد خاض أكثر من (25) أسيرًا إضرابًا فردياً عن الطعام، رفضاً لسياسات إدارة المعتقلات ومخابرات الاحتلال "الشاباك"، وشكلت قضية الاعتقال الإداري، القضية الأبرز التي واجهها الأسرى، إضافة إلى الإهمال الطبي، والعزل الانفراديّ، والنقل التعسفي وعمليات القمع والتعذيب في مراكز التحقيق. وجلُّ من خاض الإضرابات هم أسرى سابقون قضوا سنوات في سجون الاحتلال معظمها في الاعتقال الإداري، ومنهم من خاض أكثر من إضراب على مدار سنوات اعتقاله.

واستمرت إدارة سجون الاحتلال بممارسة جملة من الإجراءات التنكيلية والانتقامية بحق الأسرى المضربين، والتي تُشكل جزءاً من السياسات الممنهجة، في محاولة لكسر خطوة الإضراب أبرزها: حرمانهم من زيارة العائلة، وعرقلة تواصل المحامين معهم، ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، وقيام السّجانين بمضايقات على مدار الساعة، عدا عن جملة من الإجراءات التي تتخذها بعد نقلهم إلى المستشفيات المدنية، منها استمرار تقييدهم بالسرير بوضعية تسبب لهم المزيد من الأوجاع.

وتعمدت أجهزة الاحتلال المماطلة بالاستجابة لمطالب الأسرى المضربين، لإيصالهم لأوضاع صحية خطيرة، يصعب على الأسير مواجهتها لاحقًا وتؤثر على مصيره.

وشكلت المحاكم العسكرية للاحتلال الأداة الأساسية في ترسيخ سياسة الاعتقال الإداري، عن طريق خرقها لضمانات المحاكم العادلة منها رفضها اطلاع المعتقل ومحاميه على التُهم الموجّهة بحقّه تحت ذريعة "ملف سرّي". كما تمارس عملية انتقام إضافية، عبر تنفيذها قرارات مخابرات الاحتلال "الشاباك"، وهذا ما يمكن قراءته عبر كافة القرارات التي صدرت عنها بدرجاتها المختلفة بحق الأسرى المضربين.

ونجد أن غالبية الأسرى الذين خاضوا إضرابات ضد اعتقالهم الإداري، قد علقوا، بعد وعود أو اتفاقات واضحة بتحديد سقف اعتقالاتهم الإدارية.

وشكل إضراب الأسير ماهر الأخرس، الحلقة الأبرز ضد سياسة الاعتقال الإداري خلال عام 2020، والتي كشفت مجددًا تواطؤ كافة أجهزة الاحتلال بمستوياتها المختلفة في ترسيخ هذه السياسة، لا سيما الدور الذي لعبته محكمة العدل العليا التابعة للاحتلال الإسرائيليّ عبر جملة من القرارات والتي تُشكل وما تزال ذراع أساسي في تنفيذ قرارات جهاز مخابرات الاحتلال "الشاباك".

وخلال هذا العام أصدرت سلطات الاحتلال (1114) أمر اعتقال إداري، غالبيتها صدرت بحق أسرى سابقين أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، حيث تُشكل سياسة الاعتقال الإداري، إحدى أبرز السياسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال على مدار العقود الماضية، مستهدفة بذلك كلّ الفئات التي لها دور طليعي في الساحة الفلسطينية.

التعذيب الممنهج في سجون الاحتلال

يُشكل التعذيب الجسدي والنفسي الممنهج، أبرز الأدوات التي تستخدمها أجهزة الاحتلال، للضغط على المعتقلين، من أجل الحصول على اعترافات مأخوذة بالإكراه، والأهم استخدامه كأداة لسلب إنسانيتهم والانتقام منهم. وتبدأ عملية التعذيب منذ لحظة الاعتقال بما تتضمنه من أساليب ترهيب وعنف واعتداءات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فغالبية العظمى من المعتقلين يتعرضون لأشكال مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي، ولا تقتصر عمليات التعذيب على فئة محددة بل طالت الأطفال والنساء الجرحى والمرضى وكبار السن، حيث تواصل أجهزة الاحتلال ممارستها للتعذيب والتي ارتبطتعلى وجه الخصوص بمرحلة التحقيق، إلا أن مفهوم التعذيب داخل سجون الاحتلال أصبح يتخذ أشكالاً وأدوات متغيرة ومختلفة وصولاً لدخول الأسرى الى السجون.

وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال انتهجت التعذيب على مدار العقود الماضية، حيث تركزت عمليات التعذيب الجسدي تاريخيًا على المعتقلين، إلا أنه وبعد عام 2000 يمكن التأكيد من خلال شهادات الأسرى والمعتقلين كيف تمركز التعذيب على الأساليب النفسية، واستعادة سلطات الاحتلال من استخدامها لأسلوب التعذيب الجسدي بعد منتصف العام الماضي 2019، حيث سُجلت العشرات من الشهادات لأسرى تعرضوا لعمليات تعذيب جسدي ونفسي، حملت استعادة واضحة لروايات الأسرى الذين عاشوا تجربة الاعتقال في الستينيات والسبعينيات.

ومن أشكال التعذيب المُستخدمة في مرحلة التحقيق، الحرمان من النوم عن طريق جلسات تحقيق مستمرة تصل إلى 20 ساعة، وتقييد المعتقل أثناء فترة التحقيق، وشد القيود لمنع الدورة الدموية من الوصول لليدين والقدمين، كذلك الضرب والصفع والركل والإساءة اللفظية والإذلال المتعمد، بالإضافة إلى التهديد باعتقال أحد أفراد أسرة المعتقل، أو التهديد بالاعتداء الجنسي على المعتقل أو أحد أفراد أسرته، أو بهدم المنازل أو بالقتل، يمتّد ذلك الى الحرمان من استخدام المراحيض، ومن الاستحمام أو تغيير الملابس لأيام أو أسابيع، والتعرض للبرد الشديد أو الحرارة، والتعرض للضوضاء بشكل متواصل، والإهانات والشتم.

وهناك أساليب أخرى تندرج تحت ما يسمى بالتحقيق "العسكري": وهي أساليب تستخدم في حالات تسمى "القنبلة الموقوتة" ويبررّها الاحتلال قانونياً تحت شعار "ضرورة الدفاع"– الفضفاض– ومنها: الشبح لفترات طويلة، حيث يتم إجبار المعتقل على الانحناء إلى الوراء فوق المقعد أو الشبح بأسلوب "الموزة": وهو ثني الظهر بشكل معاكس للجسد، والكرسي الوهمي والقرفصاء والوقوف لفترات طويلة مع ثني الركب وإسناد الظهر على الحائط، كما يتم استخدام أسلوب الضغط الشديد على مختلف أجزاء الجسم، بالإضافة إلى الهز العنيف والخنق بعدة وسائل وغيرها.

كما يوضع المعتقل لفترات طويلة في العزل في زنازين صغيرة بدون نوافذ وباردة جداً، ويحرم من النوم ومن الحق في الحصول على أدوات النظافة الأساسية، والطعام والشراب النظيفين.

ويُشكل مركز تحقيق "المسكوبية" كمكان الشاهد الأبرز على عمليات التعذيب الأعنف حيث تعرض المعتقلون الذين تم نقلهم إلى مركز تحقيق "المسكوبية" في الفترة الأخيرة لتعذيب جسدي ونفسي، وتسبب التعذيب الشديد وسوء المعاملة الذي تعرض له المعتقلون إلى إصابات خطيرة شملت: كسور في العظام، حالات إغماء وفقدان للوعي، قيء، نزيف في أجزاء مختلفة من الجسم مثل(الأنف والفم واليدين والساقين ومنطقة الأعضاء التناسلية). بالإضافة إلى ذلك، عانى المعتقلون من

التقييم الصوريّ –الخاطئ– الذي أجراه الأطباء في مراكز التحقيق، والذين ذكروا في جميع الحالات تقريبًا أن المعتقلين مؤهلين جسدياً لاستكمال لتحقيق متجاهلين الأدلة الواضحة على التعذيب وسوء حالتهم الصحية.

سياسة العقاب الجماعيّ... اعتقالات جماعية واقتحامات للمنازل وتحطيم للممتلكات

عمدت سلطات الاحتلال على فرض العقوبات الجماعيّة على الفلسطينيّين، كسياسة عقاب مستمّرة تمسّ الكل الفلسطيني. وتنوعّت السياسات بين الاقتحامات المستمّرة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينيّة، منها ما يتم خلال ساعات النهار وأخرى تتم في ساعات الليل المتأخرة، يتخللّها تنكيل بأهالي البيوت وتفتيش للبيوت والمنازل، وتحطيم ممتلكاتها، إضافةً الى سيطرتها على الأماكن الأثريّة، لتوفير الحماية للمستوطنين وإعطائهم الضوء الأخضر للسيطرة عليها، كما حدث في الأول من شهر أكتوبر 2020 حينما اقتحم جيش الاحتلال ساحة البيدر في منتزه بلدة سبسطية وضح النهار، وإطلاق قنابل الغاز والرصاص المطاطيّ ممّا أدى إلى وقوع إصابات. هذه الاقتحامات لا تتوقف حيث يرافقها خلال ساعات الفجر اعتقالات وتدمير ممتلكات لمنازل المواطنين في بلدة سبسطية.

وواصلت سلطات الاحتلال الاعتداء على عدّة مُدنٍ وقرى خلال العام المنصرم، فكان لبلدتي يعبد وكوبر النصيب الأكبر. فخلال شهر أيار الماضي، شنّت قوات الاحتلال حملات اعتقالٍ واسعة طالت أكثر من 50 مواطناً من بلدة يعبد، إضافةً الى الاقتحامات المستمّرة للبلدة والمتواصلة على مدار الشهر، تخللّها تفتيش البيوت وتحطيم ممتلكاتها ومصادرة أجهزة، واندلاع مواجهات، وذلك عقب إعلان الاحتلال مقتل أحد جنوده خلال عمليّة اقتحام كان قد نفّذها فجر يوم 12/5. وعلى أثر ذلك تم اعتقال العديد من المواطنين واتُهم أحدهم بتنفيذ العمليّة.

وفي كوبر، داهمت قوات الاحتلال البلدة طوال العام، استمراراً للمداهمات والاقتحامات التي قامت بها خلال العام 2019، وخلال هذه السنة، اشتّدت وتيرة الاقتحامات بعد إصرار الاحتلال على اعتقال مواطن –أسير محّرر– خلال شهر تشرين الثاني الماضي، حيث اعتقلت ما يزيد عن 26 مواطناً من البلدةو6 مواطنين من بلدة بيرزيت المجاورة، إضافةً إلى اعتقال زوجته وابنه واقتيادهم للتحقيق، وبعضٍ من أفراد عائلته في محاولة للضغط عليه لتسليم نفسه. يُذكر أن ابنه ما زال معتقلاً، وشملت هذه الاقتحامات اعتداءات على منازل المواطنين وتخريب ممتلكاتهم وإطلاق النار على الأثاث، استمّرت على مدار شهر كامل. يروي يحيى زيبار عن اقتحام منزله ومنازل أخوته "دخلوا بيت شقيقي شريف وأخرجوا جميع من في المنزل، وبقي شريف مع الجنود في المنزل، بعدها دخل الجنود الغرف وأطلقوا الرصاص على خزانة الملابس عملت على تدمير الخزانة، وأطلقوا الرصاص على الجدران، ودخلوا لغرفة والدتهم وأطلقوا ما يقارب 13 رصاصة على خزانة ملابسها".

وتنتهج سلطات الاحتلال اعتقال أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء في إطار الضغط على المعتقلين وذويهم، ومثالها اعتقال زوجة وابنة المتهم بقتل جنديّ في بلدة يعبد عدّة مرات خلال شهر أيار المنصرم، وتعرضهما لشتمٍ وصراخٍ في محاولة للضغط عليهن لانتزاع اعتراف حول مقتل الجنديّ. وحدث أمرٌ مماثل مع والد الأسير ياسين عطا، 21 عاماً، من دير أبو مشعل بالقرب من مدينة رام، حيث اقتحمت قوات الاحتلال إلى جانبها قوات خاصّة وقامت بتكبيله واعتقاله والتحقيق معه

للضغط على ابنه لتسليم نفسه، وتم الإفراج عنه ظهر اليوم التالي، كما صادرت سيارته الخاصّة، وهدّدته باعتقال ابنه الثاني وهدم المنزل فوق رأس العائلة و"إعادة تربية أبناءه"، وذلك خلال مداهمة منزلهم ليلاً في شهر أيلول الماضي.

ولا تقتصر العقوبات الجماعيّة على اعتقال أفراد العائلة، بل تمتد لتشمل الطريقة الوحشيّة التي تداهم بها المنازل، فتجمع أفراد العائلة في ممّر ضيّق في المنزل أو في غرفة واحدة، في ذات الوقت تنقل المعتقل الى غرفة أخرى وتفتّشه. وتعمد قوات الاحتلال إلى رشّ العائلة برذاذ الفلفل أو الغاز المسيل للدموع، كما حدث مع عائلة التميمي في قرية النبي صالح قرب مدينة رام الله، وذلك أثناء اقتحام المنزل ليلاً في آب 2020 لاعتقال ابنهم محمّد بلال التميمي، 21 عاماً، حيث تّم رشّ الفلفل في وجه والديه مباشرةً، وداخل المنزل في الوقت الذي تتواجد فيه جدته التي لا تقوى على الحركة.

كما تقتحم قوات الاحتلال بأعداد كبيرة المنزل وتتعمد إلحاق الأذى للعائلات، يتجسّد ذلك في ضرب المعتقلين أثناء عملية الاعتقال، ومصادرة أجهزة الكترونيّة، والاعتداء على باقي أفراد العائلة، إمّا بالضرب أو بالغاز. يمثّل ما حصل مع عائلة المعتقل سعيد الحجّة، 21 عاماً، خلال شهر كانون الأول 2020، جزءاً من الوحشيّة في اقتحام المنازل، حيث داهمت قوات الاحتلال منزل الحجّة بقنابل الصوت والغاز قبل وأثناء دخول المنزل، واعتدت بالضرب مستخدمةً البنادق على والدة المعتقل، وجمعت أفراد العائلة –14 فرداً– في ممّر ضيق في المنزل، بعد أن أيقظت طفلة –6 سنوات– بالدهس على قدمها ورميها بعد سحبها على الأرض الى جانب العائلة ممّا سبب لها انتفاخاً في القدم، كما سحبت الأخ الأوسط لسعيد الى غرفة منفصلة وانهالت عليه بالضرب المبرح لمّدة 5 دقائق بالعصيّ والأقدام فتركت أقراً على شكل بقع على كامل جسده.

ويعتبر ما حصل مع أهل المعتقل محمد أبو عكر من مخيم الدهيشة، تمثيلاً على مدى همجيّة قوات الاحتلال في تعمّدها لإيذاء عائلات المعتقلين وقمعها وترويعها، فأثناء اعتقال أبو عكر خلال شهر كانون الأول 2020، هاجم جنود الاحتلال والدة المعتقل وشقيقتاه بالضرب بالعصيّ الكهربائية والأقدام لعدّة دقائق، حتى انتفضت إحدى شقيقتيه من الضرب المتتالي. ولا زالت علامات الضرب واضحة على مفترق أجساد الوالدة.

وتنتهج سلطات الاحتلال هدم منازل الأسرى والشهداء، فخلال العام 2020، فهدمت 6 منازل تعود لأسرى، منهم الأسير أحمد قنبع في شهر شباط 2020، والأسيرين يزن مغامس ووليد حناتشة في شهر نيسان 2020، والأسير قسام البرغوثي في شهر أيار 2020، والأسير نظمي أبو بكر في شهر تشرين الأول 2020 –أغلقوا غرفة بالأسمنت–، والأسير خليل دويكات في شهر تشرين الثاني 2020، مخلفةً وراها 22 فرداً دون منازلهم، منهم 7 قاصرين.[5] وتخالف دولة الاحتلال المادة 53 من اتفاقيّة جنيف الرابعة، التي تحظر تدمير ممتلكات خاصّة تعود لأفراد أو جماعات أو الدولة أو السلطات العامّة.[6]

---

[5] https://www.btselem.org/punitive_demolitions/statistics

[6] تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال ٢٠١٩:
http://www.addameer.org/sites/default/files/publications/mdl-tqryr_lnthkt_2020.pdf

القمع المستمّر للأسرى داخل السجون

تعرّض الأسرى خلال العام المنصرم الى العشرات من عمليات القمع التي تشنّها وحدة القمع، في إطار تعزيزها لسياساتها القمعيّة والعنيفة لزعزعة استقرار الأسرى والتنكيل بهم، وشهد الأسرى في العام 2020 قمعات هي الأعنف في تاريخ الحركة الأسيرة، أبرزها قمع الوحدات الخاصّة لقسميّ 19 و20 في سجن عوفر عقب استشهاد الأسير داوود الخطيب في تاريخ 2/9/2020، وما ترتّب عليها من خطواتٍ احتجاجيّة من قبل الأسرى وقابلها قمع "المتساداواليمّازوالدرور" للقسمين.

احتجّت الحركة الأسيرة في قسميّ 19 و20 على استشهاد زميلهم في القسم (20)، الأسير داوود الخطيب بعد رحلة من المعاناة استمرت18 عاماً، تمثّلت خطوات الاحتجاج بالطرق على الأبواب والتكبير، وبعدها بدقائق دخلت قوات القمع الخاصّة "اليمّاز" ورّش الغرف بالغاز. يقول الأسير عبد صبح "رش الضابط الغاز من بعد أقل من متر في وجهي مباشرةً وانتفخت عيني اليمنى، وكنت أشعر بحروقٍ في وجهي ورقبتي، ودخل جزء من الغاز في فمي فشعرت بضيق تنفّس"، كما يروي صبح أنّه رأى القوات تضرب بعض الأسرى بالعصيّ على رؤوسهم. وتعمّدت قوات القمع سكب الماء على أغطية الأسرى، وخلط ما يقتنوه من أغذية، وصادرت الكهربائيات في الغرف وأعلنت أن القسم مغلق والأسرى ممنوعين من الخروج للفورة، ونقلت 7 أسرى الى زنازين العزل الانفرادي بعد الاعتداء عليهم بالضرب المُبرح ورشّهم بالغاز.

بلغت حصيلة الاقتحام الأول 26 إصابة بين صفوف الأسرى بين اختناق وإغماء وحروق، واحتجاجاً على الاقتحام استمّر الأسرى في القسمين بإرجاع وجبات الطعام لثلاثة أيام، قبل أن تقوم قوات القمع الخاصّة بالاقتحام الثاني للقسمين حيث دخلت القوات الخاصّة برفقتها الكلاب البوليسيّة، واعتدت على الأسرى ورشّتهم بالغاز وكبّلتهم بقيود بلاستيكيّة وتعمّدت ضربهم بشكلٍ وحشيّ بالعصيّ والأقدام، إضافةٍ الى شتمهم واستفزازهم، وعلى إثر ذلك أصيب العديد منهم بجروحٍ واختناق، في حين أنّهم كانوا يعانون من أثار الاقتحام الأول. ونتيجة لذلك، نقلت إدارة مصلحة السجون 27 أسيراً الى سجونٍ متفرقة، يضاف عليهم السبعة الذين نقلتهم خلال الاقتحام الأول الى العزل الانفراديّ. وبعدها بحوالي 5 أيام، اقتحمت القوات الخاصّة مجدداً القسميّن ورشّت الأسرى متعمّدة بالغاز.

بعدها بشهرٍ تقريباً، وتحديداً في 12/10/2020، اقتحمت قوات القمع الخاصّة "المتسادا" لقسم رقم 10 في سجن ايشل"،وهو القسم الوحيد للأسرى الفلسطينيين الأمنيين– عند الساعة السادسة صباحاً، وداهمت الغرفة 6، 8، 11 واعتدت بالضرب المبرح على الأسرى في هذه الغرف، علماً بأن معظمهم يعانون من أمراضٍ مزمنة، وكبّلتهم بقيود بلاستيكيّة للخلف وكان تعاملهم بطريقةٍ وحشيّة في كله حركة وتتعمّد إهانتهم وشتمهم.

يروي الأسير زامل شلّوف، 31 عاماً، عن الاقتحام أنّه تعرّض شلّوف لضربٍ مبرح على منطقة الحوض، حيث دخل ما يقارب 50 الى 60 جنديّ من الوحدة الخاصّة وكبّلوهم بعض ضربهم والتنكيل بهم رغم مرضهم، فمثلاً قيّدت القوات يّد الأسير جمال أبو الهيجاء (يده الأخرى مقطوعة) بيديّ شلوّف بقيودٍ بلاستيكيّة. ونقلت إدارة السجون ممثّل القسم الى

زنازين العزل الانفرادي، وجمعت الأسرى داخل غرفة واحدة، لتقوم وحدّة "اليمّاز" بعمليّة تفتيش للغرف استمرّت من السادسة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً.
وتعتبر عملية القمع التي تعرّض لها الأسرى في سجن "آيشل" هي الأعنف بعد عمليّة القمع التي تعرّض لها الأسرى في سجن عوفر مطلع شهر أيلول الماضي.

سلطات الاحتلال تسلب الأسرى الأشبال طفولتهم

واصلت قوات الاحتلال خلال العام 2020، اعتقالاتها اليوميّة واستهدافها للأطفال الفلسطينيين، محاولةً بتلك السياسة النيل من جيل كامل لما تمثّله هذه الفئة الحساسة في المجتمع الفلسطيني، وإلحاق أكبر ضرر نفسي وجسدي لها.
منذ بداية العام اعتقلت قوات الاحتلال ما يقارب 543 طفلاً من مختلف المناطق الفلسطينية، تبقى منهم قيد الاعتقال 170 طفلاً في سجون الاحتلال، موزّعين على ثلاثة سجون: عوفر، الدامون، ومجدو.
ومن خلال رصد وتوثيق المؤسسات عبر زيارتها الدوريّة لأماكن اعتقال الأطفال في السجون الثلاثة، اشتكى الأسرى الأطفال من جملة من الانتهاكات الممارسة بحقّهم، تمثلت في سياسات القمع والنقل القسريّ من سجن الى آخر بهدف نزع الاستقرار، كما يضاف الى ذلك سوء المعاملة والتعذيب الذي انتهجته إدارة السجون أسلوباً في التعامل معهم، منهم المصابين والمرضى، وصولاً للتعديل في الأوامر العسكريّة المتعلّقة بالأسرى الأطفال، لتعبّر مجتمعة عن منظومة متكاملة من القمع تتنوع ما بين سياسات اعتقال وسوء معاملة وتنكيل وصولاً الى أوامر عسكريّة تطبّق في نظام محاكم عسكريّة تفتقد للعدالة.
قامت إدارة سجن عوفر في الثالث عشر من كانون الثاني 2020 بنقل ما يقارب 34 شبلاًمن سجن عوفر الى سجن الدامون دون السماح لممثليهم بمرافقتهمكما هو متعارف في باقي أقسام الأشبال،حيث نُقِلوا بشكلٍ قسريّ إلى القسم رقم 1 في سجن الدامون. ومارست إدارة السجون القمع والإذلال بحقّ الأطفال من خلال مقابلة احتجاج الأسرى الأطفال على عملية النقل وإضرابهم عن الطعام لمّدة 5 أيام، باقتحام الوحدات الخاصّة "اليمّازوالمتسادا" للقسم 1 الذين كانوا متواجدين فيه، وعاملتهم بشكلٍ وحشيّ تضمّن الضرب المبرح والتكبيل لساعات لليدين من الخلف بالأبراش الحديدية، إضافة الى مصادرة كل مقتنياتهم من ألبسة وغذاء، وجعلتهم ينامون على أبراش حديديّة لا يوجد أي شيء عليها. إضافة الى استمرار عمليات التفتيش والمداهمات بين كل فترة وأخرى لغرفهم.

فقد وصف أحد الأسرى الأطفال القسم رقم 1 في سجن الدامون بأنّه عبارة عن قبو، لا يصلح للعيش الآدميّ، والفورة عبارة عن ممّر ضيق جداً، كما لا توجد تهوية في القسم برغم وجود فتحات تهوية وذلك لوجود حائط خلفها يمنع دخول الهواء، والغرف قديمة جداً وأرضيتها من باطون، أمّا الحمامات فليس لها أبواب، ممّا يمّس خصوصية الأسرى الأطفال

عند قضاء حاجاتهم، وبعد معاناة الأشبال في قسم 1 في سجن الدامون، تّم نقل ممثليهم الى القسم، لكّن الاقتحامات للقسم لم تنتهِ، فكان الاقتحام بشكل شبه يوميّ يصادرون فيه كلّ الكهربائيات في الغرف ثم يعيدونها في اليوم التالي.

ومع بداية انتشار فايروس كورونا (كوفيد-19) ازدادت معاناة الأسرى الأشبال، حيث حُرموا من زيارة أهاليهم مدّة طويلة، وانتهكتُ خصوصيتهم مع محاميهم في المحاكمات عبر خاصيّة الفيديو. وبالرغم من الانتشار المستّمر للفايروس وتخّوفات مؤسسات الأسرى من تفشيه بين الأسرى داخل سجون الاحتلال إلّا أنّ سلطات الاحتلال استمّرت باعتقال الفلسطينيين وزجّهم في ظروفٍ سيئة تفتقر للتدابير الوقائية المتعلقة بالفايروس. ومثلّت حالة الطفل محمود الغليظ، 15 عاماً، مدى استغلال إدارة مصلحة السجون للوباء للتنكيل بالمعتقلين الفلسطينيين وتعذيبهم نفسياً، حيث أُصيب الغليظ بالفايروس داخل سجون الاحتلال وعُزل 45 يوماً في زنازين العزل الانفرادي في سجن ريمون، ليتم الإفراج عنه بعدها بكفالةٍ ماليّة.

كانت زنزانة العزل الانفراديّ التي قبع فيها الغليظ تفتقر لأساليب المعيشة الكريمة، والاحتياجات الأساسيّة من مواد التنظيف، ورغم المطالب بتحسين ظروف معيشته إلّا أن الإدارة لم تكترث لوضعه الصحيّ والنفسيّ. وخلال عزله، لم يرَ الغليظ محاميه أو عائلته إلّا من خلال المحاكمات بتقنية الفيديو، ولم يتلقَ أيّة ملابس جديدة، كذلك الحال مع مواد التعقيم والتنظيف، واكتفت الإدارة بتزويده بالشامبو والصابون بعد 14 يوماً من العزل.

وخلال عام 2020، تعرّض المعتقلون الأطفال الى سوء معاملة وتعذيب متعمّد للمصابين منهم خلال لحظات الاعتقال الأولى واحتجازهم ونقلهم لمراكز التحقيق وحتى إرسالهم الى الزنازين، حيث اعتدوا بالضرب المبرح على الأطفال أثناء اعتقالهم ووجّهوا الضربات الى أماكن اصابتهم كما حصل مع المعتقل (س.ج)- 15 عاماً، حيث أجرى عمليّة فُتق قبل أسبوع من اعتقاله، وعمدت قوات الاحتلال أثناء عملية اعتقاله الى إجباره علي الركض مسافة ٥ م مكبلّاً بقيود بلاستيكيّة للخلف في حين أنّه لا يستطيع المشي، كما ضربه جندّي على مكان العمليّة بعد رميه مكبّلاً حوالي 30 ساعة في العراء، وخلال تواجده في زنازين مركز تحقيق المسكوبيّة اعتدى عليه ضابط الغرفة بضربه على مكان العمليّة. (اللينك- التعذيب والإهمال الطبي يفتك بالأسرى)

وجسّدت حالة الطفل محمد منير مقبل، 16 عاماً، وحشيّة قوات الاحتلال في الاعتقال وسوء المعاملة أثناء الاعتقال، حيث اعتقل مقبل في تاريخ 29/11/2020 أثناء احضاره لوجبة الإفطار للعائلة، فأمسك به جنديّ وضربه بعُقب البارودة 3 مراتٍ على فكّه الأيسر، ورماه في الشارع قبل أن ينقله الى جيب عسكريّ مقيداً من اليدين للخلف ومغمّي الأعين. وكان مقبل يطلب المساعدة من الجنود لحدوث نزيفٍ في الفم، ثمّ تّم وضعه في ساحة كبيرة والدم ينزف من فمه، تم نقله بعدها الى مركز توقيف عتصيون، إذ تم تفتيشه تفتشياً عارياً ورُمي بالعراءِ ساعةً قبل بداية التحقيق وهو لا زال ينزف. ونُقل مقبل بعدها للتحقيق ثم لطبيب لإجراء فحص كورونا، وخلال الفحص لم يسأل الطبيب مُقبل عن الدم أو النزيف. وبعد ذلك، رُمي مقبل مجدداً في الساحة لمّدة 6 ساعات، لم يسمحوا خلالها له بالأكل أو الشرب أو الدخول للحمام ولم ينظروا لجرحه وفكّه الذي كان ما زال ينزف. وفي الساعة 3 صباحاً من اليوم التالي تم نقله لمستشفى "هداسا" لإجراء عمليّة جراحيّة لفكّه التي حصلت دون علم أهله ودون أخذ الإذن منهم.

أجرى مُقبل العمليّة بعد يومين من تواجده في المستشفى، بحضور جنديّ داخل غرفة العمليات، وبعد العمليّة كانت يده مقيّدة بالسرير، وتفاجأ برباطٍ مطاطيّ على أسنانه، وبقي هناك يوماً واحداً. وعانى مقبل بعد العمليّة الجراحية من وجعٍ في الفكّ والأذنين، ومؤخراً تم الإفراج عنه في تاريخ 27/12/2020 بكفالةٍ ماليّة.

ولم تكتف سلطات الاحتلال باعتقال الأطفال الفلسطينيين للنيل منهم بل تجاوزت في ذلك إصدار تعديلات عسكريّة على الأمر العسكريّ 1651 لتزيد من معاناة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين الذين تقّل أعمارهم عن 14 عاماً، فبموجب التعديلات الجديدة والتي دخلت حيّز التنفيذ في 19/5/2020 فإن العقوبة التي يمكن فرضها على الأطفال ضمن هذه الفئة العمريّة غير مسقوفة زمنيّةً أسوةً بالمعتقلين البالغين، في حين كانت المادة قبل التعديل تقضي بفرض عقوبة لا تتجاوز الستة أشهر على المعتقلين ضمن هذه الفئة العمرّية بغض النظر عن الاتهامات الموجّهة للأطفال.

وهكذا تستمّر قوات الاحتلال بتضييق الخناق على الأطفال الفلسطينيين والمعتقلين منهم، منتهكةً بشكلٍ فاضح لاتفاقية حقوق الطفل التي وقّعت دولة الاحتلال عليها في عام 1991، حيث تعّد هذه الممارسات والانتهاكات حرماناً من الحماية التي من المفترض أن يتمتع بها الأطفال الفلسطينيون المعتقلون بموجب المواثيق والأعراف الدوليّة.

اعتقال النساء الفلسطينيات

تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ حملة اعتقالات شرسة بحق الشعب الفلسطيني، فهي تستهدف كافة شرائح المجتمع الفلسطيني ولم تستثنِ أحدًا، من نواب وأطفال ومرضى ونساء، وتمعن بانتهاك حقوقهموتعذيبهم منذ اللحظات الأولى لاعتقالهم، لاسيما الفتيات والنساء حيث تلجأ سلطات الاحتلال إلى أساليب واجراءات بهدف التنكيل بهن وقمعهن، أو اذلالهن والمساس بكرامتهن، دون مراعاة لاحتياجاتهن الخاصة.

ويعتقل الاحتلال داخل سجونه حتى نهاية عام2020 نحو (40) أسيرة، من بينهن (13) أسيرة أم، و(8) أسيرات جريحات، وأسيرة قيد الاعتقال الإداري، و(24) أسيرة محكومة بالسجن الفعلي، و(15) أسيرة موقوفة.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي: (13) أسيرة من القدس، و(6) من الداخل، وأسيرتان من قطاع غزة والباقي (20) من الضفة الغربية.

ومن الجدير ذكره أن النساء الفلسطينيات يتم اعتقالهن بذات الطريقة الوحشية التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني كافة، حيث يتم اقتيادهن بطريقة همجية من منازلهن وفي الغالب في ساعات متأخرة و/أو ساعات الفجر الأولى، ونقلهن إلى مراكز التحقيق والتوقيف وإخضاعهن لمختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي والضرب والمعاملة المهينة، وذلك بهدف انتزاع الاعترافات منهن تحت الضغط والتهديد، ومن الأسيرات اللواتي تعرضن مؤخراً للقمع والتنكيل أثناء عملية اعتقالهن الأسيرة إيمان أعور (43 عاماً) من سلوان قضاء القدس المحتلة، وربى عاصي (20 عاماً) من بلدة بيت لقيا قضاء رام الله.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك، بل تقوم أيضاً بزج الأسيرات المعتقلات حديثاً داخل قسم أشبه بالعزل يسمى المعبار بمعتقل "الهشارون"، هذا القسم الذي يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، حيث تُحتجز الأسيرات فيه لأيام أو لأسابيع قبل أن يتم نقلهن إلى سجن "الدامون".

وتعاني الأسيرات داخل قسم المعبار من أوضاع معيشية ونفسية صعبة ومعقدة، حيث يجاور قسمهّن لقسم السجناء الجنائيين، وهناك يتعرضن لتحرش لفظي من قبلهم فلا يسلمن من الصراخ والشتم بألفاظ نابية، بالإضافة إلى ذلك فإن غرف القسم عفنة مليئة بكاميرات المراقبة، ومراحيضها بالية تتدفق منها المياه العادمة إلى الغرف، ويوجد داخل الغرف أبراش حديدية عليها فرشات جلدية قذرة ورقيقة جداً تسبب أوجاعاً في الظهر والرقبة وكافة أنحاء الجسد، كما أن وجبات الطعام المقدمة سيئة الكمية والنوعية.

علاوة على ذلك فإن الظروف الاحتجازية للأسيرات القابعات داخل سجن "الدامون" قاسية للغاية، فلا زالت كاميرات المراقبة داخل ساحة الفورة وبالتالي فإنها تحد من حركة الأسيرات وتنتهك خصوصيتهن، والمرافق تالفة داخل القسم خاصة ساحة الفورة فهي بحاجة لدهن أرضيتها بمادة مناسبة لمنع التزحلق، كما أن إدارة سجن "الدامون" تحرم الأسيرات من إجراء مكالمات هاتفية مع ذويهن في ظل انقطاع الزيارات في الفترة الأخيرة بحجّة جائحة "كورونا".

عدا عن ذلك، فإن إدارة المعتقل تهمل الأسيرات طبياً وتتعمد تركهن فريسةً للأوجاع، علماً بأن هناك العديد من الحالات المرضية القابعة داخل المعتقل أبرزها حالة الأسيرة إسراء جعابيص المصابة بحروق وبحاجة لعدة عمليات، وأمل طقاطقة المصابة بخمس رصاصات وبحاجة لإجراء عملية إزالة البلاتين من ساقها، وإيمان أعور والتي تعاني من كتل سرطانية في الأوتار الصوتية، وروان أبو زيادة والتي تعاني من أوجاع في الرقبة والمعدة، ونسرين أبو كميل والتي تشتكي من مرض الضغط والسكري والتهاب بأصابع القدمين، وجميعهن بحاجة لمتابعة طبية حثيثة ومتخصصة لحالاتهن.

ومع انتشار فيروس "كورونا" في دولة الاحتلال وإصابة عدد من السجانين والسجانات، تزداد أوضاع الأسيرات صعوبة وقسوة وهناك قلق دائم على حياتهن ومصيرهن، فهنّ كحال غيرهم من الأسرى يقبعن داخل أقسام تفتقر إلى أدنى الشروط الصحية ما يجعلها بيئة خصبة لانتشار المرض، وإدارة سجون الاحتلال لا تكترث لأحوالهن بل على العكس حوّلت الوباء لأداة قمع وتنكيل بحقهن، وذلك بحرمانهن من وسائل الوقاية والسلامة العامة كالمطهرات ومواد التنظيف والتعقيم، مما أجبر الأسيرات على شراء مواد التنظيف والكمامات على حسابهن الخاص لمواجهة الوباء.

القدس مواجهة مضاعفة لسياسات الاحتلال

لم يمر يوم من أيام عام 2020 دون أن تسجل مدينة القدسحالة اعتقال، حيث نُفِذت اعتقالات بعد اقتحام المنازل، وأخرى ميدانياً من شوارع المدينة، شملت كافة بلداتها وأحيائها حتى داخل المسجد الأقصى المبارك، كما لم تمنعها الجائحة الحاليّة من السيطرة أكثر على مدينة القدس من خلال إعلان حالة الطوارئ والإغلاق العام الذي شهدته المدينة، ضمن إجراءات الحد من انتشار الفيروس.

وبالإشارة الى جائحة كورونا، فقد سُجلت عدة اعتقالات واستدعاءات لشبان مقدسيين، خلال تنفيذهم لمبادرات شبابية للوقاية من الفيروس بحجة "خرق السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس"، فعملت على منع تعقيم المرافق العامة ومصادرة أدوات التعقيم، ومصادرة الطرود الغذائية ومنع تعليق ملصقات توعوية حول الفيروس، ومنع إجراء فحوصات كورونا في إحدى القاعات في بلدة سلوان بإشراف وزارة الصحة الفلسطينية.

وخلال العام 2020، تم رصد 1975حالة اعتقال، من بينها:363 طفلًا، من بينهم 8 أطفال أصغر من 12 عامًا، وسجلت 100 حالة اعتقال لنساء منهنّ 3 قاصرات.

وسجلت بلدة العيساوية أعلى رقم للاعتقالات بـ 642 حالة اعتقال، تلتها بلدة سلوان بـ 296 حالة، فالقدس القديمة بـ 289 حالة، ثم الأقصى وأبوابه والطرقات المؤدية إليه بـ 362 حالة، وقرية الطور بـ 138 حالة، إضافة إلى اعتقالات متفرقة من كافة البلدات وأحياء مدينة القدس.

وعمدت قوات الاحتلال الى التضييق على الفلسطينيين خلال الجائحة حيث استهدفت الجميع،فاعتقلت محافظ القدس عدنان غيث ووزير القدس فادي الهدمي، بحجة "العمل من أجل مكافحة فيروس كورونا ومساعدة المقدسيين في مكافحة الوباء"، وذلك خلافاً لقوانين "الضم لمدينة القدس"، حيث تعتبره تعديًا على "السيادة الإسرائيلية" على المدينة. كما اعتقلت رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ونواب القدس محمد أبو طير وأحمد عطون، وحُول الأخيران للاعتقال الإداري مرتين متتاليتين، إضافةً الى اعتقال وزير القدس الأسبق خالد أبو عرفة الذي حول للاعتقال الإداري. كما تم رصد 13 قرار اعتقال إداري بحق المقدسيين خلال العام 2020.

وواصلت سلطات الاحتلال تنفيذ عقوبات مختلفة بحقّ الأسرى المقدسيين المحررين وعائلاتهم، وعائلات أسرى قيد الاعتقال، كفرض الإبعاد أو مصادرة الأموال أو سحب حق الإقامة في مدينة القدس وذلك في إطار التضييق عليهم.

ومنذ شهر شباط بدأت سلطات الاحتلال تطبيق قرار وزير الجيش الإسرائيلي آنذاك "نفتالي بينيت"، بقطع رواتب أسرى فلسطينيين من القدس بحجة "تلقيهم رواتب شهرية من السلطة الفلسطينية مما يشجعهم على الإرهاب وتنفيذ عمليات"، ونفذت سلطات الاحتلال اقتحامات لمنازل أسرى محررين وأسرى قيد الاعتقال، وصادرت منهم مبالغ مالية ومصاغ إضافة إلى فرض حجوزات على الحسابات البنكية.

وأصدرت سلطات الاحتلال قرارات إبعاد لعدد من الأسرى المحررين وعائلاتهم، منها إبعاد الأسير المحرر عنان نجيب عن القدس، مرتين متتاليين، لمدة 6 أشهر بحجة " فعاليات تهدد أمن المنطقة"، وزوجة الأسير المحرر أحمد أبو غزالة عن القدس، وذلك بعد اعتقالها واحتجازها عدة ساعات في مركز شرطة الاحتلال، إضافة إلى إبعاد الأسير المحرر وحيد شبانة، بحجة " عدم قانونية وجودهما بالمدينة لأنهما يحملان هوية الضفة الغربية– يقصدونه وزوجته.

وسلّمت مخابرات الاحتلال مطلع أيلول الماضي الأسير المحرر صلاح الحموري، قراراً يقضي "بِنية وزير الداخلية في حكومة الاحتلال سحب الإقامة في القدس "الهوية" منه، بحجة "تشكيله خطورة على أمن دولة الاحتلال وعدم الولاء لها وتزعم نشاطه في الجبهة الشعبية"، وجاء هذا القرار بعد 4 سنوات من تشتيت أسرته، وإبعاد زوجته وطفله إلى فرنسا ومنعها من العودة إلى منزلها في مدينة القدس.

كما أصدرت وزارة داخلية الاحتلال قراراً بإبعاد زوجة الأسير المحرر محمد العجلوني عن القدس، بعد رفض طلب لم الشمل الذي تقدم به منذ عدة سنوات بحجة انه يشكل خطراً أمنياً على الاحتلال.

الحبس المنزلي

تفرض محاكم الاحتلال عقوبة "الحبس المنزلي" على المقدسيين، بتحويلهم الى الحبس خارج السجون، سواء في منزلهم أو في مكان بعيد عنه، ومنهم من تثبت في قدمه "القيد الالكتروني"، والذي يحدد حركته مكان تواجده، ، وخلال هذه الفترة

والتي قد تمتد لعدة أشهر، يحرم فيها المقدسي من الخروج من المنزل والدراسة وزيارة الأقارب والمشاركة في مناسباتهم الاجتماعية، وبعد مرور وقت على الإفراج يمكن للمحامي تخفيف الشروط والقيود المفروضة في الحبس المنزلي، ولكن بكل الحالات تبقى حركته مقيدة ومرهونة بالمداهمة والمراقبة، ويتحول المنزل الى سجن والعائلة الى سجان، مما يؤدي الى انعكاسات نفسية صعبة للمعتقلين في المنزل، حيث تزيد من العصبية والتوتر والغضب.

زيـارات أهـالـي الأســرى: حق مكفول

كفلت المواثيق الدوليّة حقّ زيارات الأهل لابنها الأسير؛ وتنص المادة (116) من اتفاقيات جنيف الرابعة "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه – وعلى الأخص أقاربه– على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة؛ وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير".

لكن دولة الاحتلال ضربت بكل تلك الاتفاقيات والنصوص عرض الحائط، ولم تعد النصوص الدولية الخاصة بالأسرى وزيارات الأهل هي الحاكمة، بين السجان الإسرائيلي والأسير الفلسطيني، بل تحولت كل الحقوق الأصيلة إلى مجرد (لفتات إنسانية) تمن بها سلطة الاحتلال على الأسير، فتمنحها وقتما شاءت وكيفما شاءت، وتمنعها حين ترى ذلك مناسباً لها.وصادرت دولة الاحتلال الإسرائيلي هذا الحق الخاص بالزيارات، وحولته إلى حلقة من حلقات المعاناة، لكل من الأسير وزائريه، فحرمت الأسرى تحت ذرائع مختلفة، ومنعت الأهالي بذريعة "المنع الأمني"، وحينما تسمح لبعضهم فإنها تحمّل الزائرين مشاقاً إضافية، وتنغص على الأسير رؤيته لأولاده وأحبته.

وهكذا اتسعت دائرة الممنوعين وارتفع عددهم وتناقص يوماً بعد آخر عدد من يحظون بزيارة منتظمة أو حتى متقطعة. ليس هذا فحسب، وإنما شرَّعت دولة الاحتلال نصوصاً وممارسات تخالف جوهر الاتفاقيات والنصوص الدولية. إذ تفننت في تعذيب الأسرى نفسياً، وسلبت منهم تلك الحقوق المكفولة دولياً، تحت ذرائع متعددة، حتى تحولت زيارات الأهل إلى ورقة مساومة، وأداة ضغط وابتزاز، مما جعلها أداة لعقاب الأسير وذويه، وجريمة مركبة.

إن مصادرة حق الأسرى وذويهم في التزاور، يطبق في إطار سياسة عليا، عامة ومستقرة، وليس بشكل استثنائي أو فردي، بحق بعض الأسرى أو مجموعة صغيرة من أقربائهم. مما يعني أن الأمر لا علاقة له بالأمن، كما تدعي سلطات الاحتلال دوما. إلى درجة أن رأينا ما يقارب من ثلثي أهالي الأسرى لا يحظون بالزيارة، تحت ذريعة "المنع الأمني".

وان كان هذا حال كافة الأسرى وذويهم في كافة المحافظات الفلسطينية، فإن حال أسرى المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) أكثر صعوبة وتعقيداً، إذ ازداد مسلسل الحرمان تصعيداً، بعد تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب عن غزة في أيلول/سبتمبر 2005، حيث لا انتظام على الإطلاق لجدول زيارات ذوي الأسرى من قطاع غزة، إلى أن صارت شديدة الندرة بعد حزيران 2006، وغير منتظمة، وإن تمت، فإنها تُجرى وفقاً للشروط والمعايير الإسرائيلية الظالمة والمجحفة.

ومنذ انتشار جائحة "كورونا" في آذار/مارس 2020، أوقفت سلطات الاحتلال كافة زيارات الأهل بذريعة الخشية على الأسرى، وتجنباً لنقل العدوى إليهم، فيما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأسرى في سجونها، لكنها اتخذت من "كورونا" ذريعة لمعاقبة الأسرى وذويهم، وحرمان الطرفين من التزاور والالتقاء، مما فاقم من معاناتهم وزاد من قلق كل طرف على الآخر في ظل تزايد أعداد المصابين بين صفوف الأسرى وانتشار الفايروس في المجتمع الفلسطيني. حتى سُمح مؤخرا

بزيارات متقطعة وفي أوقات متباعدة لأسرى القدس والضفة، فيما بقيت زيارات أسرى غزة متوقفة حتى كتابة هذا التقرير نهاية العام2020، وبذلك يكون قد مضى نحو ثمانية أشهر منذ آخر زيارة تمت لأسرى غزة.

وكنا قد تفهمنا بداية وقف الزيارات، حفاظاً على سلامة أسرانا، لكننا لم ولن نتفهم الاستمرار في وقف الزيارات، أو توظيف "كورونا" كوسيلة لعقاب الأسرى وذويهم. فلأسرى غزة، كما جميع الأسرى، الحق في التواصل مع ذويهم في كل الأوقات والأزمنة وبشكل منتظم.

وتطالب مؤسسات الأسرى المؤسسات الدولية وخاصة منظمة الصليب الأحمر المسؤولة عن برنامج الزيارات، بضرورة التدخل والضغط على سلطات الاحتلال من اجل استئناف زيارات الأهل وانتظام برنامج الزيارات لكافة الأسرى، وخاصة أسرى غزة، وإن تعذر ذلك لأسباب أمنية أو صحية مقنعة، فمن الواجب توفير آليات للتواصل الإنساني فيما بين الأسرى وذويهم، كي يطمئن كل طرف على الآخر.

إن معاناة أسرى غزة وذويهم تحديداً، تتفاقم وتزداد جراء وقف الزيارات وعدم توفير وسائل بديلة للتواصل الإنساني والاجتماعي بين الطرفين. كما أنّ استمرار هذا الحرمان يشكل ثقلاً على الطرفين ويفاقم من معاناتهم ويعتبر جريمة مركبة بحق الأسرى وعائلاتهم.

الأسرى القدامى ومصطلحات تحمل في ثناياها دلالات عميقة

الأسرى القدامى، عمداء الأسرى، جنرالات الصبر، أيقونات الأسرى: مصطلحات تحمل في ثناياها معاني كبيرة ودلالات عميقة. فمصطلح "الأسرى القدامى" يُطلقه الفلسطينيون على قدامى الأسرى المعتقلين منذ ما قبل اتفاقية "أوسلو"، و"عمداء الأسرى" يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة على التوالي، فيما يُطلق "جنرالات الصبر" على من مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن، أما "أيقونات الأسرى" فهو مصطلح يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين سنة بشكل متواصل.

وبالأرقام، سنجد أنفسنا ومع نهاية العام 2020 أمام معطيات إحصائيّة مؤلمة وقاسية، إذ ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز في سجونها ومعتقلاتها نحو (57) أسيراً، معتقلين منذ ما يزيد عن عشرين سنة، وهؤلاء يُطلق عليهم مصطلح "عمداء الأسرى".

ومن بين هؤلاء يوجد (26) أسيراً معتقلين منذ ما قبل اتفاق "أوسلو" وقيام السلطة الوطنية في الرابع من أيار/مايو1994، وهؤلاء يُطلق عليهم "الأسرى القدامى" باعتبارهم أقدم الأسرى داخل سجون الاحتلال، ويعرفوا فلسطينياً بالدفعة الرابعة، وهي الدفعة التي كان من المفترض الافراج عنها أواخر آذار/مارس من العام 2014 وفقا لتفاهمات فلسطينية _ اسرائيلية برعاية أمريكية، إلا أن حكومة الاحتلال تنصلت من الاتفاق وتراجعت عن الافراج عن هؤلاء الأسرى وأبقتهم في سجونها حتى يومنا هذا.

لقد ارتفعت قائمة "جنرالات الصبر" لتصل مع نهاية العام إلى نحو (32) أسيراً، ومن بينهم (14) أسيراً، مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين سنة على التوالي، وهؤلاء يُطلق عليهم "ايقونات الأسرى"، وأقدمهم الأسيران كريم وماهر يونس المعتقلان منذ كانون ثاني/يناير1983. أي منذ 38 سنة على التوالي. بالإضافة إلى: محمد الطوس، إبراهيم أبو مخ،

رشدي أبو مخ، وليد دقة، إبراهيم بيادسة، أحمد أبو جابر، سمير أبو نعمة، محمد داوود، بشير الخطيب، جمعة آدم، محمود أبو خربيش ورائد السعدي.

هذا بالإضافة الى عشرات آخرين من الأسرى الفلسطينيين الذين سبق وتحرروا في صفقة وفاء الأحرار (شاليط) عام2011 وأعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم منتصف العام2014، وقد أمضى هؤلاء سنوات وعقود طويلة في سجون الاحتلال، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي، الذي أمضى في سجون الاحتلال–على فترتين– ما مجموعه 41 سنة، ويُعتبر أكثر الأسرى الفلسطينيين والعرب قضاء للسنوات في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

إن معاناة هؤلاء الأسرى تتضاعف، وقصصهم تزداد ألماً وقسوة، وحكاياتهم مع الأسر مريرة ولا تُنسى، حيث ذاقوا مرارة السجون وألم القيد وقسوة التعذيب بأشكاله الجسدية والنفسية، فتسربت الأمراض وانتشرت في أجسادهم دون أن يتلقوا الرعاية الطبية أو العلاج اللازم، فأنهكتهم سنين الأسر، وزادت الأمراض من معاناتهم. كما أنّ عاصروا أجيال وأجيال، فاستقبلوا آلاف الأسرى والمعتقلين الجدد، وودعوا أمثالهم، فيما أجسادهم لا تزال مقيدة بين جدران السجون تبحث عن ثقب لترى من خلاله قرص الشمس، وتنتظر فعل جدي ومؤثر يكسر قيدهم ويعيدهم أحياء الى أهلهم وأحبتهم ليقضوا ما تبقى من أعمارهم في رحاب الحرية.

(5) منهم خلال العام2020
(543) أسيرا في سجون الاحتلال يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)

أصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية (5) أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة) خلال العام 2020، وبذلك يرتفع عدد الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد الى (543) أسيراً، وكانت تلك الأحكام صادرة بحق الأسرى الخمسة التالية أسماؤهم:

- الأسير "عاصم عمر البرغوثي"، من بلدة كوبر شمال رام الله، وصدر بحقه حكمٌ بالسجن المؤبد 4مرات.
- الأسير"سحبان وائل الطيطي" من بلدة الظاهرية في الخليل، وأصدرت محكمة عوفر العسكرية بحقّه حكماً بالسجن المؤبد، وغرامةً مالية بقيمة مليون و800 ألف شيكل، وقام الاحتلال بهدم منزل عائلته.
- الأسير "خليل يوسف جبارين" من مدينة يطا جنوب الخليل، وصدر بحقه حكماً بالسجن المؤبد مدى الحياة، بالإضافة إلى غرامة مالية بقيمة مليون و250 ألف شيكل، وقام الاحتلال بهدم منزل عائلته.
- الأسير "عمر سمير الريماوي"، من سكان بلدة بيت ريما، شمال مدينة رام الله،وقد صدر بحقه حكمٌ بالسجن المؤبد.
- الأسير "أيهم باسم صباح" من سكان بلدة بيت ريما، شمال مدينة رام الله، وقد صدر بحقه حكمٌ بالسجن المؤبد.

يذكر أن حوالي (2676) أسيراً في سجون الاحتلال، من بين إجمالي الأسرى، يقضون أحكاماً مختلفة، وهؤلاء يشكلون قرابة ثلثي إجمالي الأسرى القابعين اليوم في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

يوجد (1496) أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن الفعلي لسنوات تزيد عن10 سنوات، ومن بين هؤلاء (174) أسيراً يقضون أحكاماً تتراوح ما بين 10–15 سنة، وأن (285) أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن لفترات تتراوح ما بين 15–20 سنة، وأن

(494) أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن لسنوات تزيد عن20 سنة وتقل عن المؤبد، بالإضافة إلى (543) أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة) لمرة واحدة أو لعدة مرات.

تهريب النطف المنوية: ثورة مستمرة من أجل الحياة
زوجات ثمانية أسرى أنجبن تسعة أطفال عبر النطف المهربة خلال العام 2020

لقد تجرأ العشرات من الأسرى –خلال العقدين الماضيين –على تحويل فكرة الإنجاب عبر النطف المهربة إلى واقع، حين تمكنوا من تهريب نطفهم المنوية لزوجاتهم خارج السجون. وبالرغم من محدودية تلك المحاولات، مقارنة بالعدد الإجمالي للأسرى والمعتقلين، إلا أنها عبّرت عن هم إنساني عميق ورغبة جامحة في تحدي السجان وإجراءاته التعسفية. فليس أقسى على الاحتلال من هذا التكاثر الفلسطيني، المهدد بانقلاب الموازين الديموغرافية في فلسطين التاريخية.

وقد نمت فكرة إنجاب الأطفال، تماشياً مع العلم الحديث، ومنذ نجاح العديد من عمليات التلقيح الصناعي، في مستشفيات غزة والضفة والقدس. وقد نُوقشت تلك الفكرة بين الأسرى سراً، وفي إطار شديد الضيق، منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، خصوصا أولئك المحكومون بأحكام عالية، فلاقت قبولاً لدى بعض الزوجات. وظلت الفكرة تتسع وأعداد المعارضين تتناقص ومحاولات الإنجاب مستمرة إلى أن نجحت بالفعل وحققت الانتصار الأول، حين أنجبت زوجة الأسير عمار الزبن مولودها عام2012 بعد نجاحه في تهريب النطف المهربة. فزاد التأييد للفكرة وأدى إلى ضرورة إيجاد حاضنة اجتماعية ووطنية وسياسية ودينية لدعم الفكرة، واستمرار معركة الوجود والحياة وسن القوانين والآليات اللازمة لتنظيم العملية.

شكل هذا النجاح دافعاً جديداً للأسرى وزوجاتهم، ودفع آخرين لتكرار التجربة، فلم يتردد الأسرى في خوض تجارب مماثلة في سبيل استمرار الحياة، وقام العديد من الأسرى بالفعل بتهريب نطفهم لزوجاتهم، لينجبوا عشرات الأطفال وهم وراء القضبان. وخلال العام 2020 نجح ثمانية أسرى في تهريب نطفهم المنوية لتنجب نساؤهم تسعة أطفال، بينهم توأم، ليصل إجمالي عدد الأسرى الذين سجلوا نجاحاً في هذا الصدد منذ العام 2012، نحو (67) أسيراً، وقد أنجبت زوجاتهم (95) طفلاً وطفلة.

والأسرى الذين أنجبت زوجاتهم أطفالاً خلال العام 2020 عبر النطف المهربة هم:

- الأسير "وليد دقة" من المناطق المحتلة عام 1948 والمعتقل منذ ما يزيد عن 34 عام، وقد أنجبت زوجته طفلة وأسموها "ميلاد"
- الأسير "بهاء على الحروب" من الخليل، والمعتقل منذ 10 أعوام، ومحكوم بالسجن المؤبد، وقد أنجبت زوجته طفلة أسموها "حور العين".
- الأسير "وائل كامل أبو جلبوش" من جنين كان قد تحرر في صفقة "وفاء الأحرار" وأعيد اعتقاله عام 2014 ومن ثم أعيد له الحكم السابق مؤبد و30 عام. وقد أنجبت زوجته طفل أسموه "عمر".
- الأسير "ربيع أبو الليل" من سكان مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس، ومعتقل منذ 13 عاماً، وتبقى له عام واحد حتى ينال الحريّة، وقد رزقت زوجته بطفلة أسموها "ليلى".

- الأسير "عماد ياسر موسى" من جنين، أحد محرري صفقة وفاء الأحرار وأعاد الاحتلال اعتقاله عام 2014 وأعيد له الحكم السابق بالسجن 25 عاماً ورزقت زوجته بطفلة أسموها "حيفا".
- الأسير "محمد عادل زيتاوي" من طولكرم، ومعتقل منذ 14 عاماً، ومحكوم 25 عاماً، وقد أنجبت زوجته توأم ذكور أطلق عليهما من الأسماء "عميد وتيم".
- الأسير "أحمد خالد الجيوسي" من طولكرم، ومعتقل منذ 18 عاماً، ومحكوم بالسجن المؤبد 35 مرّة، وأنجبت زوجته طفل أسموه "أويس".
- الأسير "أمجد مصطفى النجار" من بلدة سلواد شمالي رام الله، ومعتقل منذ 5 أعوام ويقضي حكماً بالسجن المؤبد، وأنجبت زوجته طفل ذكر أطلق عليه اسم "أكرم".

الأوضاع الصحية داخل سجون الاحتلال خلال العام المنصرم 2020

لا فرق بين "كورونا" والسجان الإسرائيلي، فكلاهما "فايروس" قاتل، يُهاجم الأجساد ويُعذِب الإنسان ويؤذي النفس والجسد ويقتل الروح. هكذا كان السجان دوماً، وهذا هو فايروس كورونا المستجد. وان اجتمع السجان الإسرائيلي و"كورونا" المستجد تفاقمت معاناة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

إن الأوضاع الصحية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، هي صعبة وقاسية، والرعاية الصحية للأسرى والمعتقلين متردية جداً، حيث ظروف الاحتجاز الصعبة، والمعاملة القاسية والبيئة الملوثة والأماكن المغلقة والغرف المكتظة التي تفتقر إلى التهوية المناسبة وتدني مستوى الخدمات الطبية المقدمة، وتخلي الأطباء العاملين في عيادات السجون عن أخلاقيات مهنة الطب، حيث أجازت دولة الاحتلال لنفسها مخالفة اتفاقيتي جنيف، الثالثة والرابعة، وانتهاك المواثيق الدولية الأخرى، وتجاوزت كل القوانين والأعراف الإنسانية ومتطلبات المعايير الدولية في تعاملها معهم، ما داموا خاضعين للحجز.

ولم يتغير هذا الحال خلال العام المنصرم 2020، وإنما ازداد سوءاً منذ انتشار جائحة "كورونا" في المنطقة أوائل آذار/مارس الماضي، ومن الثابت أن إدارة السجون الإسرائيلية لم تتخذ أي وسيلة لحماية المحتجزين، ولم توفر لهم سبل الوقاية، لم تُجرِ أية تحسينات على النظام الصحي أو الغذائي بما يساهم في تقوية الأسرى وتعزيز المناعة لديهم وخاصة المرضى منهم. كما ولم توقف الاقتحامات والاعتداءات، ولم تُغير قواعد المعاملة وظروف التحقيق وأدوات التعذيب، أوتُخفض مستوى اجراءاتها التي تُنفذها يومياً بدواعي (الأمن)، دون مراعاة لخطورة الاحتكاك والمخالطة واحتمالية انتشار العدوى، فواصلت إهمالها واستهتارها وقمعها،ولم تسمح للمؤسسات المعنية بإدخال ما يمكن أن يساعد الأسرى في توفير الحماية من خطر العدوى والاصابة بالفايروس. بل ذهبت إلى ما هو أخطر، حينما صادرت عشرات أصناف المواد الغذائية وأدوات النظافة من مقصف السجن "الكانتينا" والتي كان يشتريها الأسرى على نفقتهم الخاصة، مما يؤكد على أنها تتعمد إلحاق الأذى بالأسرى، وغير مكترثة بما قد يصيبهم من خطر.

إن ذاك الخطر قد داهم الجدران بالفعل، وبات الفايروس ضيفاً ثقيلاً يتنقل بين السجون ويُهاجم أجساد الأسرى ويُؤذيها، فأصاب (140) أسيراً، منذ بداية انتشاره وحتى نهاية العام المنصرم، جُلهم في سجني "عوفر وجلبوع"،وذلك وفقاً للرواية

الإسرائيلية المشكوك فيها دوماً وأبدا، ونخشى أن تكون الأرقام أكبر من ذلك، حيث لدينا تجارب سابقة ومريرة مع إدارة سجون الاحتلال.

وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها ومعتقلاتها نحو (700) أسير فلسطيني، يعانون من أمراض مختلفة وإعاقات جسدية ونفسية وحسّية متعددة، ومن بين هؤلاء (300) أسيراً يعانون من أمراض خطيرة ومزمنة وبحاجة إلى تدخل علاجي عاجل، حيث يوجد بينهم من يعاني الشلل وأمراض القلب والجهاز التنفسي والفشل الكلوي والسرطان، دون أن يحظى أي منهم بأيٍ قدر من العناية.

ونتيجة لطبيعة أماكن الاحتجاز وظروفها السيئة والمعاملة القاسية وتردي الأوضاع الصحية واستمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء)، فقد ارتقى(4) أسرى شهداء خلال العام 2020، وجميعهم كان الإهمال الطبي سبباً في استشهادهم، وهم: نور الدين جبر البرغوثي، سعدي خليل الغرابيلي، داوود طلعت الخطيب وآخرهم كان الأسير كمال نجيب أبو وعر، الذي أصيب بمرض السرطان خلال فترة سجنه وأصيب قبل استشهاده ببضع شهور بفايروس "كورونا، ومع ذلك رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عنه، حتى استشهد بتاريخ 10-11-2020. جثامين ثلاثة شهداء منهم ما زالت محتجزة لدى سلطات الاحتلال ومعهم خمسة آخرين محتجزة من قبل، ضمن أكثر من (250) جثمان لشهداء فلسطينيين استشهدوا في ظروف مختلفة وسنوات متعددة، وما زالت دولة الاحتلال تحتجزهم في ما يُعرف بمقابر الأرقام أو في ثلاجات الموتى، وذلك للانتقام منهم بعد استشهادهم، ووسيلة لمعاقبة عائلاتهم، واستخدامهم كورقة مساومة.

وأمام هذا الوضع الصعب وتردي حال الأوضاع الصحية في سجون الاحتلال فإن المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والقانونية تكبر أمام المؤسسات الدولية وتستدعي تدخلاً عاجلاً من أجل إنقاذ الأسرى المرضى، وتوفير الحماية للآخرين من خطر الموت أو الإصابة بالأمراض المختلفة وفايروس "كورونا".

الغرامات المالية.. وسيلة الاحتلال لنهب وسلب أموال الأسرى وذويهم

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وبشكل تعسفي وانتقامي فرض غرامات مالية باهظة بحق الأسرى الفلسطينيين في سجونها، بصورة غير مبررة، ولا تأتي سوى في إطار الانتقام من ذويهم من الناحية الاقتصادية والإرهاق المالي والنفسي، خاصة بعد توقف السلطة الفلسطينية عن دفع الغرامات المالية عن الأسرى للإسرائيليين منذ العام 2014.

إن فرض الغرامات المالية على الأسرى الفلسطينيين أصبح "سلوكاً ثابتاً ومتصاعداً خلال السنوات الأخيرة يعتمده ما يسمى بالقضاء الإسرائيلي" بحيث لا يكاد يخلو حكم ضد أسير أو أسيرة فلسطينية دون إرفاقه بفرض غرامة مالية مرتفعة وواجبة الدفع خلال مدة زمنية معينة ومحددة، وفي حال عدم دفعها تستبدل بمدة سجن إضافية بحق المعتقل.

ومن اللافت ذكره، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية وجهازها القضائي لا يفرض الغرامات المالية بحق الأسرى فقط خلال إصدار الحكم على الأسير ضمن عقوبة ازدواجية للأسير وذويه، بل يتم فرضها كإجراء عقابي على الأسير بسبب رفضه التفتيش العاري أو النقل أو الاحتجاج على سوء الأوضاع المعيشية داخل السجون ومراكز التوقيف.

وتفيد مؤسسات الأسرى وفقاً لتقارير المتابعة، أن عدداً كبيراً من عائلات الأسرى وذويهم اضطروا في كثير من الحالات الى بيع أراضيهم أو سياراتهم أو المصاغ الذهبي الذي بحوزتهم وغيرها من ممتلكات لتسديد فواتير الغرامات المالية

الباهظة التي تفرضهاالمحاكم الاسرائيلية بحق أبنائهم المعتقلين، حتى باتت الغرامات المالية تشكل كابوسًا لعائلات الأسرى ومصدر ضغط واستنزاف مالي عليهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

العزل الانفرادي.. سياسة اسرائيلية ممهنجة لتصفية الأسرى الفلسطينيين نفسياً ومعنوياً

تعتبر سياسة العزل الانفرادي، إحدى أقسى وأخطر أنواع الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق المعتقلين؛ حيث يتم احتجاز المعتقل لفترات طويلة بشكل منفرد، في زنزانة معتمة ضيقة قذرة ومتسخة، تنبعث من جدرانا الرطوبة والعفونة على الدوام؛ وفيها حمام أرضي قديم، تخرج من فتحته في أغلب الاحيان الجرذان والقوارض؛ ما يسبب مضاعفات صحية ونفسية خطيرة على المعتقل.

وخلال العام 2020، واصلت السلطات استخدام سياسة العزل الإنفرادي بحق الأسرى، كان من أبرزها قضية عزل الأسرى عمر خرواط، وحاتم القواسمي ووائل الجاغوب،وعزل الأسيرة المقدسية فدوى حمادة.

وتهدف سلطات الاحتلال، من خلال سياسة العزل لفترات طويلة، إلى إذلال المعتقل، وتصفيته جسدياً ونفسياً؛ ولطالما زج بالعشرات من المعتقلين الفلسطينيين في زنازين العزل ولفترات زمنية طويلة، وبمرور الوقت ازدادت هذه السياسة، وباتت نهجاً منظماً ومتصاعداً من قبل الاحتلال وسلطاته.

في مثل هذه السياسة يُعزل الأسير عن العالم الخارجي بشكل تام، لا يستطيع الاتصال بالأهل أو المحامي سوى السجّان، ويقضي الأسير المعزول سنوات عديدة من عمره في تلك الغرف العفنة المظلمة، ويعرض على محكمة صورية كل ستة أشهر إذا كان العزل انفرادياً (أي شخص واحد في الزنزانة)؛ أو كل سنة إذا كان العزل مزدوجاً (أي شخصان في الزنزانة). وهذه المحكمة تأتمر بأمر المخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، ومصلحة السجون؛ وتفتقر لأدنى صور ومقومات العدالة.

غرف العزل صغيرة الحجم، بطول 1.8 من المتر، وعرض 2.7 من المتر، وتشمل الحمام ودورة المياه؛ وليس فيها متسع للمشي، ولا لأغراض الأسير وحاجياته؛ وقد تتضاعف المأساة إذا كان هناك أسيران في الزنزانة، وتتصف غرف العزل بقلة التهوية والرطوبة العالية؛ حيث يوجد في زنزانة العزل شباك واحد صغير ومرتفع، قريب من السقف؛ أما باب الزنزانة، فلا يوجد فيه سوى شباك صغير، طوله ثمانية سنتمترات وعرضه ثمانية سنتمترات؛ ما يتسبب في انتشار الأمراض، وخاصة أمراض الجهاز التنفسي، وفي هذه الزنزانة الضيقة يأكل الأسير المعزول ويستحم ويقضي حاجته؛ ما يجعل الزنزانة ممتلئة بأبخرة الطعام، وبخار الماء عند الاستحمام، وروائح قضاء الحاجة.

في تلك الأجواء القاسية والخطيرة واللاإنسانية؛ فقد بعض الأسرى صحتهم وقدراتهم البدنية والنفسية والعقلية، كالأسير عبد الناصر الحليسي من القدس والذي كان محكوماً بالمؤبد، وعانى من مشكلة نفسية صعبة؛ حيث قضى 26 عاماً من حياته في سجون الاحتلال (أفرج عنه في عمليات التبادل 2011)، منها 15 عامًا في أقسام العزل الانفرادي؛ فساهمت الأجواء الصعبة التي عايشها في تلك الأقسام، التي ذكرناها آنفاً، إضافةً إلى تعرضه للقمع والضرب، في تدهور وضعه النفسي.

وتعد سياسة العزل انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي والإنساني وأحكامه ونصوصه؛ ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت جميعها على

وجوب معاملة الأسرى معاملة إنسانية، واحترام كرامتهم، وعدم جواز حرمان الأسير المحتجز من الاتصال بالعالم الخارجي، خاصة أسرته أو محاميه لفترة تزيد عن أيام.

التعليم في السجون... تحدٍ لزمن الغرف المظلمة وأمل بالحياة والحرية

(461) أسيراً يجتازون الثانوية العامة و(789) أسيراً يواصلون تعليمهم الجامعي

رغم ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال من صنوف القهر والتنكيل اليومي، إلا أن الإرادة الصلبة والعزيمة النوعية للأسير الفلسطيني، طغت على غطرسة المحتل وتطرفه، وحولت أحلام الأسرى إلى واقع عملي بحصولهم على الشهادات العلمية (الثانوية والجامعية) التي طالما حلموا بها منذ نعومة أظفارهم؛ فقد تحدوا السجان وأساليبه الفاشية، وأصروا على استلهام العلوم بأنواعها؛ ونجحوا في تحويل المعتقلات إلى معاهد وجامعات ومنارات علم نوعية.

أصرّ الأسرى على أهمية وضرورة اغتنام الوقت بالتعلم والتثقيف وتحويل الفراغ وظلمة الزنازين الى نور علم وإبداع، وثابروا على تحقيق هذا الهدف؛ حتى غدا الأسير الأمي متعلمًا ومثقفًا، يجيد القراءة والكتابة، ويحب المطالعة ويتوسع في دراسته، ويطور ذاته في حقل اللغات وشتى العلوم والمجالات، حسب ما يميل إليه وتسمح به التخصصات داخل السجون.

لقد شارك الأسرى الفلسطينيون المنتفعون من خدمة التعليم الجامعي في السجون بعد تحررهم، مشاركة بناءة فاعلة في كافة حقول التنمية على الصعيد الوطني، وهناك من النماذج والأمثلة الناجحة والمبدعة على الصعيد الوطني الكثير، ممن تلقوا خدمة التعليم الجامعي من خلال اتفاقية تفاهم بين هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التربية والتعليم وجامعة القدس المفتوحة، وكذلك للأسرى بعد تحررهم من سجون الاحتلال، وحصولهم على الشهادة الجامعية من مختلف الجامعات الفلسطينية في كافة التخصصات؛ فمنهم الأطباء والمهندسون والمحامون والمدرسون والمدراء والموظفون الفاعلون في العديد من مؤسساتنا الوطنية.

وتفيد تقارير المتابعة أنه ومع انتهاء العام 2020م، يواصل 714 أسيراً مواكبة تعليمهم الجامعي بعدة تخصصات عبر جامعة القدس المفتوحة، بالإضافة الى 75 أسيراًبعدة تخصصات بجامعة القدس أبو ديس منهم 50 أسيراً ضمن برنامج الماجستير و25 ضمن برنامج البكالوريوس.

أما بخصوص خدمة تعليم الثانوية العامة (التوجيهي) داخل سجون الاحتلال، فقد تقدم 461 أسيراً وأسيرة لامتحان الثانوية العامة خلال العام 2020، تخرج منهم بنجاح 400 أسيرٍ والتحقوا ببرنامج البكالوريوس، فيما لم يجتز الامتحان 61 أسيراً.

انتهى

مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل نحو (8000) فلسطيني/ ة من الأراضي الفلسطينية خلال العام 2021

رام الله: اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيلي نحو (8000) فلسطينياً/ة[7]، خلال العام 2021؛ من بينهم أكثر من (1300) قاصر/ة وطفل/ة، و(184) من النّساء، ووصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة إلى (1595) أمر اعتقال إداري.

وتشير مؤسّسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة– القدس) في تقريرها السّنوي المشترك للعام 2021، صدر مساء اليوم الجمعة، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2021 نحو(4600) أسير، منهم (34) أسيرة بينهم فتاة قاصر، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو (160) طفلاً، وعدد المعتقلين الإداريين نحو (500) معتقل، وبلغ عدد المعتقلين من نوّاب المجلس التشريعي في دورته الأخيرة (9).

فيما وصل عدد الأسرى المرضى إلى قرابة (600) أسيراً، من بينهم (4) أسرى مصابون بالسّرطان، و(14) أسيراً على الأقلّ مصابون بأورام بدرجات متفاوتة، من بينهم الأسير فؤاد الشوبكي (81) عاماً، وهو أكبر الأسرى سنّاً. ومن أبرز أسماء الأسرى المرضى القابعين في سجن "عيادة الرملة": (خالد الشاويش، منصور موقدة، معتصم ردّاد، ناهض الأقرع)، علماً أنّ غالبيتهم يقبعون منذ اعتقالهم في سجن "عيادة الرملة"، وشهدوا على استشهاد عدد من زملائهم على مدار سنوات اعتقالهم. ووصل عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (227) شهيداً، بارتقاء الشّهيد سامي العمور نتيجة لجريمة الإهمال الطبّي المتعمّد (القتل البطيء) خلال هذا العام، إضافة إلى المئات من الأسرى المحرّرين الذين استشهدوا نتيجة أمراض ورثوها من السّجن ومنهم الشّهيد حسين مسالمة.

ووصل عدد الأسرى المحكومون بالسّجن المؤبد إلى (547) أسيراً، وأعلاهم حكماً الأسير عبد الله البرغوثي، المحكوم لـ(67) مؤبّداً، ومنهم أربعة أسرى صدرت بحقّهم أحكام بالمؤبّد خلال العام 2021، وهم: ياسر حطاب وقاسم عصافرة ونصير عصافرة ويوسف زهور.

ويواصل الاحتلال وكجزء من سياساته الممنهجة، احتجاز جثامين (8) أسرى استشهدوا داخل السّجون، وهم: أنيس دولة الذي استشهد في سجن عسقلان عام 1980م، وعزيز عويسات في العام 2018م، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السّايح، وأربعتهم استشهدوا خلال العام 2019م، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر واللّذان استشهدا في العام المنصرم 2020، وآخرهم سامي العمور خلال العام 2021.

وبلغ عدد الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو (25) أسيراً، أقدمهم الأسيران كريم يونس وماهر يونس المعتقلان منذ يناير عام 1983م بشكل متواصل، والأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، ودخل عامه الـ(42) في سجون الاحتلال، منها (34) عاماً بشكل متواصل، حيث تحرّر عام 2011 في صفقة (وفاء الأحرار)، إلى أن أُعيد اعتقاله عام 2014.

وأشار التّقرير إلى أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي واصلت، خلال العام 2021، سياسة التّنكيل الممنهج، وانتهاكاتها المنظّمة لحقوق الأسرى والمعتقلين التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية، كجزء من بنية العنف التي تفرضها على الواقع الفلسطيني، حيث تصدّرت جملة من الانتهاكات واقع قضية المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية، وتصاعدت بشكلٍ ملحوظ خلال شهر أيار/ مايو، بما فرضته عمليات الاعتقال الممنهجة التي نفّذتها قوات الاحتلال في فلسطين كافة من "استعادة" لسياسة التّعذيب بشكلٍ أساسي ولسياسة العقاب الجماعي لعائلاتهم، إضافة إلى ارتفاع مستوى العنف تجاه المعتقلين، منها إطلاق الرّصاص عليهم.

---

[7] بينهم (2784) فلسطيني من القدس، و(2000) فلسطيني من الأراضي المحتلة عام 1984 اعتقلوا خلال التظاهرات خلال شهر أيار/ مايو

كما وشكّلت عملية "نفق الحرية" مطلع شهر أيلول/ سبتمبر تحوّلاً هامّاً على صعيد المواجهة داخل سجون الاحتلال، وكذلك على بعض السّياسات التّنكيلية التي فرضتها إدارة سجون الاحتلال بحقّ الأسرى، أبرزها عمليات العزل الإنفرادي، وما تزال تبعيات هذه المواجهة قائمة.

ويقدّم التقرير رصداً لكافّة السّياسات والإجراءات والمُتغيّرات التي طبقّتها وأحدثتها سلطات الاحتلال فيما يتعلّق بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بالإضافة إلى واقع وظروف الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال؛ وذلك خلال الفترة التي يُغطّيها التّقرير، مستنداً على حصيلة أعمال الرّصد والتّوثيق والمتابعة القانونية والميدانية التي تقوم بها المؤسسات الأربع.

سياسات وإجراءات الاحتلال

يستعرض التّقرير جزءاً من سياسات الاحتلال والانتهاكات المرافقة لعمليات الاعتقال اليومية وظروف التّحقيق والاحتجاز، بالإضافة إلى الانتهاكات المتعلّقة بضمانات المحاكمة، والتي مسّت بجملة من الحقوق المكفولة للأسرى والمعتقلين بموجب القانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي لحقوق الإنسان، ومنها:

الاعتقالات اليومية

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدام سياسة الاعتقالات اليومية في مواجهة نضال الفلسطينيين لانتزاع حقوقهم وحرّيتهم، ووصل معدّل الاعتقالات اليومية إلى نحو (22) حالة، وبلغت أعلى نسبة اعتقالات في شهر أيّار/ مايو 2021، إذ وصلت إلى (3100) حالة اعتقال من كافّة أنحاء فلسطين بما فيها الأراضي المحتلة عام 1948، التي سُجل فيها 2000 حالة اعتقال من بين مجموع الاعتقالات في ذاك الشهر، (علماً أن رصد الاعتقالات داخل الأراضي المحتلة عام 1948 جاء خلال شهر أيار فقط)، حيث شكّلت عمليات الاعتقال في حينه تحولاً كبيراً ليس فقط على صعيد أعداد المعتقلين، وإنما على مستوى العنف الذي رافقها. فيما سُجّلت أدنى نسبة اعتقالات في شهر آب/ أغسطس 2021، وبلغت (345) حالة اعتقال.

وتؤكد مؤسسات الأسرى على أنّ أعلى نسبة اعتقالات في المحافظات سُجّلت في القدس وضواحيها منذ بداية العام حتى نهاية العام المنصرم، ووصلت إلى (2784) حالة اعتقال، بينهم (750) قاصراً/ة، و(120) من النساء، كما أنّ بعض المحافظات الأخرى شهدت تصاعداً في عمليات الاعتقال، من بينها محافظتي الخليل وجنين.

وصعّدت سلطات الاحتلال من استهداف للبلدات والمخيّمات التي تشهد مواجهة مستمرّة مع الاحتلال، خاصّة البلدات والمخيّمات القريبة من المستوطنات المقامة على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، وشكّلت بلدة بيتا نموذجاً لذلك، حيث تجاوزت أعداد المعتقلين منها منذ بداية المواجهة فيها في شهر أيار/ مايو أكثر من (60) حالة اعتقال.

كما استهدفت عمليات الاعتقال الأطفال والنّساء، وتحديداً في القدس وضواحيها التي تواجه عمليات اعتقال مضاعفة مقارنة مع باقي محافظات الوطن.

ومن ضمن الفئات التي استُهدفت بشكلٍ مضاعف الأسرى السّابقين، حيث أنّ جزءاً كبيراً منهم تعرّضوا للاعتقال خلال هذا العام وتحديداً عبر سياسة الاعتقال الإداريّ، وتركّزت في الفترة التي رافقت الحديث عن إجراء انتخابات فلسطينية. ولم تتوقّف سلطات الاحتلال كذلك عن اعتقال طلبة الجامعات، في محاولة لتقويض أي مساهمة اجتماعية أو نضالية يمكن أن تُشكّل رافعة للمجتمع الفلسطيني، وتُساهم في بثّ الوعي الوطني، وبقيت جامعة بيرزيت أكثر الجامعات استهدافاً من حيث عدد الطلبة الذين تعرّضوا للاعتقال.

الانتهاكات أثناء الاعتقال والعقاب الجماعي

يصاحب علميّات الاعتقال اليوميّة أساليب عديدة تبدأ من اقتحام البيوت في ساعات متأخّرة من اللّيل، وما يرافقها من تنكيل واعتداءات بحقّ المعتقل وعائلته، بالإضافة إلى تعمّد قوّات الاحتلال استخدام القوّة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال التّعسّفية، وبصورة عشوائية وجماعية، ويمتدّ العقاب الجماعي إلى كل مراحل الاعتقال، كاستخدام العائلة كوسيلة للضّغط على الأسير خلال عملية التّحقيق.

ومن أوجه ذلك ما تعرّض له الشّاب أحمد أبو سنينة (28 عاماً)، والذي أصيب برصاصة مطّاطية أدّت إلى فقده لإحدى عينيه خلال اقتحام للمسجد الأقصى، وذلك قبل اعتقاله من داخل المستشفى. علاوة على حالة الطّفل عمر العجلوني (13 عاماً)، من القدس، والذي اعتقل من منطقة باب العامود، وتعرّض للضّرب المبرح على رأسه خلال عملية الاعتقال، ما أدّى إلى إصابته برضوض في الجمجمة. إلى جانب العقوبات الجماعية التي نفّذها جنود الاحتلال على بلدات وقرى بأكملها، كبلدات ترمسعيا وعقربا وبير الباشا ومدينة جنين، وذلك عبر تنفيذ اقتحامات ومداهمات وبناء حواجز، ومنع السّكّان من التنقّل، واحتجازهم كدروع بشرية، وتعرّضهم للتّحقيق الميداني والضّرب المبرح وإلحاق الضّرر بمحتويات المنازل، واعتقال عدد كبير منهم. وهو ما حصل أيضاً في الأراضي المحتلة عام 1948 والقدس، بالتّزامن مع العدوان على المسجد الأقصى وقطاع غزة خلال شهر أيّار/ مايو، فاعتقلت نحو (2000) شخص، ولاحقت جميع من شاركوا في التّظاهرات، ونفّذت مداهمات عنيفة للمنازل والمحلات التّجارية العربية.

التّعذيب خلال التّحقيق

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة التّعذيب بأشكاله النّفسية والجسدية بشكل مكثّف مع المعتقلين خلال عملية التّحقيق، ومن أشكاله؛ الحرمان من النّوم عن طريق جلسات تحقيق مستمرّة، وتقييد المعتقل أثناء فترة التحقيق، وشدّ القيود لمنع الدورة الدموية من الوصول لليدين والقدمين، كذلك الضّرب والصّفع والرّكل والإساءة اللّفظية والإذلال المتعمّد، والضّرب الذي قد يؤدي إلى عاهات مستديمة، والصّعق بالكهرباء، بالإضافة إلى التهديد باعتقال أحد أفراد أسرة المعتقل، أو التهديد بالاعتداء الجنسي على المعتقل أو أحد أفراد أسرته، أو بهدم المنازل أو بالقتل، ويمتدّ ذلك إلى الحرمان من استخدام المراحيض، ومن الاستحمام أو تغيير الملابس لأيام أو أسابيع، والتعرّض للبرد الشديد أو الحرارة، والتعرّض للضّوضاء بشكل متواصل، والإهانات والشّتم. كما وقد يصل مستوى عنف التّحقيق إلى "التّحقيق العسكري"، كما حدث مع المعتقل جلال جبارين (36 عاماً)، من بلدة سعير في الخليل، والذي تعرّض للتّحقيق في مركز توقيف وتحقيق "المسكوبية"، وفيه تعرّض للتّعذيب على مدار عشرة أيام، ولساعات طويلة، من بينها التّحقيق معه لمدّة (38) ساعة بشكلٍ متواصل، وهو مشبوح على الكرسي ومكبّل اليدين والقدمين، إلى جانب حرمانه من النوم، ومن تناول الطّعام الجيّد، الأمر الذي اضطره خلال أول يومين من الاعتقال إلى الامتناع عن تناول الطعام، وخلال فترة اعتقاله صدر بحقّه أمر منع من لقاء المحامي. كما تعرّض الأسير حمزة زهران (41) عاماً، من بلدة بدّو شمال غرب القدس، لتحقيق عسكري قاسٍ في مركزيّ تحقيق "عسقلان" و"عوفر" لمدّة (56) يوماً، تعرّض خلالها للضّرب الشّديد بتلقّي صفعات مفاجئة ومتواصلة على وجهه، بالإضافة لضربه على مواضع مختلفة من جسده، وتكبيله وشبحه بوضعية "الموزة"، وشبحه على المكتب، والحرمان من النوم، حيث تواصل التّحقيق معه في بعض الأحيان لمدة (42) ساعة متواصلة، وما زال يعاني حتّى الآن من آلام في جسده نتيجة الضّرب والشّبح.

اعتقال النّساء

تتعرّض النّساء الفلسطينيات للاعتقال والاعتداء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كباقي شرائح المجتمع الفلسطيني، دون أي اعتبار للوضع الصّحي أو النّفسي أو الاجتماعي لهنّ، وكانت إدارة سجون الاحتلال، قد نفّذت عمليات قمع متكررة وغير مسبوقة بحقّ الأسيرات على مدار أيّام خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2021، خلالها تمّ الاعتداء عليهنّ بالضّرب وسحلهنّ وتهديدهنّ برشّ غرفهنّ بالغاز، كما وفرضت عليهنّ جملة من العقوبات تمثّلت بحرمانهن من الزيارة و"الكانتينا"، وعزل ثلاث منهنّ.

وحتّى نهاية العام 2021؛ فإنّ سلطات الاحتلال تعتقل (34) أسيرة في سجونها، بينهنّ الفتاة القاصر نفوذ حماد (14 عاماً)، أقدمهنّ الأسيرة ميسون موسى المعتقلة منذ العام 2015، وأعلاهنّ حكماً الأسيرتان شروق دويات وشاتيلا عيّاد والمحكومتان بالسّجن لـ(16) عاماً، وميسون موسى وعائشة الأفغاني المحكومتان بالسّجن لـ(15) عاماً. ومن بين الأسيرات (11) أمّاً يحرمهنَ الاحتلال من احتضان أبنائهنّ، ومن ضمنهنّ المعتقلة شروق البدن المعتقلة إدارياً، ومن بين الأسيرات الجريحات وأشدّها معاناة؛ حالة الأسيرة إسراء جعابيص، من القدس، والمحكومة بالسّجن لـ(11) عاماً، والتي اعتقلتها قوّات الاحتلال بعد إطلاق النّار على سيّاراتها ما أدّى إلى انفجارها وإصابتها بحروق شديدة شوّهت وجهها ورأسها وصدرها وبترت أصابعها.

وتواصل سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، خلافاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية والحاطّة بالكرامة، وخلافاً لقواعد الأمم المتّحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955. وتعيش الأسيرات خلال مراحل الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تراعى فيها حقوقهنّ في السّلامة الجسدية والنّفسية والخصوصية، إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كحقهنّ في التجمّع لغرض أداء الصلاة جماعةً أو الدّراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام بالّلباس الشرعي حتّى أثناء ممارسة الرياضة.

كما وتحرمهن من حقّهن بممارسة الأشغال الفنية اليدوية، علاوة على تعرضهنّ للتنكيل بهنّ خلال عملية النقل عبر عربة "البوسطة" إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النّقل بها لساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء عليهن على يد قوّات "النحشون".

اعتقال الأطفال

لا يفرق الاحتلال بين البالغين والأطفال في اعتقالاته وانتهاكاته لحقوقهم، بل على العكس، فقد ثبت تبعاً لممارسات الاحتلال -التي وثّقتها المؤسسات الحقوقية- إزاء الأطفال تعمّده استغلال حساسية وضعهم، وتأثير الاعتقال على حالتهم النّفسية، بمضاعفة قسوة ظروفهم وتعريضهم للعنف المفرط والتهديد، متجاوزاً كل القوانين الدّولية في التّعامل مع الأطفال، على الرّغم من توقيع دولة الاحتلال اتفاقية حقوق الطفل بالعام 1991، التي تكفل للطّفل رعاية خاصة، وحقّه في الصّحة والتّعليم والاندماج في المجتمع.

ويتعرّض الأطفال عند اعتقالهم للاعتداء وسوء المعاملة، كحالة الطفل محمد النتشة الذي تعرّض للضّرب مراراً أثناء الاعتقال، كما يتعرّضون للضرب والإهانة والشّبح المتواصل بمراكز التّحقيق، بالإضافة للحرمان من النّوم والتّهديد بإيذاء عائلاتهم، والتفتيش العاري واستخدام ألفاظ نابية، وقد وثّقت المؤسسات الحقوقية تعرّض الطفل محمد دعنا للصعق بالكهرباء أثناء التحقيق معه، ويعمد الاحتلال لإهمال الأوضاع الصحية للأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة، واستغلالها للضّغط عليهم، كحالة الطفل أمل نخلة الذي يعاني من الوهن العضلي الشديد، وحالة الطفل سليم جوابرة الذي تعرّض للضّرب على موضع عمليته ونزع الّلاصق الطّبي عنها، ليعرض على الطّبيب لاحقاً.

ويقبع الأطفال المعتقلون في ثلاثة سجون هي: "عوفر"، "الدامون"، و"مجدو"، في ظروفٍ معيشية قاسية، يحرمون فيها من التواصل الحسّي مع عائلاتهم، ومن حقّهم في التعليم، حيث اعتقل الاحتلال خلال عام 2021 أكثر من (1300) طفل وقاصر، وكما ينتهج سياسة الاعتقال الإداري بحق الأطفال أيضاً، حيث اعتقل (6) أطفال إدارياً خلال عام 2021، وما زال (4) منهم قيد الاعتقال وهم: محمد منصور، أمل نخلة، براء محمد، وأحمد البايض، في خرق صارخ لاتفاقية حقوق الطفل التي تنصّ على أن "اعتقال الأطفال يجب أن يكون الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة".

اعتقال نوّاب المجلس التّشريعي والمرشّحين

تصعّد سلطات الاحتلال من انتهاكاتها لحقوق النّواب في المجلس التّشريعي وتنتهك الحصانة التي يتمتّعون بها، ويُقدّر بأنّ أكثر من 50% من مجموع أعضاء المجلس التشريعي في دورته الأخيرة قد مرّوا على السّجون الإسرائيلية وذاقوا مرارة السّجن لمرّة أو لعدّة مرات، فيما غالبيتهم العظمى كان الاعتقال الإداري من نصيبهم ومبرراً لاحتجازهم استناداً لما يُعرف بـ "الملف السري"، وقلة منهم صدر بحقهم أحكاماً تعسّفية، كما ولاحقت سلطات الاحتلال المرشّحين لانتخابات المجلس التشريعيّ، عقب الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية خلال الشّهور الأولى من العام 2021 والإعلان عن تأجيلها لاحقاً؛ حيث اعتقل الاحتلال عشرات المرشّحين، ورافق عمليات الاعتقال مداهمات ليليّة للبيوت وتفتيش وتخريب لممتلكات العائلات، ومارست سلطات الاحتلال أساليبها الممنهجة في القمع والترهيب والتخويف لتمتّد إلى عقوبات جماعيّة لكافّة فئات المجتمع.

وإن عملية استهداف واعتقال النواب المنتخبين، هي إجراء سياسي انتقامي ولا يستند لأي مبرّر قانوني، ويشكّل انتهاكاً فاضحاً لأبسط الأعراف والمواثيق الدولية والقيم الإنسانية والأخلاقية والديمقراطية، وعدواناً سافراً على المؤسّسات الشّرعية الفلسطينية، ومساساً فاضحاً بالحصانة التي يتمتّعون بها وفقاً للاتّفاقيات الموقّعة، بهدف إضعاف النّظام السّياسي وتعطيل عمل المجلس التشريعي، الذي تأثّر سلباً بغيابهم المتكرّر جرّاء الاعتقال.

وبلغ عدد النّواب المعتقلين حتّى نهاية العام (9) نواب في الدورة الأخيرة وأبرزهم وأقدمهم أيضا: مروان البرغوثي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمعتقل منذ العام2002، وأحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمعتقل منذ العام2006، بالإضافة إلى النواب: نزار رمضان، خالد طافش، ياسر منصور، أحمد مبارك، نايف الرجوب، محمد أبو طير، آخرهم حسن يوسف الذي اعتقل منتصف شهر ديسمبر2021.

اعتقال الصّحفيين والنّشطاء وملاحقة منشورات التّواصل الاجتماعي

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عشرة صحفيين في سجونها، أقدمهم الأسير محمود موسى عيسى من القدس وهو محكوم بالسّجن لثلاثة مؤبدات، وخلال هذا العام 2021 واصلت سلطات الاحتلال استهداف الصحفيين والنشطاء بكافة أدواتها التّنكيلية، وتصاعدت حدّة الاعتداءات والملاحقة مع تصاعد المواجهة في شهر آيار/ مايو 2021، وتركّزت في القدس حيث شهدت ذروة المواجهة، ومنها اعتقال الصّحفيات جيفارا البديري والاعتداء عليها بالضّرب، بالإضافة إلى كل من هبة مكية وزينة صندوقة.

وبرزت حالة الصحفيّ علاء الرياماوي الذي اعتقل على خلفية عمله الصّحفي وخاض إضرابًا عن الطعام رفضاً لاعتقاله.

وكان أيضاً من أبرز حالات اعتقال الصّحفيين، اعتقال شرطة الاحتلال للأسير السّابق والصحفيّ رأفت أبو عايش (27 عاماً) من سكان النقب المُحتّل، أثناء ممارسة عمله الصحفيّ في تغطية وقفة للطّلاب الفلسطينيين في جامعة بئر السبع أمام مبنى الجامعة، احتجاجاً على ما يحدث في القدس، وضمّت حوالي 60 طالباً/ة، تمّ التهجّم عليهم من قِبل أفراد من "اليهود المتطرفين"، وجرى اعتقال أبو عايش أثناء تغطيته لقمع الشرطة للطّلاب الفلسطينيين، إذ تمّ سؤاله عن اسمه، وبمجرّد تعريفه عن نفسه، بدأ عناصر من المستعربين بزيّ مدنيّ بضربه واعتقاله، ونُقِل بعدها بسيارة الشرطة إلى عدّة محطات آخرها مركز توقيف وتحقيق عسقلان حيث بقي هناك لمدّة 3 أيام قبل أن يتم الإفراج عنه. وتعّرض أبو عايش لانتهاكات عدّة، إضافةً إلى اعتقاله وتلفيق التهم له، منها الشبح على كرسي التحقيق ساعات طويلة، بحيث تم تكبيل يديه وقدميه بالكرسيّ، وكان مشبوحاً طوال التحقيق وبعده، عدا عن عدم قدرته على لقاء محاميه إلّا عبر شاشة زوم في المحكمة – حيث تم تمديد توقيفه 5 أيام على ذمّة التحقيق-، خلالها لم يزّود بملابس غير ملابس "الشاباص" – أي ملابس إدارة سجون الاحتلال، وتعرضّ خلال التحقيق لكيلٍ من الشتائم والصراخ والتهديد بـ"تدمير حياته"، ناهيك عن عدم قدرته على فتح عينيه عند وصوله لمركز التحقيق بسبب الضرب المبرح الذي تلقّاه عليهما.

وتنتهج سلطات الاحتلال سياسة اعتقال الصحفيين والنشطاء في محاولة لتقويض دورهم المجتمعي والثقافي والسياسي، وإبقاء السيطرة على الساحة الفلسطينية، ومحاربة كل ما من يحاول كشف جرائم الاحتلال.

وفيما يتعلّق بالاعتقالات على خلفية النشاط على مواقع التواصل الاجتماعي، وخلال العام الحالي سُجّل العشرات من حالات الاعتقال التي استندت المحاكمات عليها من خلال مراقبة استخدام منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، صنّفت على أنّها تشكّل خطراً على دولة الاحتلال كونها تحمل عبارات "تحريضية"، ولم يكتف الاحتلال بملاحقة واعتقال نشطاء الفيس بوك، بل أصدر بحقهم أحكاماً وصلت إلى 3 سنوات في بعض الأحيان، وأُرفقت بغرامات مالية تقدر سنوياً بمئات آلاف الشواكل، وحوّل عدد منهم للاعتقال الإداري.

استهداف طلبة الجامعات

شنّت سلطات الاحتلال هجمةً شرسة على طلاب الجامعات الفلسطينيّة، خلال العام 2021، وتعرّض عشرات الطّلبة للاعتقال، قمعاً لأي محاولةٍ من قبل الطلاب لممارسة حقوقهم الأساسيّة، بما في ذلك حريتهم وحقّهم في المشاركة في الحياة السياسيّة. ويعمد من خلال هذه السياسة إلى ترهيب الطلاب الفلسطينيين، وحرمانهم من حقّهم في حرية ممارسة الأنشطة النقابيّة والطلابيّة والمشاركة فيها، وبذلك فإنه ينتهك كلّ المواثيق والمعاهدات الدولّية التي تحمي هذه الحقوق، وكان من بين الهجمات على الطّلبة؛ استهداف طلبة جامعة بير زيت باعتقال (35) طالباً أثناء عودتهم من زيارة لمنزل الأسير منتصر الشّلبي، فيما اعتقلت سلطات الاحتلال أكثر من (100) طالب جامعي خلال العام 2021.

سياسة الاعتقال الإداري والإضرابات المواجهة له

خلال هذا العام أصدرت سلطات الاحتلال (1595) أمر اعتقال إداري[8]، غالبيتها صدرت بحق أسرى سابقين أمضوا سنوات في سجون الاحتلال.

وشهد عام 2021 ارتفاعاً في أعداد المعتقلين والأسرى الذين واجهوا سياسات الاحتلال، ومن أبرزها سياسة الاعتقال الإداري، "بلا تهمة، ولا محاكمة"؛ بالإضراب عن الطعام، وبلغ عدد المعتقلين الذين خاضوا إضرابات فردية نحو (60) أسيراً جُلّهم من المعتقلين الإداريين، إضافة إلى الإضراب الجماعي الذي نفّذه أسرى الجهاد الإسلامي، بعد سلسلة الإجراءات التّنكيلية التي فرضتها إدارة السجون بحقّهم بعد عملية "نفق الحرّيّة".

وتابعت المؤسسات عن كثب جملة من التحوّلات التي رافقت قضية الإضرابات الفردية بشكلٍ أساسي، والمرتبطة بسياسات أجهزة الاحتلال بمستوياتها المختلفة، وكانت أبرز هذه التحوّلات التي تتعلّق بإبقاء المعتقل في السّجن في ظروف غاية في السّوء، حتّى وإن وصل لمرحلة صحيّة خطيرة وحرجة، ومماطلتها في نقله إلى مستشفى مدنيّ، الأمر الذي أصبح بحاجة إلى جهد قانوني إلى جانب سلسلة من المعارك التي يخوضها المعتقل، كما ضيّقت على قرار "تعليق" أو "تجميد" الاعتقال الإداريّ، والذي أصبح مرهوناً بنقل المعتقل إلى المستشفى المدني ووجود تقرير طبي يؤكّد احتمالية وفاته المفاجئة. وذلك على الرغم من أن قرار التعليق شكّل أداة جديدة لترسيخ سياسة الاعتقال الإداريّ، إلا أنّ عملية التّضييق على هذا النوع من القرارات هي إبقاء الأسير معزولاً عن العالم الخارجي وعائلته.

وشكّلت وما تزال سياسة الاعتقال الإداريّ، السّياسة الأبرز التي دفعت المعتقلين إلى خوض إضرابات فردية، إضافة إلى جملة من السّياسات التّنكيلية والتي يرتقي بعضها إلى جرائم منها الإهمال الطّبي المتعمّد (القتل البطيء)، والعزل الانفراديّ، والنقل التعسّفيّ، وعمليات القمع والتعذيب في مراكز التحقيق. وجلُّ من خاض الإضرابات هم أسرى سابقون قضوا سنوات في سجون الاحتلال، ومنهم من خاض أكثر من إضراباً على مدار سنوات اعتقاله تحديداً من أضربوا ضدّ سياسة الاعتقال الإداريّ.

[8] ملاحظة: هناك 244 أمر اعتقال إداريّ لم توثّق ضمن تقارير المؤسسات الشهرية، تبعاً لظروف الحصول على المعلومات، وبذلك تم إضافتهم إلى إجمالي أوامر الاعتقال الإداري ليصل العدد كما هو مذكور 1595 أمرا.

واستمرت إدارة سجون الاحتلال بممارسة جملة من الإجراءات التّنكيلية والانتقامية بحق الأسرى المضربين، والتي تُشكّل جزءاً من السّياسات الممنهجة، في محاولة لكسر خطوة الإضراب أبرزها: حرمانهم من زيارة العائلة، وعرقلة تواصل المحامين معهم، ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، وقيام السّجانين بمضايقات على مدار الساعة، عدا عن جملة من الإجراءات التي تتخذها بعد نقلهم إلى المستشفيات المدنية، منها استمرار تقييدهم بالسّرير بوضعية تسبّب لهم المزيد من الأوجاع. وتعمّدت أجهزة الاحتلال المماطلة بالاستجابة لمطالب الأسرى المضربين، لإيصالهم لأوضاع صحّية خطيرة، يصعب على الأسير مواجهتها لاحقاً وتؤثّر على مصيره.

وشكّلت المحاكم العسكرية للاحتلال الأداة الأساسية في ترسيخ سياسة الاعتقال الإداري، عن طريق خرقها لضمانات المحاكم العادلة منها رفضها اطّلاع المعتقل ومحاميه على التّهم الموجّهة بحقّه تحت ذريعة "ملف سرّي". كما تمارس عملية انتقام إضافية، عبر تنفيذها قرارات مخابرات الاحتلال "الشاباك"، وهذا ما يمكن قراءته عبر كافة القرارات التي صدّرت عنها بدرجاتها المختلفة بحق الأسرى المضربين.

ونجد أن غالبية الأسرى الذين خاضوا إضرابات ضد اعتقالهم الإداري، قد علّقوا، بعد وعود أو اتفاقات واضحة بتحديد سقف اعتقالاتهم الإدارية. وما يزال المعتقل هشام أبو هواش يواصل إضرابه عن الطعام لأكثر من أربعة شهور رفضاً لاعتقاله الإداري، حيث يواجه وضعاً صحياً حرجاً في مستشفى "أساف هروفيه" الإسرائيلي.

الغرامات والتّعويضات المالية

يستغلّ الاحتلال الإسرائيلي الأسرى الفلسطينيين استغلالاً مادياً من خلال فرض التّعويضات بملايين المبالغ المالية، ضد الأسرى وأهاليهم، بالإضافة إلى فرض نوعين من الغرامات عليهم: الأولى، غرامات "المحاكم" التي تفرضها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على الأسرى مقترنة بأحكام السجن، وأما الثانية، فهي غرامات "عقوبات" تفرضها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بشكل غير قانوني، بناء على مزاعم بارتكاب الأسرى مخالفات داخل السجن.

ويصل متوسط ما تفرضه محاكم الاحتلال العسكرية من غرامات على الفلسطينيين سنوياً إلى (15 مليون شيكل)، وهذا المبلغ يحوّل مباشرة لتمويل المحاكم العسكرية الإسرائيلية والجيش وإدارة السجون، أي أن الفلسطينيين يدفعون تكاليف جلّاديهم ومحتليهم من أموالهم قصراً، بالإضافة إلى الأسعار الخيالية لكانتينا السّجون، فإننا نتحوّل إلى شعب مسجون على حسابه من دون أيّ تكاليف مادية لدولة الاحتلال، مما يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية التي توجب على دولة الاحتلال رعاية الأسرى والمعتقلين وتوفير احتياجاتهم، وكل هذا يمارس أمام أعين المجتمع الدّولي دون أن يحرّك ساكناً.

وخلال عام 2021 كما كل الأعوام السّابقة، كان الأطفال القصّر هم الضحية الكبرى لهذه الغرامات، حيث يعتقلون دون أي تهم حقيقية تستدعي سجنهم واحتجازهم، ويتعرّضون لجملة من الانتهاكات التي تخالف بشكل واضح اتفاقية حقوق الطفل وما صدر عن المؤسسات الدولية بخصوص ذلك، حيث أن نسبة 100% من المعتقلين القصر ترفق أحكامهم بغرامات مالية، حتى أصبح ذلك أشبه بسياسة ثابتة للانتقام من الطفولة الفلسطينية وجني الأموال.

وتضطر عائلات الأسرى وتحديداً الأطفال، إلى دفع الغرامات المالية المفروضة على أبنائهم من أجل عدم إبقائهم في السّجون فترات أطول من الأحكام الصادرة بحقهم، حيث يكون دفع الغرامة شرط للإفراج بعد انتهاء الحكم الفعلي، وفي حال لم يتم دفعها يؤخّر المعتقل لشهور وربما لسنوات، حيث تشكّل الغرامات أعباء مادية على العائلات، كما أن سلطات الاحتلال تعتقل بعض الأطفال، تحديداً في القدس وبصورة دورية، بهدف الابتزاز والتضييق والضغط المادي على الفلسطينيين المقدسيين.

وإلى جانب العائد المالي لدولة الاحتلال من الغرامات، فإن هناك هدف آخر، وهو تحقيق العقاب الجماعي للأسر الفلسطينية وأبنائها المعتقلين، من خلال وضعهم في مأزق اقتصادي حقيقي، علماً أن السّلطة الفلسطينية توقّفت رسمياً وبالكامل، عن دفع الغرامات المالية المفروضة على الأسرى منذ مطلع عام 2014، وذلك بقرار وطني من القيادة

الفلسطينية ومؤسسات الأسرى والحركة الأسيرة، ليكون ذلك بمثابة رسالة لدولة الاحتلال بأنّنا لن نكون شركاء وشهود على هذه الجريمة غير شرعية.

واستمراراً للقرصنة الإسرائيلية من خلال إرفاق الأحكام بمبالغ مالية، اخترع الاحتلال وسيلة قرصنة جديدة لنهب أموال الأسرى والمعتقلين، تتمثّل في ما يسمى غرامات العقوبات التي تفرضها إدارات السّجون على الأسير الفلسطيني والتي تبدأ بـ (200 شيكل)، وقد تصل إلى أكثر من (5 آلاف شيكل)، تُسلّم مباشرة للأسير من قبل إدارة السّجون، والسّبب في ذلك (ارتكاب مخالفات لقوانين إدارة السجون)، ليس هذا فحسب، بل إن كل آثار التخريب والدمار الناتج عن عمليات اقتحام السّجون والأقسام، يحوّل إلى غرامات داخلية تفرض على الأسرى، حيث أنه بعد عمليات تصليح الأعطال والصّيانة يتمّ خصم ذلك من أموال الكانتينا الموجودة في حسابات الأسرى، علماً أن الغرامات التي تفرض بغرض إصلاح الأعطاب أو الممتلكات داخل الغرف تكون مضاعفة لعدّة مرات عن الثمن الأصلي، فعلى سبيل المثال إذا تعرّضت مغسلة القسم لخلل وأصبحت غير صالحة للاستخدام ويقدر ثمنها بـ(1000 شيكل)، فإن الغرامة التي تفرض لإيجاد مغسلة بديلة قد تصل إلى (5000 شيكل) وأكثر.

واقع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية

يتعرّض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون داخل السّجون الإسرائيلية، إلى أنماط مختلفة من الانتهاكات التي تطال مجموعة واسعة من الحقوق المكفولة لهم، بموجب المعايير الدولية الخاصة بالأسرى، ومنها:

الإهمال الطّبي الممنهج والقتل البطيء

تعتبر وسيلة الاحتلال الممهنجة في حرمان الأسرى من الرعاية الطبّية الحقيقية السّليمة، والمماطلة المتعمّدة في تقديم العلاج للمرضى منهم والمصابين، من أهم سبل وأساليب إضعاف الإرادة والجسد على حدّ سواء. ومن خلال مراقبة الوضع الصّحي للأسرى، يتّضح أن مستوى العناية الصحية بالأسرى شديد السّوء؛ لا سيما مع انتشار مرض الكورونا بين صفوف الأسرى نتيجة لبيئة السّجن ولضعف الإجراءات الصّحية المتّبعة في السّجون. وارتقى بسبب الظّروف الصّحية الصّعبة داخل السّجون عشرات الأسرى شهداء منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وازداد عدد المرضى منهم، بل تجاوز الأمر ذلك ليصبح علاج الأسرى موضوعاً تخضعه إدارات السجون الإسرائيلية للمساومة والابتزاز والضّغط على المعتقلين، وأثبتت الشّواهد تغوّل إدارة سجون الاحتلال بما فيها من سجانين وطواقم طبية في تكثيف الظروف التي تضاعف عذاب الأسير عند اشتداد مرضه، دافعين إياه إلى هاوية الموت المحقّق، حيث استشهد (72) أسيراً في سجون الاحتلال جراء سياسة الإهمال الطبي منذ العام 1967، ويصل عدد الأسرى المرضى في السّجون إلى (600) أسيراً بحاجة لرعاية طبّية حثيثة، علاوة على ارتفاع عدد من أصيبوا بالسّرطان إلى (4)، وكان من بينهم الأسير ناصر أبو حميد، و(14) أسيراً على الأقلّ مصابون بأورام بدرجات متفاوتة.

وكانت أبرز الجرائم الطّبية خلال العام 2021؛ جريمة قتل الأسير سامي العمور، الذي استشهد في تاريخ 18 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2021، وكان قبل ذلك قد تعرّض لسلسلة من الانتهاكات، من خلال نقله المتكرّر عبر "البوسطة" وانتظاره لساعات طويلة قبل وصوله للمستشفى، حيث مكث (14) ساعة في معبار سجن "بئر السبع" ينتظر، قبل نقله إلى المستشفى رغم وضعه الصحيّ الصعب والخطير. إضافة إلى الأسير حسين مسالمة الذي ارتقى شهيداً بعد الإفراج عنه بفترة وجيزة خلال هذا العام.

العزل الانفرادي

لم تتوقف إدارة سجون الاحتلال يوماً عن استخدام سياسة العزل الانفرادي، لكونها أبرز السّياسات الممنهجة التي تستند عليها في استهداف الأسرى جسدياً ونفسياً، وتُشكّل هذه السياسة أقسى وأخطر أنواع الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحقّ المعتقلين والأسرى؛ التي تحوّلت إلى نهج منظّم ومتصاعد، حيث يتم احتجاز المعتقل لفترات طويلة بشكلٍ منفرد، في زنزانة معتمة ضيّقة قذرة ومتّسخة، تنبعث من جدرانها الرطوبة والعفونة على الدوام؛ وفيها حمام أرضي قديم، تخرج من فتحته في أغلب الأحيان الجرذان والقوارض.

وخلال العام 2021، رصدت مؤسسات الأسرى عزل العشرات من الأسرى، وتضاعفت عمليات العزل بعد عملية "نفق الحرّيّة" مع احتدام مستوى المواجهة بين الأسرى وإدارة سجون الاحتلال، حيث جرى عزل مجموعة كبيرة من أسرى الجهاد الإسلاميّ خاصّة؛ منهم الأسرى الستّة الذين تمكّنوا من تحرير أنفسهم من سجن "جلبوع" خلال شهر أيلول/ سبتمبر، وذلك كعقوبة جماعية بحقهم كون خمسة من الأسرى الستة ينتمون لنفس الفصيل، وتمّ تحويل بعض الأقسام لأقسام عزل كقسم (6) في سجن "النقب" الذي تم حرقه احتجاجاً على العقوبات بحقّ فصيل الجهاد، وتمّ عزل (14) أسيراً في غرف متفحّمة وبدون أي مقتنيات أو فراش لأكثر من (35) يوماً.

ونجد أنّ عمليات العزل في سجون الاحتلال تخضع لعدة مستويات ليس فقط على مستوى عزل الأسير الفرد، حيث شهد الأسرى عمليات عزل جماعية، وذلك بتحويل بعض أقسام الأسرى إلى زنازين عبر تجريدهم من كافة المقتنيات، وتزامن ذلك مع عمليات الاقتحام والقمع الواسعة التي شهدتها كافة السجون، وكان آخرها ما جرى مع الأسيرات في سجن "الدامون" من عمليات اعتداء وتنكيل غير مسبوقة وعزل ثلاث منهن وهن: (شروق دويات، ومرح باكير، ومنى قعدان)، وتلا ذلك عملية قمع واسعة في سجن "نفحة" على إثرها ما يزال عدد من الأسرى في العزل الإنفرادي "كعقوبة" حتى تاريخ إصدار التقرير.

ومن ضمن ما رصدته المؤسسات ازدياد في عدد حالات الأسرى الذين بدأوا يعانون من أوضاع صحية على المستوى النفسيّ جراء هذه السياسة مقارنة مع السنوات الماضية.

سياسة العقاب الجماعي داخل سجون الاحتلال

صعّدت إدارة سجون الاحتلال استخدام سياسة العقاب الجماعي بحقّ الأسرى خلال عام 2021، تحديدًا بعد عملية "نفق الحرّيةّ" وذلك عبر عمليات القمع الجماعيّ التي طالت كافة الأسرى، خاصّة أسرى الجهاد الإسلاميّ، وتمثلت هذه السياسة بسلسلة من الإجراءات التّنكيلية والانتهاكات المنظّمة، وفرض مستوى أعلى من العنف خلال عمليات القمع، وما تلاها من عمليّات عزل ونقل، وحرمان من الزيارة و"الكانتينا"، وفرض الغرامات الماليّة الباهظة، وتجريد غرف الأسرى من احتياجاتهم الأساسية.

وبمقابل هذه السياسة واجه الأسرى هذه السياسة عبر خطوات نضالية منظمة شارك فيها كافة الأسرى، وشكّل إضراب أسرى الجهاد الإسلاميّ، والبرنامج المساند الذي نفّذته كافة الفصائل في السجون، إحدى أبرز المحطّات التي تمكّن الأسرى من خلالها حماية جُملة من المنجزات التاريخية التي حققوها عبر نضال طويل، إلا أنّ التلويح باستهداف منجزات الأسرى كجزء أساسي من عمليات العقاب الجماعي تعود بين الفينة والأخرى، لاستهداف أي حالة "استقرار" يمكن أن يعيشها الأسير، كذلك في محاولة منها لفرض مزيد من السيطرة والرقابة على الأسرى.

ومنذ عام 2019 شهد الأسرى تصاعدت عمليات القمع كإحدى أبرز أدوات هذه سياسة، حيث سُجّلت أعنف عمليات القمع منذ أكثر من عشر سنوات، خلالها أصيب العشرات من الأسرى بدرجات متفاوتة، واستمر مستوى هذا العنف خلال العام الجاري 2021، وسُجلت أبرز هذه العمليات بحقّ أسرى سجن "جلبوع" تحديدًا بعد عملية "نفق الحرّيّة"، حيث جرى قمع العشرات من الأسرى، وفرضت عقوبات جماعية بحقّهم، وسُجلت إصابات تحديدًا بين صفوف

الأسرى في قسم (3) بعد احتدام المواجهة بين الأسرى وإدارة السجن، وامتدت المواجهة في عدة سجون أبرزها كان في سجني "النقب، وريمون".

العراقيل أمام انتظام زيارات أهالي الأسـرى

إنّ زيارات الأهالي هي واحدة من الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية؛ للأسرى وذويهم، ولقد تضمّنت الاتّفاقيات الدّولية نصوصاً واضحة بهذا الخصوص، كما وكفلت تلك النصوص، في مضمونها وجوهرها، حقّ المعتقل باستقبال زائريه، بانتظام وعلى فترات متقاربة؛ وهذا نص المادة (116) من اتفاقيات جنيف الرابعة، الذي يقول: "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه - وعلى الأخص أقاربه- على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر، ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة؛ وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير".

وظلّت تلك النّصوص (لفتات إنسانية) تمنحها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأسير الفلسطيني وقتما تشاء وكيفما شاءت، وتصادرها حين ترى ذلك مناسباً لها تحت ذرائع مختلفة وأبرزها ذريعة الأمن، دون مساءلة ودون أن تشعر بأدنى حاجة لتبرير ذلك، فصادرت سلطات الاحتلال هذا الحقّ المشروع، وجعلت منه حلقة من حلقات المعاناة، ووسيلة للعقاب الجماعي لكل من الأسير وزائريه، فحرمت الأسرى تحت ذرائع مختلفة، ومنعت الغالبية العظمى من الأقارب بذريعة "المنع الأمني"، بمن فيهم أطفال صغار وآباء كبار وأمهات طاعنات في السن، وحينما تسمح لبعض الأفراد من درجة القرابة الأولى بالزيارة، فإنها تحمَّلهم أعباء الطريق الطويل ومشاق السفر ومضايقات الحواجز العسكرية وأحياناً اعتداءات المستوطنين، واستفزازات السجانين واجراءات التفتيش وغيرها، وتمتد رحلة العذاب من شروق الشمس حتى غروبها، وأحيانا يصل الأهل إلى بوابة السجن بعد عناء طويل فيصدمون بما يسمعونه من إدارة السجن: أنه تم نقل الأسير الى سجن آخر أو أنه "معاقب" من الزيارة، وهكذا اتّسعت دائرة الممنوعين وارتفع عددهم وتناقص يوماً بعد آخر عدد من يحظون بزيارة منتظمة أو حتى متقطعة.

ليس هذا فحسب، وإنما شرَّعت دولة الاحتلال نصوصاً وممارسات تخالف جوهر القانون الدولي الإنساني، إذ تفننت في تعذيب الأسرى جسدياً ونفسياً، وسلبت منهم تلك الحقوق المكفولة دولياً، تحت ذرائع متعددة، حتى تحولت زيارات الأهالي إلى ورقة ضغط ومساومة ووسيلة للعقاب لأتفه الأسباب، ومصادرتها من طرف يعني مصادرتها من الطرف الآخر، مما جعلها عقوبة مزدوجة للأسير وذويه، وجريمة مركبة تقترفها سلطات الاحتلال بحق الأسرى وعائلاتهم، وما زلنا نتابع فصولها المريرة، وما زال الأسرى وعوائلهم يعانون جراء عدم انتظامها ومنع الكثير من الأهالي لذرائع أمنية وتوقفها منذ سنتين بالنسبة لأهالي أسرى غزة.

إن مصادرة حق الأسرى وذويهم في التزاور، ووضع العراقيل أمام انتظام الزيارات، ليس إجراء إسرائيلياً استثنائياً تفرضه ظروف أمنية طارئة ومؤقتة بحقّ عدد من الأسرى أو مجموعة صغيرة من أقربائهم، وإنما أضحى ثابتاً ويُطبّق في إطار سياسة عليا وعامّة بحقّ جميع الأسرى والمعتقلين، مما يعني أن الأمر لا علاقة له بالأمن، كما تدّعي سلطات الاحتلال دوماً، إلى درجة أن رأينا ما يقارب من ثلثي أهالي الأسرى، بل وأكثر من ذلك، لا يحظون بالزّيارة، بفعل القانون الإسرائيلي الذي يسمح فقط لمن هم من فئة القرابة الأولى والذي أُقرّ عام1996 أو تحت ذريعة "المنع الأمني".

ومنذ انتشار جائحة "كورونا" في آذار/مارس من عام2020، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة زيارات الأهل بذريعة الخشية على الأسرى، وتجنبا لنقل العدوى إليهم، فيما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأسرى في سجونها، كما ولم توفر آليات للتواصل الإنساني فيما بين الأسرى وذويهم، كبديل عن الزيارات، كي يطمئن كل طرف على الآخر، لكنها بالمقابل اتّخذت من "كورونا" ذريعة لمعاقبة الأسرى وذويهم، وحرمان الطرفين من التزاور والالتقاء، مما فاقم من معاناتهم وزاد من قلق كل طرف على الآخر في ظل تزايد أعداد المصابين بين صفوف الأسرى وانتشار الفايروس في المجتمع الفلسطيني، حتى سُمح بعد شهور طويلة بزيارات متقطعة وفي أوقات متباعدة لأسرى القدس والضفة، وما زالت تسير بصعوبة على هذا المنوال في ظل وجود عراقيل كثيرة، بالرغم من تلقي الأسرى وذويهم اللّقاح المضاد، فيما

بقيت زيارات أسرى قطاع غزة متوقفة دون أسباب حتى كتابة هذا التقرير نهاية العام2021، وبذلك نكون قد اقتربنا من إتمام عامين كاملين من آخر زيارة تمّت لأسرى غزة، على الرغم من أن التّنقل من وإلى قطاع غزة باتّجاه الدّاخل قائم وحركة التّجار والعمّال مستمرّة.

وتوظّف سلطات الاحتلال ذريعة "كورونا" لعقاب الأسرى وذويهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية المتمثل في حق التزاور والالتقاء، فلأسرى غزة، كما جميع الأسرى، الحقّ في التّواصل مع ذويهم في كل الأوقات والأزمنة وبشكل منتظم، لهذا نجدد مطالبتنا للمؤسسات الدولية وخاصة منظمة الصليب الأحمر المسؤولة عن برنامج الزيارات، بضرورة التدخل والضغط على سلطات الاحتلال من أجل انتظام زيارات الأهل وبرنامج الزيارات لكافة الأسرى والمعتقلين دون معيقات، واستئناف برنامج زيارات أسرى غزة، الذين لم يسمح لهم بالتزاور منذ عامين تقريباً.

(547) أسيراً يقضون أحكاماً بالسّجن المؤبّد– مدى الحياة

ارتفع عدد الأسرى المحكومين بالسّجن المؤبد إلى (547) أسيرًا، حيث صدرت خلال العام 2021، أحكام بالسّجن المؤبد بحقّ أربعة أسرى وهم: الأسير ياسر حطاب من مخيم الجلزون حيث رفع الاحتلال حُكمه ومدته (40) عامًا إلى السّجن الفعلي بالمؤبد وهو معتقل منذ عام 2012، كما أصدرت بحق الأسير قاسم عصافرة، حُكمًا بالسّجن المؤبد و(40) عامًا، والأسير نصير عصافرة بالسّجن المؤبد و(20) عامًا، والأسير يوسف سعيد زهور بالسّجن المؤبد و(15) عامًا، وهم معتقلون منذ عام 2019، وثلاثتهم من بلدة بيت كاحل/ الخليل.

ونجد من جملة المعطيات الرّقمية الكثيفة التي تتعلّق بالأسرى، أن (25) أسيراً معتقلون منذ ما قبل اتفاق "أوسلو"، وهؤلاء يُطلق عليهم "الأسرى القدامى" باعتبارهم أقدم الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ويُعرفون فلسطينياً بالدفعة الرابعة، وهي الدفعة التي كان من المفترض الإفراج عنها أواخر آذار/مارس من العام 2014 ضمن مسار المفاوضات، إلا أن حكومة الاحتلال تنصّلت من الاتفاق وتراجعت عن الإفراج عن هؤلاء الأسرى وأبقتهم في سجونها، وأقدمهم الأسيران كريم وماهر يونس المعتقلان منذ كانون الثاني/يناير1983، بالإضافة إلى محمد الطوس، ابراهيم أبو مخ، وليد دقة، ابراهيم بيادسة، أحمد أبو جابر، سمير أبو نعمة.

ومع نهاية العام 2021 ارتفع عدد الأسرى الذين مضى على اعتقالهم أكثر من (20) سنة إلى (112) أسيراً، بينهم من أمضوا أكثر من (25) سنة إلى (35) أسيراً، ومن أمضوا أكثر من ثلاثين سنة إلى (13) أسيراً، ومن أمضوا من (35) سنة إلى (8) أسرى.

هذا بالإضافة الى (49) أسيرًا آخرين من الأسرى الفلسطينيين الذين سبق وتحرروا في صفقة وفاء الأحرار عام2011 وأعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم منتصف العام 2014، وقد أمضى هؤلاء سنوات وعقود طويلة في سجون الاحتلال، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي" الذي أمضى في سجون الاحتلال-على فترتين- ودخل هذا العام عامه الاعتقالي الـ(42) وتعتبر هذه المدة أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، إضافة إلى الأسرى علاء البازيان وسامر المحروم ونضال زلوم.

التعليم داخل المعتقلات

تمكّن الأسرى داخل السجون والمعتقلات على مدار السنوات الماضية من تحقيق العديد من المنجزات عبر نضال طويل وتراكمي، ومن بينها استكمال تعليمهم، حيث سعى الأسرى لا سيما القدامى منهم إلى اتّباع استراتيجية وطنية تستند على مساعدة وإرشاد كل أسير يجري اعتقاله حديثاً، وحثّه على ضرورة الاستفادة من وقته ووجوده داخل المعتقل بتطوير نفسه بالعلم والثقافة، كجزء من أدوات المواجهة المركزية، وفي حماية للأسير من سياسات السّجان.

ووفقاً لآخر المعطيات، فقد بلغ عدد الأسرى الذين يواصلون تعليمهم بعدة تخصصات عبر جامعة القدس أبو ديس حتى نهاية الفصل الأول من العام الدراسي 2021 والملتحقين ببرنامج البكالوريوس (113) أسيراً، وعدد الأسرى الملتحقين ببرامج البكالوريوس عبر جامعة القدس المفتوحة (564) أسير.

وبالنسبة لبرنامج الماجستير عبر جامعة القدس أبو ديس فقد بلغ عدد الملتحقين من الأسرى (49) أسيراً، وعدد الملتحقين عبر جامعة فلسطين بقطاع غزة (44) أسير. وفيما يتعلق بامتحان تعليم الثانوية العامة - التوجيهي خلال عام 2021، فقد بلغ عدد الأسرى الذين انطبقت عليهم الشروط لتقديم امتحان الثانوية العامة (486) أسيراً.

النّطف المهرّبة (سفراء الحرّيّة)

النطف المنوية المحررة أو ما تم الاصطلاح على تسميتها (سفراء الحرية)، فمن خلال هذه الوسيلة للإنجاب استطاع عدد من الأسرى والمعتقلين صنع حياة جديدة وتحريرها من خلف القضبان، لا سيما الأسرى القدامى وذوي الأحكام العالية. وقد كان الأسير عمار الزبن من قرية ميثلون قضاء جنين، أول من سجّل نجاحاً في هذه التجربة وذلك بإنجاب طفله مهند عبر نطف محررة خلال شهر آب من عام 2012، وقد شكّل هذا النجاح دافعا للأسرى الآخرين وزوجاتهم لخوض ذات التّجربة في سبيل استمرار الحياة.

واستمرّت بعد ذلك عمليات تحرير النطف المنوية، وأنجبت زوجات الأسرى عشرات الأطفال، وخلال السنوات الأخيرة تزايدت المحاولات، وحتى نهاية عام 2021 بلغ إجمالي أعداد الأسرى الذين نجحوا بالإنجاب عن طريق النطف المهربة (71) أسيراً، حيث أنجبوا (102) من الأطفال منهم عدد من التوائم، وكان آخرها تجربة الأسير ناهض حميد من بلدة بيت حانون في قطاع غزة والذي نجح بإنجاب توأم من الأطفال بواسطة النطف المحررة.

ولا بد من الاشارة بأن سلطات الاحتلال بمجرد علمها بولادة طفل عبر نطفة محررة، تبدأ بالانتقام من الأسير الذي أقدم على هذه الخطوة وخاض تجربة الانجاب بهذه الطريقة، وتفرض بحقه عقوبات تأديبية كزيادة فترة سجنه، أو عزله داخل الزنازين، أو فرض غرامات مالية باهظة بحقّه، وأحياناً تقوم بالانتقام من زوجته عند الزّيارة بتعريضها للمعاملة المهينة. عدا عن قيامها بفرض إجراءات انتقامية بحق أطفال الأسرى من النطف المهربة، فمثلاً يرفض الاحتلال الاعتراف بشهادات الميلاد وأرقام الهويات التي تخرجها وزارة الداخلية الفلسطينية لهم، كما يحرمهم من الحق في زيارة آبائهم داخل السجون.

لكن هناك بعض الحالات من أطفال الأسرى من النطف المحررة من نجحوا بزيارة آبائهم داخل السجون، كحال الطفلة ميلاد وليد دقة، التي استطاعت زيارة والدها داخل المعتقل وذلك بعد إجراء فحص "DNA" لإثبات نسبها وتقديمه بالتماس لمحاكم الاحتلال للسماح لها بالزيارة، وذلك لأنه وفقاً لقوانين الاحتلال لا يُسمح بزيارة الأسير إلا أقرباء من الدرجة الأولى، وبالتالي يُسمح للطفل بزيارة والده، وهذا ما جرى مع الطفلة ميلاد.

وفي نهاية عام 2021 انطلقت مبادرة ودعوات من عدة مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى وحقوق الإنسان وعدد من القوى الوطنية، للمطالبة من قيادة الشعب الفلسطيني بإقرار يوم 13 آب من كل عام يوماً وطنياً فلسطينياً للاحتفال وتكريم أطفال النطف المحررة في مختلف المحافظات، فهم بلا شك مثال حي لتحدي سطوة السجان الإسرائيلي وكسر لقيده.

المتغيّر على المستويين السّياسي والقانوني

يرصد التقرير في هذا الجانب، المحاولات السّياسية والتّشريعية الإسرائيلية، المعتلّقة بالمعتقلين والأسرى الفلسطينيين، والتي تمسّ بجملة من الحقوق المكفولة لهم بموجب القانون الدولي، ويستعرض أبرز السّياسات ومشاريع القوانين؛

تصنيف الاحتلال لستّ مؤسسات حقوقية كمؤسسات "إرهابية"

منذ قرار وزير الاحتلال تصنيف ستٍّ من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كمؤسسات "إرهابيّة" بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016، واتّباع قراره بأمر عسكريّ يمنح الجيش تصريحاً "بملاحقتها وإغلاق مقارها"، باتت المؤسسات عرضة لخطر محدق بإغلاقها وملاحقة عامليها، في خطوة ترسخ سياسة الاحتلال القائمة على الفصل العنصري والتّمييز الممنهج، بفرض السّيطرة على الشّعب الفلسطيني وكتم أصوات المدافعين عن حقوقه، منتهكاً بشكل فاضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يضمن حقّ كل شخص في حريّة الاشتراك في الجمعيات السّلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين.

وبعد شهرين من صدور القرار بحق المؤسسات الستّ، وهي "الضمير" و"الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين" و"الحق" و"اتحاد لجان العمل الزراعي" و"اتحاد لجان المرأة الفلسطينية" و"مركز بيسان للبحوث والإنماء"، فإنّ المؤسسات مستمرة في عملها وسعيها لتحقيق أهدافها في تعرية نظام الاحتلال العنصري، وفضح جرائمه رغم ما تواجهه من عقبات مستمرّة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، تبعاً لتصنيف الاحتلال القائم على أسس سياسية بحتة، دون أي دليل معلن يثبت ادّعاءاته، رغم طلب هذه المؤسسات بالكشف عن المواد التي يدّعي الاحتلال أنها تدينها دون استجابة.

ساهمت هذه المؤسسات منذ عقود في نشاطات المجتمع المدني الفلسطيني، وأسهمت بشكل حيوي في التّحسين من وضع حقوق الإنسان والأسرى، وحماية الأطفال، وتمكين النساء، وتعزيز الجوانب الاقتصادية والزراعية والبحثية، ورغم أنها تدرك أن المستقبل يحمل في طياته تهديداتٍ شتى تحرّكها فواعل الاحتلال بمؤسساته العسكرية والمدنية، ليس تجاهها فقط وإنما تجاه كل المؤسسات الفلسطينية المنخرطة في العمل الحقوقي والإنساني ضد الاحتلال، فإن المؤسسات الستّ مستمرّة في سعيها على مستوى دولي ومحلي لإلغاء قرار الاحتلال، في الوقت الذي هي أحوج ما تكون فيه للدعم والتضامن الشعبيّ والدوليّ، لما له من تأثير على سطوة هذا القرار، ورفع الصوت الفلسطيني عالمياً.

سياسات الاحتلال في القدس

صادق المستشار القضائي لحكومة الاحتلال أفيحاي مندلبليت، ووزير القضاء جدعون ساعر، على قرار سحب الهوية المقدسية من الأسير المحرر المحامي صلاح الحموري، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2021، بحجّة "أنّه يشكّل خطراً على الدولة والمواطنين، وعدم الولاء لإسرائيل، والانتماء للجبهة الشعبية ونشاطه بها".

وكان الحموري قد سُلم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2020، قراراً يقضي "بنية وزير الداخلية في حكومة الاحتلال سحب الإقامة في القدس "الهوية"، حتى صدر القرار النهائي قبل عدة أشهر والذي يهدده خطر الترحيل.

علماً أن الأسير المحرر صلاح الحموري أمضى ما يقارب تسع سنوات في سجون الاحتلال، ومنع من دخول الضفة الغربية، وعام 2016 منعت زوجته الحامل من الدّخول إلى فلسطين ورحّلت من مطار اللد إلى فرنسا، وتمنع هي وطفلهما من الدخول الى البلاد.

كما وواصلت سلطات الاحتلال تطبيق قرار وزير الجيش في حكومة الاحتلال الذي صدر العام الماضي، بقطع رواتب أسرى فلسطينيين من القدس بحجة "تلقيهم رواتب شهرية من السّلطة الفلسطينية مما يشجّعهم على الإرهاب وتنفيذ عمليات" حسب وصفهم.

وخلال الشهرين الأخيرين من عام 2021، نفّذت سلطات الاحتلال اقتحامات لمنازل أسرى محرّرين وأسرى قيد الاعتقال، وصادرت منهم مبالغ مالية إضافة إلى فرض حجوزات على الحسابات البنكية، وسلّمت بعضهم القرارات الصادرة بحقّهم والتي تبيّن الأموال المفروضة عليهم. ويشار أن هناك أوامر مصادرة أموال جدّدت بحقّ بعض الأسرى.

كما قطعت سلطات الاحتلال حقّ "التأمين الوطني الصحي" عن أكثر من (30) أسيراً داخل السّجون الإسرائيلية وأسرى محرّرين وعائلاتهم، في حملة عقاب جماعي استهدفتهم خلال شهر أيّار الماضي. وقرار مؤسسة التّأمين الوطني حرم الخدمات العلاجية وصرف الأدوية اللازمة للأسرى المحررين وعائلاتهم "للأسرى المتزوجين".

وخلال شهر آب/ أغسطس الماضي فرضت الإقامة الجبرية على أربعة أسرى محررين في مكان سكنهم وهم: يعقوب أبو عصب وناصر الهدمي في حي الصوانة، سليم الجعبة حي الثوري، ماجد الجعبة من البلدة القديمة لفترات تتراوح بين 3 – 6 أشهر، وجدّدت الإقامة الجبرية للأسير أبو عصب لمدة 3 أشهر "شهر تشرين الثاني"، فيما حوّل ماجد الجعبة للاعتقال الإداري، أمّا سليم فهو قيد الاعتقال وتعرّض لتحقيقات قاسية في زنازين الاحتلال.

مشاريع القوانين التي تستهدف الأسرى

لم تتوقف حكومة الاحتلال عن التّسابق لإثبات عنصريتها من خلال الإعلان عن مشاريع قوانين وتشريعات عنصرية، تهدف إلى فرض مزيد من التضييق والإجراءات التنكيلية بحقّ الأسرى، وقد شهد هذا العام سلسلة من مشاريع القوانين ضمن حرب شاملة ينظمها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى وعائلاتهم.

ويمكن التّأكيد على أنّ قضية الأسرى تواجه تحديات خطيرة على مستوى نوع التشريعات التي تعلنها حكومة الاحتلال واللجان التي شُكّلت بقرار سياسي لفرض مزيد من القمع بحقهم، وقد تصاعدت منذ عام 2018 بتشكيل لجنة "أردان".

وكانت أبرز مشاريع القوانين التي خرجت بها حكومة الاحتلال، سحب الجنسية من أسرى الأراضي المحتلة عام 1948 كإجراء "عقابي" عنصريّ، بالإضافة إلى مشروع يهدف إلى التضييق على حق الأسير بالزيارة من خلال تحديد الزيارة إلى زيارة واحدة كل عام، وكذلك مشروع قانون يهدف إلى تشديد شروط السّجن على الأسرى، والذي خرج به الاحتلال بعد عملية "نفق الحرّيّة" وفي إطار نهج سياسة العقاب الجماعي.

وكان آخر مشاريع القوانين التي صادق عليها الكنيست بالقراءة الأولى في ديسمبر 2021، يهدف إلى استقدام قوات من الجيش الإسرائيلي لإدارة السجون، وذلك لتعزيز وجود قوات في الأقسام التي يقبع فيها فقط الأسرى الفلسطينيين لفرض مزيد من القمع والإرهاب بحقهم.

وتأتي هذه التّشريعات إلى جانب سلسلة من الأوامر العسكرية التي صدرت على مدار الأعوام القليلة الماضية، والتي ضاعفت من المخاطر على هذه القضية وعلى العاملين من أجلها.

سرقة الأموال الفلسطينية المخصّصة لعائلات الأسرى والشّهداء

يشار إلى أنّ الحرب عن مخصصات الأسرى وعائلاتهم ما تزال مستمرة، وهي في إطار حرب تمسّ حق الفلسطيني في النضال وتقرير المصير، وكان المجلس الوزاري المصغّر لحكومة الاحتلال ما يُسمى "الكابينيت" قرّر خلال هذا العام استمرار الاقتطاع من أموال المقاصة الفلسطينية بذريعة دفع مخصصات لعائلات الأسرى والشهداء، وجاء ذلك ترجمة لقانون كان قد أقرّه "الكنيست الإسرائيلي" (البرلمان) في تموز/يوليو عام 2018 باقتطاع أموال عائدات السلطة الفلسطينية بما يوازي ما تقوم السلطة بدفعه كمخصّصات اجتماعية لعائلات الأسرى والشّهداء.